



جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان :

حماية العمليات المالية والمصرفية



موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد

د. حنيفي أمينة

السنة الجامعية: 2023-2024

مقدمة:

تمثل الجباية العمود الفقري لموارد الخزينة العمومية حيث تسهم في الجزء الأكبر من نفقات الدولة ، كما تعد أداة أساسية لإدارة السياسة المالية التي تستخدم لإدارة الاقتصاد وتوجيهه حسب الأهداف المسطرة .

تتم الجباية بكل أشكال النشاطات الاقتصادية التي تدر عوائد مالية وأرباح ، إنتاج، تقديم خدمات إلخ، كما لا تستثنى قطاعا اقتصاديا إلا وأخضعته لمجموعة من الضرائب والرسوم . ويعتبر القطاع المالي والمصرفي جزء من النسيج الاقتصادي للبلد حيث يكون مسؤولا على مجموعة من التعاملات والصفقات، لذلك فهو يخضع للترتيبات الجبائية ومختلف الضرائب والرسوم التي يفرضها النظام الجبائي في البلد .

نهدف من خلال هذا المقياس توضيح أهم العناصر الأساسية للجباية والمفاهيم التي تبنى عليها العمليات الجبائية بشكل عام، وتلك الخاصة بالقطاع المصرفي والمالي بشكل خاص باعتبارها فرع ملحق بجباية المؤسسات . حيث يتم التركيز على أهم الضرائب والرسوم التي تخضع لها البنوك والعمليات المالية المرتبطة بها في النظام الجبائي الجزائري وأهم ملامح العلاقة التي تربط البنوك بالإدارة الجبائية ، بناء على ما سبق تم تقسيم مقياس جباية العمليات المالية والمصرفية إلى :

المحور الأول : مدخل إلى الجباية

المحور الثاني : أنواع الأنظمة الضريبية في الجزائر

المحور الثالث : التسيير الجبائي للبنوك

المحور الرابع : مقارنة النظام الجبائي الجزائري بأنظمة دول أخرى

الفهرس العام

الصفحة	المحتويات
	1. مدخل للجباية
04	1.1 عموميات حول الجباية
04	1.1.1 تعريف الجباية
05	2.1.1 اهمية الجباية
06	2.1 مصادر الضريبة
06	2.1 الضريبة
10	2.2.1 الرسم
14	3.2.1 الرسوم الحركي
18	4.2.1 الاتابة
19	2 النظام الضريبي
20	1.2 مفاهيم عامة حول النظام الضريبي
21	1.1.2 مفهوم النظام الضريبي
22	2.1.2 مكونات النظام الضريبي
23	3.1.2 ثقافة النظام الضريبي
23	2.2 انواع النظم الضريبية
23	1.2.2 النظام الحقيقي
43	2.2.2 النظام الجزافي
50	3. العمليات المالية والمصرفية للبنوك
51	1.3 مفهوم العمليات المالية والمصرفية وخصائصهما
51	2.3 انواع العمليات المالية المصرفية
52	1.2.3 الحسابات
54	2.2.3 الودائع

61	3.3 جباية العمليات القانونية باعتبار البنك المكلف قانوني
61	4. مقارنة نظام الجزائر بدول اخرى
68	1.4 النظام الفدرالي الكندي
69	2.4 دراسة مقارنة النظام الجبائي الجزائري والفرنسي
74	قائمة المراجع



1. مدخل للجباية

تعتبر الجباية عامل أساسي في الاقتصاد ، مما يمكنه من عكس تطور الدولة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، كما للجباية آثار متعددة على الجانب الكلي والجزئي . تمثل الجباية سلطة الدولة وترتبط بكيانها السياسي تتجلى هذه السلطة في فرض الضرائب والرسوم المختلفة على الأفراد والمؤسسات . ذلك من أجل تغطية أعباء الانفاق العام لتحقيق مصالح المجتمع ومواجهة الأخطار المختلفة .

تتكون الجباية من مصادر سوف نتطرق لها بالتفصيل في هذا المحور وهي :الضرائب ،الرسوم ، الرسم الجبائي والرسوم الجمركية ،الأتاوة .

1.1.1. عموميات حول الجباية

سنتناول فيما يلي عموميات حول الجباية من حيث مفهومها وأهميتها وهذا من أجل تمكين الطالب من الامام بجميع المفاهيم الاساسية للجباية .

1.1.1. تعريف الجباية :

- تعرف الجباية بأنها مجموع القواعد المتعلقة بتحديد وتحصيل الضرائب والرسوم والاقتطاعات الأخرى وتمثل اقتطاعات نقدية تقوم بها الدولة على الأفراد لتغطية نفقاتها وتحقيق نفع عام ،تكون على شكل ضريبة أو رسم إتاوة ،أو أي اقتطاع آخر.
- مفهوم الجباية أوسع وأشمل من مفهوم الضريبة ،فالجباية تشمل مجموع الاقتطاعات التي تقوم بها الدولة أو إحدى هيئاتها الإقليمية سواء في شكل ضرائب أو رسوم جبائية وشبه جبائية ،غرامات إتاوات ،والمساهمات الاجتماعية تشمل الجباية جميع الاقتطاعات الاجبارية التي تفرضها الدولة .
- تتضمن الجباية في أي دولة تشكيلات متنوعة من الضرائب والرسوم تغطي جميع النواحي الاقتصادية للدولة ،ويتحدد نوع وعدد الضرائب والرسوم المفروضة وفقا للسياسة الاقتصادية والمالية المنتهجة من طرف الدولة .
- الجباية هي مصطلح يستخدم للإشارة إلى مبلغ مالي يتم فرضه أو تحصيله من الأفراد والشركات من قبل الحكومة أو السلطات المحلية بهدف تمويل المشاريع العامة. (محزري، 2002)

2.1.1 أهمية الجباية:

تطورت أهمية الجباية بتطور مفهومها ،إذ أصبحت تلك الأداة التي تستعملها الدولة بغرض تحقيق أهدافها المالية ،السياسية الاجتماعية والاقتصادية ،فالضريبة تمثل أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية ،حيث تتمثل الجوانب المهمة لها فيمالي : (بوزيدة، 2007)

أ-الأهمية المالية :

يبقى دائما الغرض الأساسي من فرض الجباية هو تغطية الأعباء العامة ،أي أن الجباية تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الانفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع ،أي تمويل الانفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات الادارة المطلوبة لأفراد المجتمع وعلى استثمارات الادارات العمومية كبناء المستشفيات والجامعات وشق الطرقاتإلخ.

ب-الأهمية الاقتصادية :

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تخفيض الضرائب خلال فترة الانكماش لزيادة الاستهلاك ،والرفع من معدلاتها في غتري التضخم من أجل امتصاص الكتلة النقدية الزائدة في الإقتصاد .
- استخدام الضريبة كوسيلة لتشجيع وتوجيه النشاط الاقتصادي ،وذلك من خلال توجيه عناصر الانتاج نحو القطاعات والمشاريع التي ترغب الدولة في تطويرها ،عن طريق منح إعفاء لهذه المشاريع بالإضافة إلى تحقيق التوازن الجهوي ،وذلك من خلال إعفاء أو تخفيض الضرائب المستحقة على المؤسسات الاقتصادية في المناطق النائية .
- العمل على حماية الصناعة الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات ،وذلك من خلال فرض رسوم جمركية بنسب مرتفعة على الواردات ،واعفاء الصادرات جزئيا أو كليا وتعتبر الرسوم الجمركية أو الضرائب التي تم استخدامها لهذه الغاية ومع مرور الوقت وانفتاح اقتصاديات أغلب البلدان مع انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح من الصعب استعمال الضريبة لتحقيق الحماية للصناعة الوطنية خصوصا على المدى المتوسط والطويل .

ج-الأهمية الاجتماعية :

- العمل على تقليل الفوارق الاجتماعية وتوزيع الدخل بما يتناسب مع العدالة الاجتماعية وذلك عن طريق اعتماد الدولة رفع الضرائب على حساب الدخل المرتفعة ،ثم إعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخل المنخفضة .
- تستعمل الدولة الضريبة وسيلة لرفع أسعار المنتجات التي تراها مضرّة بصحة الأفراد كالمشروبات الكحولية والسجائر .
- تمويل بعض الخدمات العامة لأفراد المجتمع ،كالأمن وغيره بالأموال المجمعة من فرض الجباية ،ويتعلق الأمر بتلك الخدمات التي يمكن القطاع الخاص أن يتخلى عنها .

د-الأهمية السياسية :

- إن فرض الجباية يؤدي إلى الشعور بالانتماء الوطني مما سيدفع المكلف إلى الاستفسار عن كيفية إنفاق هذه الأموال وبذلك فإن روح المسؤولية ينتشر إلى المكلفين .وبهذا فإن الانحراف في استعمال النفقات العامة كثيرا يؤدي بالمكلفين إلى التلاعب بالتصريحات الجبائية من أجل التهرب الضريبي ودفع أقل مبلغ للضريبة وبالتالي التقليل من المساهمة في أعباء الدولة .
- تستخدم الضرائب لتحقيق الأهداف السياسية كتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها وذلك عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات أو حتى الإعفاء منها في بعض الأحيان ،أو الرفع منها في حالة الرغبة في الحد من التجارة معها ،وتستخدم الدولة العديد من الوسائل الفنية لتحقيق هذه الأغراض الداخلية .

2.1 مصادر الجباية

تتضمن الجباية أربع أنواع من الاقتطاعات وهي :الضريبة ،الرسم ،الرسوم الجمركية ،الاتاوة سوف يتم التطرق لها بالتفصيل فيما يلي :

1.2.1 : الضريبة

1.1.2.1 تعريف الضريبة

يمكن تعريفها على أنها (بوزيدة 2007) :

أ- المفهوم الضيق : وهو مفهوم ينطلق من مهام الدولة كمجرد تسيير المرافق العامة ، وتوفير الأمن الداخلي و الخارجي ، مما أثر على الضريبة و أصبح هدفها تزويد الدولة بما يكفي لتغطية النفقات اللازمة بالمهام المذكورة سابقا ، حيث يقول آدم سميث (أحسن سلطة هي التي تحكم بأقل تكلفة ممكنة و فرض أقل ضريبة

ب- المفهوم الواسع : الضريبة في المفهوم الحديث ظهرت نتيجة الأزمات الاقتصادية و عجز الأنظمة على مواجهتها ، ولإيجاد الحلول المناسبة لها ، مما غير فلسفة الدولة ، من دولة حارسة الى دولة متدخلة ، أي تساعد النشاط الاقتصادي للتغلب على الأزمات المذكورة و توجه إدارتها الى إدارة فعالة وقد ظهرت عدة تعاريف ، ولهذا نتطرق لبعض التعاريف للضريبة .

-ومن كل التعاريف تم الوصول الى تعريف ملّم بجميع العناصر السابقة

إن الضريبة تعتبر فريضة نقدية ، تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها و بصفة نهائية دون ان يقابلها نفع خاص ، تفرضها الدولة طبقا للقدرة التكلفة للممول ، وتستخدمها في تغطية النفقات العامة.

أ- الضريبة النقدية : أي يدفعها المكلف نقدا و ليس عينا ، وإذا كانت الضريبة في العصور القديمة تصب في الغالب عينا ، فلا أن . الإقتصاديات القديمة كذلك

ب- الضريبة فريضة قسرية : أي إلزامية ، تجبى من الأفراد المكلفين جبرا ، إنطلاقا من فكرة السيادة التي تمارسها الدولة على الأفراد . ، وتمثل الإلزامية في أن الدولة مجبرة على إستحقاق ديونها من المكلفين بالضريبة

ت- الضريبة فريضة حكومية : تفرضها الحكومات ومن ينوب عليها من الهيئات العامة ، كالوزارات ، والمجالس المحلية المركزية . واللامركزية

ث- الضريبة نهائية : بمعنى نهت لا تسترد و لا يحق للمكلف دافعها أن يستردها

ج- الضريبة بدون مقابل : ليس هناك علاقة بين دفع الضريبة و بين حصول المكلف على نفع أو مقابل من الدولة ، بل قد لا . (يحصل المكلف) دافع الضريبة

ح- الضريبة فريضة مقتضيات السياسة المالية للدولة

إن الفكر الإقتصادي الوضعي حصر هدف الضريبة في تغطية النفقات العامة من القوة حيث لا يمكن القول إن الإنفاق من أجل الصالح العام هو أساس الضريبة و المحدد لها

2.1.2.1 : مبادئ الضريبة (منصور، 2010)

يقصد بالمبادئ التي تحكم الضريبة ، مجموعة الفوائد و الأسس التي يتعين على المشروع إتباعها و مراعاتها عند وضع أسس النظام بحث عن طبيعة و أسباب نزوة) الضريبي و هي قواعد ذات فائدة مزدوجة ، وقد آدم سميث بوضع أربعة قواعد صاغها في كتابة

وضع آدم سميث قاعدة العدالة الأولى في تصنيف مزايا الضريبة ، أما الثاني : الأمم الصادة سنة 1776 م ، تتمثل هذه القواعد في فإن كل امتياز ممنوح لفئة اجتماعية لفئة معينة له كنتيجة إئصال العبء الضريبي للفئات الأخرى من المجتمع ، وكما رأينا سالفاً فلقد ذكر آدم سميث في كتابه ” ثورة الأمم ” أنه (يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية وفقاً لمقدرتهم النسبية بقدر (الإمكان ، أي بنسبة الدخل الذي يتمتع به كل منهم في حماية الدولة

: وفي إطار العدالة و المساواة في تحمل عبئ الضريبة لابد من الحديث عن مبدئين هما:

أ- مبدأ الشمولية الشخصية للضريبة : حسب هذا المبدأ فإن الضريبة تفرض كافة على كافة المواطنين الخاضعين لسيادة الدولة أو . التابعين لها سياسياً واقتصادياً.

ب- مبدأ الشمولية المادية للضريبة : ويقصد ان تفرض الضريبة على كافة الأموال والعناصر المادية سواء كانت دخلاً أو ثروات فيما . عدا ما نص عليه القانون الضريبي على استثنائه بشكل مريح.

3.1.2.1 أهداف الضريبة (بوزيدة، 2007)

لقد ظل علماء المالية و الضريبة زمناً طويلاً و هم يناون بالضريبة ، ان تكون لها أهداف إنسانية و اجتماعية وإقتصادية ، خشيت ان يؤثر ذلك على هدفها الأول (وفرة الحصيلة) ، و غزارة المال ، الذي يتدفق على الخزنة من وراء جبايتها ، وأخيراً و بعد تطوير الأفكار اضطروا أن يرفضوا تلك الفترة ، و نادوا باستخدام الضريبة لتحقيق أهداف اجتماعية و اقتصادية معينة ، وغيرها من الأهداف الأخرى

قد أدى تطور الدولة و زيادة انشطتها و تدخاها في الحياة لاقتصادية بصورة فعالة ، الى تطور أهداف الضريبة كونها أداة أساسية في يد الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ، وتنقسم الأهداف غير مالية الى:

أ- الأهداف الاقتصادية : يمكن للضريبة أن تحدث اقتصادياً عاماً أو اثر إنتقائياً حسب القطاعات الاقتصادية فيما يخص الاثر العام نعتبر ان الضريبة توجه الفائض من القدرة الشرائية و الى محاربة التضخم ، إن مثل هذا الاستخدام للجباية في محاربة التضخم يسجل في اطار السياسة الضريبة الظرفية وعرفت هذه السياسة عبر الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1990 ، اما فيما يتعلق بقيام الضريبة بعمل إنتقائي يكون ذلك لما تميل الدولة الى تشجيع قطاع اقتصادي معين مثل قطاع السكن و لكن أحياناً تكون إنتقائية أكثر تخصصاً حيث لا يتعلق الامر بتحفيز فرع إنتاجي معين..

ب- الأهداف الاجتماعية : تتمثل في استخدام ال ضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة المحدودة الدخل ، إذ يسعى المشروع الضريبي الى تحقيق من الأعباء الضريبية على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة ، أو قد تساهم الضريبة في المحافظة إمكانية غنشاء بعض السلع ذات الإستهلاك الواسع ، وقد سمحت هذه الإجراءات الضريبية بشكل فعال ، من تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ، ولهذا نجد ان الضريبة تعتبر أداة من الأدوات التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق الرفاهية العامة ، في الميادين الاجتماعية والاقتصادية. (بوزيدة، 2007).

1- قاعدة العدالة في توزيع الضريبة : 2- قاعدة اليقين : معناه أن يكون المكلف بالدفع على دراية تامة بميعاد الدفع و طريقته و

المبلغ المطلوب حتى يتمكن من معرفة حقوقه وواجباته . 3- قاعدة ملائمة في الدفع : و هذا بتحديد مواقيت التحصيل و أوقات الدفع بطريقة ملائمة تفاديا لثقل العبء و كذا مراعاة الملائمة بالنسبة لخزينة الدولة و ذلك لضمان موارد غير منقطعة -4. قاعدة الاقتصاد في النفقة : أي أن يتم تحصيلها دون تكليف إدارة الضرائب بمبالغ كبيرة و بهذا تكون الضريبة أهم مورد تعتمد عليه الدولة دون إنتزاع جزء منها للحصول عليها .

4.1.2.1 أنواع الضريبة

الضريبة الوحيدة و الضريبة المتعددة : (رضا، 2006)

أ- الضريبة الوحيدة : إن فرض الضريبة الوحيدة علة الملكية العقارية بإعتبار ان الأرض من مصادر الثروة التي لها دخلا صافيا و آخرون يرون أن الضريبة تفرض على الربع العقاري الذي هو الأساس في إنشاء أي ثروة ، وتتميز بالسهولة في تنظيمها و جبايتها ، لكن يعاب عليها أنها ليست بالموارد الخصب المتوفر الذي يحقق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية المراد تحقيقها.

ب- الضريبة المتعددة : يتضمن الهيكل الضريبي أنواعا متعددة من الضرائب وبالتالي تفرض ضريبة على اوعية مختلفة وأعباء متفاوتة تحقيق العدالة الضريبية أي بإمكانها تعويض العجز في أحد المصادر بالزيادة في الآخر ، وتعددها يحقق العبث على الممول ، وهكذا يستحيل التهرب من جميع أنواع الضرائب ، وهذا ما جعل معظم الدول تستعمل هذا النظام.

أ- الضرائب على الأشخاص ، يقصد بها ان يكون الإنسان ذاته هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة فنفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عن إمتلاكهم للثروة.

حيث يعتبر الشخص نفسه وعاء للضريبة و يقتصر فرضها في بعض الشروط ، ونظرا لوجود بعض الصعوبات لجأت الدولة الى فرض الضريبة على المال مهما كانت صوره.

ب- الضرائب على الأموال : تنقسم الى (منصور، 2010):

أ-الضرائب على رأس المال : رأس المل و يقصد به في المفهوم الإقتصادي القيمة التي يمتلكها الفرد من ثروة و تكون هذه الضريبة إما على الثروة نفسها أو ما يطرأ عليها من زيادة أو تصرف فيها.

أ-الضرائب على الدخل : الدخل هو كل ما يحصل عليه الفرد بصورة دورية منتظمة على نحو مستمر من مصدر معين ، ويأخذ صورة نقدية كقاعدة عامة.

الضرائب المباشرة و الضرائب الغير مباشرة والضريبة النسبية والتصاعدية

يعد تقسيم الضرائب الى مباشرة و غير مباشرة من أهم تقسيمات الضرائب على الإطلاق فهناك شبه إجماع بين الكتاب الإقتصاديين على أن الضرائب المباشرة هي الضرائب على الدخل والثروة بينما الضرائب الغير مباشرة ضرائب على التداول و الإنفاق ، وقد إقترح الفقه المالي عدة معايير لتفرقة بين نوعي الضرائب تتمثل في معايير رئيسية (رضا، 2006):

أ- المعيار القانوني : يسند هذا المعيار في التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة الى التنظيم الفني للجباية و التحصيل ، فالضريبة المباشرة هي التي تحصل بناء على جداول إسمية ، اما الضريبة الغير مباشرة فهي التي لا تحصل بناء على جداول إسمية و لكن على الوقائع المؤدية قانونا الى فرضها كواقعة إنتاج السلعة بالنسبة لضريبة الإنتاج.

ب- المعيار الإقتصادي : وفقا لهذا المعيار تعد الضريبة مباشرة إذا كان المكلف بها قانونا هو الذي يتحمل عبئها الضريبي بصورة نهائية ، ولا يمكنه التخلص منها أو نقل عبئها الى شخص آخر تربطه به علاقة إقتصادية ، بينما تعتبر الضريبة غير مباشرة إذا كان المكلف القانوني يمكنه ان ينقل عبئها الى شخص آخر تربطه به علاقة إقتصادية و يسمى هذا الأخير بالمكلف الفعلي.

ت- معيار الثبات والإستقرار : يقصد بهذا المعيار مدى ثبات و إستقرار المادة الخاضعة للضريبة فتكون الضريبة مباشرة إذا كان محل الضريبة يتميز بالثبات و الإستقرار كالضريبة العقارية أو الضريبة العامة على الإيراد .

تكون الضريبة غير مباشرة إذا كان محلها تصرفات عرضية متقطعة كالإستيراد أو استهلاك بعض السلع أي على التداول و الإنفاق ، وفيمايلي نتعرض لمزايا ومساوئ كل من الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة

مزايا وعيوب الضرائب الغير مباشرة (محززي، 2002) :

—سهولة الدفع من طرف المكلف لأنه لا يشعر بها و عادة تكون متضمنة في الأسعار.

—مورد مباشر ومستمر على مدار السنة للخزينة العامة و ليس موسميا.

—تتميز بدرجة مرونتها العالية نسبيا ، وتظهر اهمية ذلك في فترات الإنعاش الإقتصادي.

—تتميز بسرعة تحصيلها دون تعقيد للقوانين أو نشوب خلاف بين مموليها و مصلحة الضرائب.

—عدم العدالة وعدم مراعاة الظروف المالية لدافعيها.

—يؤدي فرضها الى ضرورة المراقبة على المنتجين لمنعهم من التهرب منها والتحايل على آدائها و قد تؤدي هذه الرقابة الى عرقلة الإنتاج في حد ذاته.

الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية:

أ- الضريبة النسبية : ويقصد بها تحديد نسبة مئوية من الوعاء الضريبي تقتطع لذمة الدولة آيا كان حجم هذا الوعاء ، وخير مثال على ذلك الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر أين تفرض كل منها بمعدل ثابت يقدر بـ 30% و ال يتغير المعدل بتغيير المادة الخاضعة للضريبة ، وتزداد الحصيلة الضريبية فيها بنفس الزيادة في قيمة المادة الخاصة لها.

ب- الضريبة التصاعدية : يقصد بها تغيير النسبة المئوية مع تغيير حجم الوعاء الضريبي و مبدأ التصاعد ، تلجأ إليه الدول الإشتراكية لتقريب الفجوة بين الدخل والخروج.

2.2.1 الرسوم

1. 2.2.1 تعريف الرسم

يعرف الرسم بأنه " مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل. (شامية، 2005)

وقد عرفه بعض علماء المالية بأنه " مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة جبرا من بعض الأفراد في مقابل ما تقدمه لهم من خدمة أو منفعة خاصة , كما هو الأمر بالنسبة إلى الرسوم البريدية و الرسوم القضائية و إلى غير ذلك من أنواع الرسوم الأخرى. (ناشد، 2000)

و يتضح لنا من هذين التعريفين أن الرسم يتميز بخصائص معينة نذكرها كما يلي:

- الصفة النقدية للرسم:

كان الرسم قديما يحصل في صورة عينية وفقا للأوضاع الاقتصادية العامة السائدة في ذلك الوقت , أما في الوقت الحاضر فالرسم يدفع في صورة نقدية من طرف الأفراد مقابل الحصول على خدمة خاصة من نشاط إحدى الإدارات والمرافق العامة تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية العامة التي تقوم على استخدام النقود في التعامل و المبادلات , فضلا عن أنه يتفق مع التطور الحديث في مالية الدولة من تحصيل إيراداتها وإنفاق مصروفاتها في صورة نقدية , لهذا أصبح من غير المقبول قيام الفرد بدفع الرسم في صورة عينية.

- صفة الإلجبار للرسم:

يقوم الفرد بدفع مبلغ الرسم جبرا للهيئة التي تؤدي له الخدمة و يظهر عنصر الجبر واضحا في استقلال تلك الهيئة في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره و طريقة تحصيله وسبل الاستفادة بالخدمة المقدمة كمقابل له. ويمكن التفريق بين نوعين من الإلجبار أولهما قانوني و ثانيهما معنوي , والمقصود بالإلجبار القانوني أن يلتزم الأفراد بمقتضى القانون بالحصول على بعض الخدمات وأداء الرسوم المقررة عنها ومثال ذلك خدمات التطعيم الإجباري، أما المقصود بالإلجبار المعنوي أن يلتزم الأفراد بدفع الرسوم فقط في حالة إذا ما قرروا الانتفاع بالخدمات التي تؤديها الهيئات العامة. غير أنه من الواضح حتى في حالات الإلجبار المعنوي فإن الفرد لا يتمتع بحريته كاملة في طلب الخدمة أو العزوف عنها , فالأمر يتعلق بخدمات ضرورية لا غنى للأفراد عنها و إلا عرضوا مصالحهم للضياع أو حرموها من ميزة معينة، مثل رسوم الملكية العقارية.

- صفة المقابل للرسم:

يدفع الفرد الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يتحصل عليها من جانب الدولة، وقد تكون هذه الخدمة عملا تتولاه إحدى الهيئات العامة لصالح الفرد كالفصل في المنازعات الرسوم القضائية أو امتيازًا خاصًا بمنحة للشخص كالحصول على رخصة سياقة أو جواز سفر، أو غير ذلك من الخدمات المقدمة من طرف الدولة والتي يتحقق فيها نفع خاص للفرد طالب الخدمة. يعني هذا أن الفرد الذي يدفع الرسم إنما يحصل على نفع خاص به لا يشاركه فيه غيره من الأفراد يتمثل في الخدمة المعينة التي تؤديها له الهيئات العامة للدولة , كما أنه بالإضافة إلى هذا النفع الخاص الذي يحصل عليه الفرد هناك نفعًا عامًا يعود على المجتمع ككل أو على الإقتصاد الوطني في مجموعه فالرسوم القضائية مثلا يلزم بدفعها المتقاضون مقابل الحصول على خدمة مصالح القضاء , وهي منفعة خاصة تتمثل في حصول كل منهم على حقه وضمان عدم منازعة أحد فيه , وفي نفس الوقت يستفيد المجتمع نتيجة لذلك استقرار الحقوق وشيوع الأمن وتوفير العدالة بين الأفراد.

1. 2.2.1. قواعد تقدير الرسم (شامية، 2005)

هناك قاعدة أصلية تحكم تقدير الدولة للرسم التي تحصلها من الأفراد ومقتضاها وجوب توزيع تكلفة الخدمة المحصل عنها الرسم بين الفرد والمجتمع على قدر استفادة كل منها من منافعها، فالرسم يحقق نفعاً خاصاً لطالب الخدمة يقترن بنفع عاماً يعود على المجتمع، ومن المنطقي تبعاً لذلك أن توزع تكلفة الخدمة بين مجموع (طالبها والمجتمع على نحو يراعي قيمته ما حصل عليه كل منهم من نفع.

غير أن الدولة كثيراً ما تخرج عن هذه القاعدة نظراً لأن وضعها موضع التطبيق يصطدم أحياناً بعدد من العقبات لعل أهمها صعوبة تقدير النفع العام الذي يعود على المجتمع من أداء الخدمة وتحديد قيمته بالمقارنة بالنفع الخاص الذي يعود على طالب الخدمة. بالإضافة إلى عوامل أخرى تأخذها الدولة في الاعتبار وهي بصدد تقدير الرسوم ويمكن حصرها في الحالات الثلاثة التالية: الحالة الأولى - مراعاة التناسب بين نفقة الخدمة المؤداة وبين الرسم المقابل لها: وتستند هذه القاعدة أساساً إلى أن الهدف الأساسي من المرافق العامة هو تقديم الخدمات اللازمة للأشخاص وليس تحقيق الربح أي أن الهدف منها ليس هدفاً مالياً بحتاً، ومن ثم فلا يوجد ما يستوجب أن يكون مقابل الخدمة المتمثل في الرسم أكبر من النفقة، وتبرير هذه القاعدة أنه لا يترتب على أداء هذه المرافق لنشاطاتها أن تزيد إيراداتها على نفقاتها.

الحالة الثانية - أن يكون مبلغ الرسم المقرر أقل من نفقة الخدمة المقابلة له: وهذه القاعدة ليست مطلقة بل تتعلق ببعض الخدمات الضرورية مثل التعليم والخدمات الصحية بالإضافة إلى النفع الخاص الذي يعود إلى طالبي هذه الخدمات فإن هناك نفع عام يعود على المجتمع ككل مثل: تشجيع التعليم ونشر المعرفة ومحاربة الأمراض ورفع مستوى المعيشة، وهذا كله يعود بالمنفعة على المجتمع ويزيد في درجة رقيه وتقدمه، وقد تقدم هذه الخدمات في بعض الأحيان بأسعار رمزية وقد تكون مجانية في أحياناً أخرى مثل: تطعيم الأطفال.

الحالة الثالثة - أن يكون مبلغ الرسم أكبر من نفقة الخدمة المقابلة له: ويتعلق الأمر ببعض أنواع الخدمات ويكون الهدف منها هو تحقيق غرض مالي وتغذية الخزانة العامة بإيرادات منتظمة، وفي مثل هذه الحالات تعتمد الدولة لتقدير الرسوم على نحو يفوق تكاليف الخدمات المقررة عنها، ومثال ذلك ما تحصله الدولة من رسوم مرتفعة من الأفراد الذين يطلبون بعض الخدمات الترفيهية مثل الاستحمام في بعض الشواطئ الخاصة.

وقد تهدف الدولة في بعض الأحيان التقليل من طلب الأشخاص على الخدمة موضوع الرسم، رغم تعدد هذه القواعد، فإن ذلك لا يلغي أن الهدف من تأسيس الرسم هو غرض مالي من أجل الحصول على إيرادات لخزينة الدولة إلى جانب تنظيم حسن استعمال المرافق العامة للدولة من طرف المواطنين.

1. 2.2.2. فرض الرسوم وأهميتها (ناشد، 2000)

- فرض الرسوم

لا يتم فرض الرسوم بالإدارة المنفردة للسلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة ومؤسسات الدولة ومرافقها العامة، بل يستلزم موافقة السلطة التشريعية على ذلك، ولذا لا بد من موافقة السلطة التشريعية على فرض الرسوم، وإن كان فرضها لا يستلزم إصدار قانون بل يكفي فيه أن يتم بناء على قانون.

ويقصد من ذلك أن يصدر قانون يخول للوزير أو الإدارة فرض الرسوم المناسبة للخدمات التي تقدمها المرافق العامة، والهدف من ذلك تعدد أنواع الرسوم وتنوع القواعد التي تتبع في تقديرها، ولذا فإن السلطة التنفيذية تكون لها قدرة أكبر من السلطات الدولة التشريعية على إجراء هذا التقدير.

-أهمية الرسوم

احتلت الرسوم أهمية خاصة كمورد من موارد الدولة خلال القرون الثلاثة السابقة حتى القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى غلبة مفهوم الدولة الحارسة فالوظائف الأساسية للدولة كانت محصورة في الأمن والقضاء، أما الخدمات الأخرى التي تقوم بها تعتبر بمثابة عمل إضافي يخرج عن نطاق وظائفها المعتادة، وكانت تطالب الأفراد بدفع مقابل يعادل قيمة ما حصلوا عليه من نفع خاص وكانت تحرص على تقدير ذلك المقابل على نحو يكفل تغطية تكاليف الخدمات بصورة كاملة.

وهكذا فإن الدولة كانت تقتضي رسوما هامة عن معظم الخدمات التي كانت تقدمها للأفراد مما جعل هذه تمثل مصدرا مهما للإيرادات العامة، إلى أن تغير دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة جعلها مسؤولة عن أداء عدد ضخم من الخدمات بغض النظر عن حصيلتها المالية وبعض هذه الخدمات، مثل التعليم و الصحة أصبحت تقدم بأسعار رمزية تقل عن التكلفة في بعض الأحيان ومجانية في معظم الأوقات وقد نتج عن هذا التطور فقدان الرسوم لأهميتها النسبية السابقة. إذ تضاعلت حصيلتها بوجه هام بالمقارنة بحصيلة الموارد العامة الأخرى. والقاعدة العامة في وقتنا الحاضر أن الدولة لا تلجأ لفرض الرسوم لتدعيم مواردها المالية بقدر ما تفعل ذلك لتنظيم أداء بعض المرافق العامة لأنشطتها وضمان عدم إسراف الأفراد في طلب خدماتها دون حاجة حقيقية لذلك، لذلك تحولت الدول من الإعتماد عليها كمصدر رئيسي من مصادر التمويل إلى مصدر آخر أكثر حصيلة ومرونة ومراعاة لإعتبارات العصر وهي الضرائب.

4. 2.2.1 الفرق بين الرسم والضريبة (محزري، 2002)

يتداخل الرسم و الضريبة في بعض الخصائص التي قد تبعث على الخلط بينهما، ويرجع ذلك لكون كل منهما فريضة نقدية تدفع بصفة نهائية للدولة، التي تستقل بوضع النظام القانوني لهما، كما أن الدولة تتمتع بالنسبة لكل منهما بإمتياز على أموال الدائنين.

وعموما يتشابه الرسم والضريبة في عنصر الإجبار فكلاهما يفرض بشكل جبري، فالضريبة ملزمة للمكلف بالدفع كذلك الرسم ملزم بالدفع لمن يطلب الخدمة..

أما أوجه الاختلاف فتتمثل في ما يلي:

-أن الضرائب تفرض بدون مقابل حيث تعتبر مساهمة من الشخص في تغطية جزء من النفقات العامة، و لا يجوز للمكلف المطالبة بنفع خاص مقابل دفع الضريبة، بينما الرسم يفرض مقابل خدمة معينة يطلبها الشخص ويحصل من خلالها على نفع خاص بالإضافة إلى النفع العام الذي يعود على المجتمع.

-تحديد مقدار الضريبة يتم على أساس المقدرة التكلفة للمكلف للضريبة، بينها تحديد قيمة الرسم يتم عادة على أساس قيمة الخدمة التي يحصل عليها الفرد مثل رسم التطهير.

-الضريبة تدفع بشكل نهائي فلا يجوز للمكلف المطالبة باسترجاعها بينما الرسم يمكن استرجاعه أو جزء منه عند العدول عن طلب الخدمة مثل رسوم جوازات السفر.

-الضريبة لا تفرض إلا بقانون يصدر عن السلطة التشريعية نظرا لحساسية هذا المصدر التمويلي أما الرسم فإنه يفرض بناء على قانون في صورة قرارات إدارية.

رغم هذه الاختلافات الكبيرة بين الضريبة و الرسم، فانه كثيرا ما يقع الخلط بينهما خاصة في وحدة تحصيل بعض الرسوم و بعض الضرائب، و أيضا ما تتعرض له الرسوم و الضرائب من تطور تاريخي تتحول فيه بعض الرسوم إلى ضرائب و العكس، مثل رسوم التوثيق التي كانت رسما بالمعنى الفني للكلمة و ذلك لتناسب النفقة مع الخدمة، إلا أن تزايد هذه الرسوم زيادة كبيرة لم تعد تتناسب مع الخدمة، أصبحت ضرائب حقيقية غير مباشرة، و كثيرا ما يساعد المشرع المالي على هذا الخلط بإطلاق الرسم على ضرائب بالمعنى الفني للكلمة كما هو الحال بالنسبة للرسوم الجمركية و رسوم الإنتاج.

1.3.2.3 الرسوم الجمركية

1.3.2.1. تعريف الرسوم الجمركية :

هي ضرائب تفرض على السلع التي تستوردها دواة من اخرى وذلك من أجل تنظيم حركة لبضائع وتستخدمها لحماية صناعاتها من المنافسة الاجنبية وزيادة إيرادة الحكومة . (عمر، 2002)

❖ أنواع الرسوم الجمركية:

- رسوم جمركية مالية
- ضريبة القيمة المضافة
- رسوم التي تفرض لمكافحة الاغراق
- رسوم جمركية اضافية
- الرسوم التي تفرض بدل الحماية رسوم تعويضية

❖ أسباب فرض الرسوم الجمركية:

- تنظيم التجارة الخارجية
- حماية الصناعة المحلية عن طريق فرض الضرائب على المنتج الأجنبي
- زيادة الارادات الحكومية المحلية

○ معاقبة دولة ما بالتضييق على حركة الاستيراد عن طريق فرض السوم الجمركية على منتجاتها وهذا هو حل الحرب التجارية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين

❖ أهمية الرسوم الجمركية: (بوزيدة، 2007)

تكمن أهميتها في :

- حماية صناعاتها من المنافسة الحسنة
- زيادة إيرادات الحكومة تشجع المنشآت المحلية على زيادة إنتاجها.
- زيادة أرباح الشركة وحفاظ أمور المالية للعمال.
- للتأثير و احتجاج على سياسة اقتصادية وسياسية.

1.2.3.2 الاجراءات المتخذة عند تطبيق التعريف الجمركية:

أولاً: التصريح المفصل: (عمر، 2002)

(1) الوثائق المتعلقة بتحديد القيمة لدى البنك:

إن تقرير الجباية الجمركية يتأثر مباشرة بالقيمة لدى الجمارك ، ولهذا فإنه قديم الاتفاق على مصطلحات عالمية تتعلق بقيمة الصفقة ولما تخلص إليه مفاوضات السعر تدمج قيمة النقل، الشحن، التأمين، وغيرها من الخدمات في ثمن الشراء. وثيقة التأمين: يجبر قانون الجمارك المتعاملين الاقتصاديين على القيام بتأمين السلع محل التصريح المفصل على أن تدمج قيمة قسط التأمين في قيمة البضائع عند الجمركة ويجب أن يكون هذا التأمين لدى شركة جزائرية. وبما أن عملية الجمركة ترد على عمليات الاستيراد فإنّ التأمين على هذه السلع يكون بعد وصولها، وبالتالي لا يغطي عمليات النقل ويفترض أن لا يدخل مبلغ قسط التأمين في القيمة لدى الجمارك لأنه يتم بعد دخول السلعة إلى الإقليم الجمركي، ولعلنا لا نلاحظ وجود تناقض قسط التأمين في قيمة البضائع عند الجمركة ولا يدخل في القيمة لدى الجمارك بعد دخولها الإقليم الجمركي. وهنا نرى أن التأمين هو إجراء شكلي الغرض منه هو الحصول على وثيقة التأمين التي تتمثل في عقد التأمين والرأي الأرجح فإن هذا الإجراء لم يبق إجبارياً بنفس الطريقة مع توسع شبكة التأمين الخاصة.

الفاتورة: تشكل أهم وثيقة ترفق مع التصريح المفصل لدى الجمارك فهي تعكس نوع العملية إن كانت تجارية أم لا، وذلك من خلال قيمة ونوع السلعة والتسهيلات التي يقدمها المورد للمستورد ويعتبر الدليل على حق الملكية القانونية على البضائع محل التصريح إن ثمن البضائع الكلي الموجود على الفاتورة هو أهم عنصر لتحديد القيمة لدى الجمارك، هذا إن لم تكن البضاعة خاضعة لقيمة إدارية، إلا أن ثمن الفاتورة يسجل في خانة خاصة به في التصريح المفصل.

تتضمن الفاتورة كل البيانات اللازمة للتعريف على البضاعة نوعها ثمن الوحدات ، طريقة الاستعمال الوحدات الترميزية.

(2) الوثائق المتعلقة بتحديد وضعية البضائع:

إضافة إلى الوثائق التي تساعد على تحديد القيمة لدى الجمارك، هناك وثائق أخرى تحدد الوضعية القانونية للبضائع وارتباطها بنشاط المستورد وكذلك باحترام هذا الأخير لإجراءات الصرف على طريقة مراقبة شهادة التوطين البنكي وكذلك عن طريق مراقبة التصريح المفصل في جمارك البلد المصدر بالإضافة إلى وثائق أخرى سنتطرق إليها

- نسخة من السجل التجاري:

هذه الوثائق تبرر النشاط التجاري الذي يقوم به صاحب البضاعة فلا يمكن لأحد أن يكون سجله التجاري يسمح له بمزاولة التجارة في قطع الغيار ويقوم باستيراد الألبسة، هنا يقوم المفتش بتوقيف الملف إلى غاية تبرير نشاط المتعامل، وإذا لم يسووا وضعيته يجب عليه إعادة تصدير البضاعة أو توضع في نظم الإيداع في المزداد العلي بعد أربعة (4) أشهر.

- بطاقة التسجيل الجبائي:

تثبت وضعية المتعامل اتجاه إدارة الضرائب أي لا يكون مدان بمبلغ الضرائب والرسوم على نشاطه التجاري، هذه الوثائق ضرورية لمراقبة التجارة الخارجية وإعداد إحصائياتها وكذلك فهي تضيف الصفة التجارية على العملية.

- شهادة التوطين البنكي:

إن شهادة التوطين البنكي تقتزن بالفاتورة المتوطنة ، إن عملية التوطين تتمثل في إحضار الفاتورة لدى البنك المستورد الذي يقوم بتجميد رصيد المالك وتكفل بعملية تحويل قيمة الفاتورة من رصيده إلى رصيد البائع في البنك الأجنبي، ومقابل ذلك يقوم البنك بتحرير شهادة التوطين البنكي دليلا على تدفق رؤوس الأموال مقابل تدفق البضائع عبر النظام البنكي العالمي، ومن خلال ذلك يمكن مراقبة عمليات الصرف. (رضا، 2006)

- التصريح المفصل من إدارة الجمارك للبلد:

لقد نص على هذا الإجراء القرار رقم 148 الصادر في 1966-30-10 والمعدل والمتمم بالقرار رقم 120 131 DGD D الصادر في 04 أكتوبر 1997 حيث تقع التصريحات لدى الجمارك تحت طائلة الرفض عند التسجيل لعدم إحضار التصريح المفصل عند الانطلاق مع إمكانية إعطاء مهلة شهر واحد لإحضار هذا التصريح.

- وثيقة المعلومات المفصلة:

هي وثيقة يعتمد عليها المصريح في تخلص كل المعلومات المتعلقة بالتصريح في مضمونها وهي محررة بواسطة النظام الآلي الخاص بالمعتمدين لدى الجمارك، ولذلك فإننا نجد في شكل موحد عند أغلب المصريحين لدى الجمارك وهي وثيقة إجبارية عند التصريح وتقديم ملف التصريح.

- رسالة النقل الجوي LTA:

تثبت وضعية المتعامل اتجاه إدارة الضرائب أي لا يكون مدان بمبلغ الضرائب والرسوم على نشاطه التجاري، هذه الوثائق ضرورية لمراقبة التجارة الخارجية وإعداد إحصائياتها وكذلك فهي تضيف الصفة التجارية على العملية.

- شهادة التوطين البنكي:

تحرر من قبل شركات النقل الجوية أو من قبل الأعوان المعتمدين (أعوان النقل الجوي) تتكون من ثلاث نسخ

واحدة للنقل، وأخرى للمرسل إليه، والثالثة للشحن، بالإضافة إلى نسخ طبق الأصل بأعداد معينة حسب حاجات استعمالها،

● الجوي لوارسو على البيانات التالية:

— مكان تحرير الوثيقة.

— نقاط الوصول ونقطة الانطلاق

— القيمة الكلية للعقد بالعملة الصعبة، سعر النقل التأمين سعر التكلفة، يتم تحرير هذا التصريح استنادا إلى المعلومات الموجودة في محفظة الوثائق التي تقدمها الشركة المصدرة، ويأتي هنا دور الجمارك في كيفية مراقبة هذه العمليات، لان عمليات النقل والشحن والتأمين على السلع من قبل دخولها الإقليم الجمركي تعتبر من مكونات القيمة لدى الجمارك، فإذا كانت القيمة مبنية على أساس CAF أو FOB وهي ، مصطلحات التجارة العالمية ()، ويجب أن ترافق بالوثائق المبينة لقيمة النقل وقسط التأمين. لمادة 75 من قانون الجمارك الجزائري.

وثائق أخرى:

تتمثل الوثائق في مختلف رخص الاستيراد الممنوعة من مؤسسات الدولة بغرض استيراد بعض البضائع والتي غالبا تشكل خطر على الصحة العمومية والأمن العمومي، والسكينة والأسلحة وبعض المنشورات الدعائية المخلة بالأخلاق وبعض المواد الكيميائية والأدوية كل هذه الوثائق تدخل ضمن ملف التصريح يعطي لها رقم ترميزي يشار إليه في خانة مخصصة لهذا الغرض وهي الخانة رقم 55- ومن أجل الرقابة الشكلية فقط، فإن المفتش يراقب هذه الأرقام وما يقابلها من وثائق للتحقق من صحتها.

ثانيا: اكتب التصريح المفصل:

● أهم الأشخاص المصرح لهم في التصريح هم مالك السفينة المورد أو المستورد).

● الوكيل المعتمد لدى الجمارك، حيث أنه بحكم علاقته القانونية مع مالك البضاعة تفوض إليه إجراءات الجمركة.

● الناقل : ويشترط فيه الحصول على تفويض من مالك البضاعة.

● وتتم عملية التصريح المفصل ب 03 مراحل هي:

1. من القانون الجمركي:

القبول التصريح يعتبر أول مراحل المراقبة على مستوى المفتشية الرئيسية للأقسام، وهو أول إجراءات التخليص الجمركي، تتمثل هذه المرحلة في تقديم التصريح وما يتضمنه من بيانات حول البضاعة موضوع الملك، وتتعلق بمراقبة الجانب الشكلي للتصريح الجمركي، وهذه العملية الشكلية منصوص عليها في المادة 82 من القانون الجمركي، إن كل اختراق لهذه الالتزامات تؤدي إلى عدم قابلية التصريح تطبيقا للمادة

2. التسجيل:

بعد التأكد ومراقبة البيانات المذكورة بقر المفتش قبول التصريح من عدمه لذلك فإن التصريحات الغير مقبولة شكلا ترفض ولا يتم تسجيلها وهذا ما نصت عليه المادة 88 من القانون الجمركي الجزائري، أما في حالة قبول التصريحات فإنّ يتم تسجيلها في سجل

عام ، تتم عملية التسجيل بطريقة قانونية تلزم أصحابها وغير قابلة للتراجع، إلا في حالة تغير بعض العناصر ، لكن في اليوم نفسه الذي يتم إيداع التصريح وقبل الشروع في التحقيق في مطابقة البضائع للمعلومات المذكورة في التصريح في إطار محدد لا يشمل سوى ، الوزن، العدد، القياس، شرطة أن يقدم المصريح عدد الطرود نفسه وأنواع البضائع نفسها، كما يمثل التسجيل السند القانوني للإدارة الجمارك في أي تدخل أو دعوى ضد المشرع وهذا مانصت عليه المادة 89- من ق ج ج.

3. الفحص:

المهدف منه هو تجنب كل ما يمكن أن يغيب عن انتباه مراقبي المراحل السابقة وحتى توفر ضمانات أكبر وفعالية أشد للمسألة المراقبة وهي تمثل خاتمة الإجراءات.

وتتعلق بالشكل والمضمون للتصريح، وفيما تقوم المصلحة بإعادة مراقبة فعالية للبضاعة موضوع التصريح لمعرفة مدى تطابق البيانات لهذه البضائع، فالمفتش عليه أن يقرر فحص مضمون التصريح الجمركي باتخاذ عينة من مجموع البضائع وفحصها كلها، إذا تبين له شك في المعلومات المقدمة خاصة بطبيعة البضائع أو نوعها.

1.3.2.3 أنواع الرسوم والحقوق الجمركية: (رضا، 2006)

- إتاوة الإجراءات الجمركية وتحصل لدى الجمارك نسبته 2%.
- الرسوم التعريفية وتهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني والشركات الوطنية وحماة السوق الوطنية من عمليات الإغراق ووعائها هو القيمة لدى الجمارك.
- الإتاوة الجمركية تفرض على القيمة بنسبة 4%.
- الرسوم المستقبلية : لإرسال الراديو والتلفاز والبطاريات.
- الرسوم الداخلية على الاستهلاك تفرض على التبغ والسجائر.
- الرسوم الخاصة الإضافية : TVA تفرض على بعض المنتجات النهائية المستوردة بغية إعادة بيعها لأغراض خاصة كالتلفزيون الملون مثلاً.
- الرسوم على المشروبات الكحولية والمنتجات المتضمنة عنصر الكحول المنتجات البترولية وتحسب على أساس الحجم، الكيل، السعة أو الوزن.

1.4.2.4 الإتاوة

1.4.2.1 مفهوم الإتاوة:

الإتاوة، أو ما يعرف بالملكية، هي دفعة مالية ملزمة قانونيًا، يتم دفعها إلى فرد معين، أو إلى شركة مقابل خدمة معينة مستمرة، كالأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر والامتيازات، ومن الأمثلة على الإتاوات؛ المدفوعات التي يحصل عليها المطربون أو الموسيقيون عند تشغيل أغانيهم في التلفاز أو الراديو مثلاً، كما يجب وضع شروط محددة عند الاتفاق على الإتاوة ما بين الطرف الأول والآخر، وهذه الاتفاقيات يجب أن يستفيد منها كل من المرخص الذي يتلقى الامتياز والمرخص له الذي يدفع الإتاوة. (Royalty،

(2022)

توجد العديد من أنواع الإتاوة، إذ تغطي مدفوعات الإتاوة أنواعًا مختلفةً ومتنوعةً من الممتلكات، ومن أنواع الإتاوة؛ إتاوة الكتب التي يدفعها الناشرون للمؤلفين، وإتاوة الأداء وهي المبلغ الذي يتلقاه صاحب الموسيقى في حال تشغيل أغنيته، وإتاوة براءات الاختراعات وهي عندما يريد طرف معين استخدام منتج براءة الاختراع فيدفع الأموال لصاحب الاختراع، وإتاوة الامتياز وذلك عند دفع مبلغ لصاحب شركة لاستخدام اسم شركته وفتح فرع معين، وإتاوة التعدين وتدفع من قبل مستخرجي المعادن إلى مالكي العقارات (Royalty, 2022).

4.2.1. 2. خصائص الإتاوة:

- إقطاع مالي نقدي: أي في شكل أموال نقدية وليس عينية
خاص بالعقارات: أي تمس فقط العقارات ولا تمس المنقولات تدفع مرة واحدة ليست دورية مثل الضرائب
إلجبارية: أي الإتاوة الزامية وليس للفرد الخيار في دفعها وهو مجبر على دفعها
- بمقابل: أي يأخذ الشخص جزاء يستفيد منه أي يوجد عائدا أو فائدة خاصة كما يكون المقابل هو المنفعة العامة
الفرق بين الإيجار والإتاوة:

الإتاوة هي مدفوعات تعد بمثابة مصدر دخل ثابت للمالكين وأصحاب الاختراعات، في حين أن الإيجار يكون مرهونًا بالوقت كاستئجار بيت لمدة أسبوع أو شهر أو غيره، كما أن أطراف الإيجار هم المستأجر والمؤجر، في حين أن أطراف الإتاوة هم صاحب براءة الاختراع والمؤجر، أو صاحب البراءة والناشر وغيره (terminologies, 2022/01/16)
هياكل دفع الإتاوة:

يشار إلى أن الإتاوة يتم دفعها بطرق مختلفة ومتنوعة، تتمثل إحدى الطرق من خلال نسبة مئوية ثابتة من الإيرادات الناتجة من الملكية، أو على شكل مدفوعات ثابتة يتم دفعها أسبوعيًا أو شهريًا، أو سنويًا أو ربع سنوي، بحيث تُدفع على أساس منتظم وفقًا لجدول دفع محدد في اتفاقية دفع الإتاوة، كما يشار إلى أن الإتاوات قد تكون ثابتة أو متدرجة، فالإتاوات الثابتة تدفع بمقدار ثابت طيلة الفترة، لكن الإتاوات المتدرجة تتغير مع الزمن وقد تزيد أو تنقص تبعًا لمعايير معينة كالحجم والنوعية وغيره (terminologies, 2022/01/16)

4.2.1. 3. المعايير التي يجب مراعاتها عند تحديد سعر الإتاوة:

توجد معايير محددة يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد السعر في الإتاوة، تتمثل في مواصفات المنتج الفعلي التي تم ترخيصها، إضافةً إلى طول الاتفاقية ونطاقها الجغرافي، وقدرات المرخص والمرخص له على مدى التزامهم بالاتفاقية
تعد العمليات المالية المصرفية من الأساسيات التي تتم في النظام المالي، حيث تسهم في تسهيل التداول والتبادل المالي بين الأفراد والشركات والمؤسسات المالية. إن فهم هذه العمليات ودراستها يمثل جزءًا هامًا من فهم النظام المالي ودوره في الاقتصاد.
(Royalty, 2022)

تشمل العمليات المالية المصرفية المختلفة التحويلات المالية، والودائع، والسحوبات، والصكوك المالية، والقروض، والمعاملات التجارية، وغيرها. تلعب البنوك والمؤسسات المالية دورًا حيويًا في توفير هذه الخدمات المصرفية وتسهيلها للعملاء.

إن الأمان وحماية المعلومات الشخصية والمالية من التهديدات والاحتيال هي جوانب مهمة في العمليات المالية المصرفية. وعلى مدار العقود الأخيرة، شهدنا تطوراً في التكنولوجيا المالية (الفينتك)، حيث تم تطوير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

2. النظام الضريبي :

تنشأ النظم الضريبية وتتطور لتعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي و السياسي الذي يحيط بها، وهي تنمو وتتوسع بما يمكنها من مسايرة تطور محيطها، فالعلاقة بين النظم الضريبية ومحيطها هي علاقة تأثير وتأثر؛ ذلك أن الهيكل الضريبي لا بد أن يعكس واقع وطبيعة الهياكل الاقتصادية القائمة، كما أن أساليب الاقتطاع الضريبي لا يمكنها تجاوز الواقع الإداري والتنظيمي و مستوى الوعي الضريبي السائد؛ فكل تطور أو تحول لهذا المحيط، لا بد أن يدفع النظام الضريبي نحو التكيف واستيعاب المتغيرات الداخلية والخارجية.

يتطلب بناء النظم الضريبية حسن الاختيار لمجموعة الضرائب التي تشكل الهيكل الضريبي، وتحديد الأساليب الفنية الملائمة التي يمكن تطبيقها في الواقع، دون أن نهمّل جانب الصياغة القانونية للنصوص التشريعية والتنظيمية التي توضع موضع التطبيق، إن هذا البناء الفني والقانوني للنظم الضريبية ما هو إلا محاولة لتجسيد خيارات المجتمع فيما يتعلق بدور الأداة الضريبية، والذي يعبر عنه بالسياسة الضريبية، فالنظام الضريبي يشكل أداة للسياسة الضريبية كما يجسد أهدافها. فالنظام الضريبي تشكل من شقين أساسيين هما النظام الجزائي والنظام الحقيقي الذي سنركز عليه في دراستنا الحالية وستتمحور حوله هذه الورقة البحثية، والسؤال المطروح فيما تكمن ماهية النظام الحقيقي وما هي أهم خصائصه.

1.2. مفاهيم عامة حول النظام الضريبي

سنحاول في هذا المبحث اعطاء لمحة حول النظام الضريبي مع ابراز مكوناته وذكر أهمها ثم نتطرق كذلك إلى طرق قياس النظام الضريبي ككل.

1.1.2 مفهوم النظام الضريبي (عمر، 2002)

يمكن النظر إلى النظم الضريبية من عدة جوانب؛ فهناك من يركز على الجانب الفني، الذي يشكل عنصراً أساسياً في تشكيل و بناء النظم الضريبية.

وهناك من ينظر إلى الجانب القانوني، باعتباره نصوص تشريعية و تنظيمية، تستند إلى قواعد قانونية متعددة تشكل اهتمام رجال القانون.

أما الجانب الثالث فهو محور اهتمام الاقتصاديين الباحثين عن فعالية النظم الضريبية، والعوائق التي تحد من كفاءتها.

كل هاته الجوانب أفضت إلى وجود اتجاهين في تعريف النظم الضريبية، أحدهما مفهوم ضيق يكتفي بالجوانب الفنية ، والآخر مفهوم واسع، يتجاوز الجوانب الفنية و الصياغات القانونية إلى الدور والأهداف التي يمكن للنظام الضريبي تحقيقها. سنتناول أهم التعارف من خلال هذين الاتجاهين:

فوفق المفهوم الضيق عرف بأنه "مجموعة الأساليب الفنية والقواعد القانونية والتنظيمية التي تحدد الاقتطاع الضريبي بداية من اختيار الوعاء إلى التقدير إلى الربط والتحويل".

يبدو من التعريف الضيق للنظام الضريبي أنه يقتصر على الجوانب الفنية التي تحدد شكل النظام الضريبي فنيا. أما وفق المفهوم الواسع للنظام الضريبي فعرف على أنه "مجموعة من الهيئات والقواعد والممارسات الأكثر انسجاما، التي تنتمي إلى علمنا الاجتماعي والاقتصادي وحتى البسيكولوجي".¹ كما عرف أيضا بأنه "مجموعة من الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها المجتمع".¹

من التعريفات السابقة يتضح، أن المفهومين يشتركان في عنصر واحد، وهو الجانب الفني (مجموعة القواعد الفنية) التي تتمثل في: الأساليب، أو الصور، أو الطرق المعتمدة في بناء النظم الضريبية. إلا أن المفهوم الواسع يضيف الجوانب الإيديولوجية والاقتصادية كعوامل أساسية في تكوين وتحديد النظم الضريبية؛ حيث تتأثر النظم وتؤثر في محيطها وواقعها، (حجم الموارد الطبيعية، الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، درجة التقدم الاقتصادي... إلخ).
2.1.2. مكونات النظام الضريبي (منصور، 2010)

من المفهوم الواسع يتضح أن النظام الضريبي يتكون من ثلاث عناصر:

➤ مجموعة من الصور والأساليب الفنية (العنصر الفني): وتشمل كل من: عملية اختيار الوعاء الذي تفرض عليه الضرائب، وأساليب التقدير لهذه الأوعية، والأسعار المطبقة، وطرق التحصيل. تشكل مجتمعة المرجعية الفنية للمشروع عند بناء نظام ضريبي أو إصلاحه، ويتم من خلالها اختيار توليفات مختلفة وتقنيات متعددة للاقتطاع الضريبي حسب الظروف التي تمر بها الدولة وإمكانياتها التنظيمية، ذلك أن اختلاف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية هي التي تحدد في النهاية الهيكل الضريبي الملائم لأي بلد.

➤ مجموعة التشريعات الضريبية واللوائح التنفيذية (العنصر التشريعي): و يتم إخراجها على شكل نصوص تشريعية وقانونية (تحدد الخاضعين، والمعفيين، وكيفية حساب الضريبة وجبايتها) والتنظيمية التي تحدد مواعيد الرقابة والتصريح والتظلم، واللوائح التفسيرية لتوحيد الفهم ووحدة التطبيق، والهياكل الإدارية التي تشرف على تطبيق النظام الضريبي، وعمل أجهزته المختلفة التنفيذية والرقابية.

➤ أهداف النظام الضريبي: هي أهداف مشتقة من أهداف السياسة الضريبية وفقا لخيارات المجتمع وأوضاعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي مجموعها تحاول احترام مبادئ النظم الضريبية؛ وهي العدالة في توزيع الأعباء الضريبية، وقد تكون العدالة هدفا يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقه في إطار سياسات إعادة توزيع الدخل، أو سياسات ضبط الأسعار أو الدخل، و لكن الدور الأكبر للنظام الضريبي يبقى في ما يوفر من موارد مالية كافية تساهم في حل مشكلة تمويل ميزانية الدولة، إضافة إلى دعم النشاط الاقتصادي من خلال سياسات الحث و التحفيز.²

3.1.2 فعالية النظم الضريبية

¹ الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023/01/09، <https://www.politics-dz.com/ar/>

² الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، نفس المرجع السابق.

يمكن لأي دولة أن تقوم ببناء نظامها الضريبي بالاعتماد على الأركان الثلاثة السالفة الذكر (تحديد الأساليب و الصور الفنية للضرائب المختارة، وصياغتها في شكل نصوص تشريعية، مع تحديد الأهداف المراد تحقيقها)؛ وبذلك يكون النظام الضريبي المطلوب قد اكتمل بناؤه من الناحية الإجرائية (الفنية و التشريعية)، أما فعاليته تبقى مرهونة بنتائج التطبيق العملي

- مفهوم الفعالية الضريبية

يقصد بالفعالية مدى قدرة النظام الضريبي على تحقيق أهدافه بشكل متوازن، و بمعنى أدق هي قدرة النظام الضريبي على التأثير الإيجابي في الحياة الاقتصادية، لتحقيق أمرين أساسيين هما: الكفاءة، والعدالة.

- الكفاءة: كفاءة النظام الضريبي تقاس بالنظر لقدرة على زيادة رفاهية المكلفين، التي تتحقق بزيادة رفاهية المجتمع، من خلال المردود المالي الذي يوفره النظام الضريبي، كأحد المصادر لتمويل التنمية. والتي تساعد بدورها من جهة في تطوير البنية التحتية للاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وفي ترقية الحياة الاجتماعية للأفراد؛ ومن جهة ثانية فإن زيادة رفاهية المجتمع تتحقق حين يكون تأثير الأداة الضريبية إيجابيا على:

- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية دون تشوهات أو خسائر اجتماعية؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ضمن سياسات التثبيت الظرفي، سواء في حالات الركود الاقتصادي أو ظهور التضخم، فإن الأداة الضريبية تشكل عنصرا هاما لتغيير مستوى الطلب الكلي حتى يتعادل مع العرض الكلي، و بذلك يتحقق التوازن وتعود الفعاليات الاقتصادية للعمل وينتعش الاقتصاد ويتحقق الاستقرار.
- العدالة الضريبية: تعني أن الأعباء الضريبية يتحملها الجميع كل حسب مقدرة التكلفة، وألا يلقي العبء الضريبي على فئة معينة أو قطاع معين. كما يفهم من العدالة الضريبية أنها تساهم في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة.

الملاحظ أن كل أدبيات إصلاح النظم الضريبية أصبحت تركز على هذين المبدئين (الكفاءة و العدالة (مع الإشارة إلى أن هذه المبادئ يتناولها البعض كمبادئ للسياسة الضريبية، كما أنها تطرح إشكالات كبيرة لكونها متعارضة، أي أنها غير متكاملة؛ ومحاولة تحقيق أحدهما يضر بالأخرى، مما جعل البعض يعتبرهما من المعضلات (Le dilemme entre équité et efficacité)، وفي مثل هذه الحالات يتم اللجوء للتحكيم بينهما، فقد يفضل مبدأ على آخر حين يحقق منافع أكبر من الآخر. (بوزيدة، 2007)

- قياس فعالية النظام الضريبي
- اهتم العديد من الباحثين بموضوع قياس فعالية النظام الضريبي، واقترح كل منهم مجموعة مؤشرات تستخدم لقياس مدى فعالية النظام الضريبي للدولة والحكم عليه من خلالها، ومن بين هؤلاء طرح أحد خبراء صندوق النقد الدولي في مجال السياسات الضريبية مجموعة مؤشرات حول النظام الضريبي الجيد وعرفت باسمه Vito Tanzi وهي:

- مؤشر التركيز :يتعلق بمصدر حصيلة الضرائب بالاعتماد على عدد قليل من الضرائب تشكل أعمدة النظام الضريبي و تساهم بالحصصة الكبرى من إجمالي حصيلة الضرائب، أفضل من توزيع الحصيلة على عدد كبير من الضرائب، مما يزيد في أعباء التحصيل و يخلق الإزعاج و الجهد الزائد دون فائدة.
- مؤشر التشتت :وجود الضرائب ذات المردود الضعيف، هو بمثابة عبء على مصلحة الضرائب، وبالتالي فإن إلغائها يشكل إزاحة لمشكلة و مساهمة في تخفيف العبء؛ و بالتالي تبسيط النظام الضريبي. (بوزيدة، 2007)
- مؤشر التآكل :ويتعلق الأمر بالوعاء الضريبي، و إلى أي مدى تم استيعاب الوعاء الممكن أو المتوفر، ذلك أن الوعاء الضريبي يمكن تقليصه بتضييق نطاق الإخضاع عبر الاستثناءات و الإعفاءات و التي تعرض الوعاء الضريبي للتآكل والتقليص؛ مما يؤثر على حصيلة الضرائب.
- مؤشر متأخرات التحصيل: الكثير من إدارات الضرائب تعاني من نقص الفعالية في تحصيل مستحقات الضرائب، سواء لنقص الوسائل أو لعدم القدرة، بفعل المقاومة الشديدة لبعض للمكلفين بالضريبة، والتي تصل إلى درجة التحدي. في غياب أدوات ردعية وصارمة، فإن نسبة المتأخرات تبقى مرتفعة وتضر بحصيلة الضرائب.
- مؤشر التحديد: يتعلق الأمر بالتحديد الدقيق لنوعية الضريبة، إن كانت على رأسمال أو الدخل، إن كانت على الأرباح المحققة أو الأرباح الموزعة، كل ذلك يمكن إدراجه ضمن قاعدة اليقين والوضوح. والتي تفتقدها الكثير من التشريعات الضريبية في الدول النامية.(Ainouche, 1991)
- مؤشر الموضوعية : يتعلق الأمر بطرق تحديد و قياس الأوعية الضريبية و مدى شفافيتها و دقتها و مصداقيتها. ويقترّب هذا المؤشر بقاعدتي اليقين و الملائمة لآدم سميث، عندما يشترط أن تكون الضريبة واضحة و معلومة دون غموض، وتحصل بالطرق التي لا تزعج ولا ترهق المكلف و الابتعاد عن التقدير الجزائي، أي أن الموضوعية تعني مدى التزام النظام الضريبي بتطبيق قاعدتي اليقين و الملائمة، و يقترّب هذا المؤشر أيضا من مبدأين في الحوكمة الضريبة، التي تطرح حاليا، ويتعلق الأمر بمبدأ الرؤية والوضوح (La visibilité) ومبدأ و المقروئية الواضحة (La lisibilité)
- مؤشر التنفيذ :يتعلق الأمر بقدرة الإدارة الضريبية على التنفيذ الكامل والكلي والشامل للنصوص والتشريعات الضريبية، الكثير من النصوص التشريعية تبقى دون تطبيق، لأسباب متعددة قد تكون لعدم صدور نصوص و لوائح تطبيقية، أو لغياب الجدية و الإرادة، و بعض الأحيان التهاون واللامبالاة.
- مؤشر تكلفة التحصيل: هذا المؤشر لا يختلف تماما عن قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية لآدم سميث، فالضريبة يجب أن تكون منتجة؛ أي لا تكلف خزينة الدولة مصاريف كبيرة للتحصيل لدرجة أن حصيلتها يمكن أن تنفق على جبايتها. تكتسي فعالية النظم الضريبية أهمية بالغة، ذلك أن تحقيق النظام الضريبي لأهدافه ينعكس بالإيجاب على المجتمع و يدفع به إلى الأمام، بينما غياب الفعالية قد تعرقل مسار التنمية و تفوت فرص النمو والتطور، ولم تعد مبادئ النظام الضريبي الفعال خافية من الناحية النظرية وهي(العدالة و الكفاءة)، ولكن من الناحية التطبيقية، تبقى من أصعب القضايا التي يمكن تجسيدها (والاستراتيجية , <https://www.politics-dz.com/ar/>, 2023)

2.2. أنواع النظم الضريبية :

تنقسم النظم الضريبية إلى نوعين أساسية على حسب رقم الأعمال وكذا نوع النشاط المصرح به .

1.2.2 النظام الحقيقي

تشكل فعالية النظام الحقيقي إحدى الإهتمامات الرئيسية لدى صانعي القرار في السياسة الاقتصادية حيث بقدر ما يكون النظام الضريبي فعالا بقدر ما تكون الإنعكاسات إيجابية على الإقتصاد الوطني. و تعتبر فعالية النظام الضريبي إحدى المحددات الأساسية لمعرفة مدى قدرته على تحقيق أهدافه الإقتصادية والإجتماعية والمالية، لذلك تشكل تلك الفعالية إحدى الإهتمامات لدى القائمين على السياسة الإقتصادية و لتحقيق تلك الفعالية يجب توفر عدة شروط وإعتبارات ترتبط بالجانب التنظيمي والفني والمادي والبشري والإداري ، إلا أن النظام الضريبي يواجه عدة عقبات تحد من فعاليته وتؤثر سلبا على دور وأهمية الضريبة في المجتمع، لذلك يجب معالجة مواطن الضعف التي ينطوي عليها النظام الضريبي من خلال الإصلاح الضريبي قصد محو نقائصه وتناقضاته.

1.1.2.2 تعريف النظام الحقيقي

يعتبر النظام الحقيقي من أنظمة فرض الضريبة انطلاقا من المبادئ الأساسية التي تبرز أهمية المحاسبة الضريبية في ذلك على اعتبارها إحدى فروع علم المحاسبة تعني عرض البيانات المحاسبية اللازمة لغرض تحديد الربح الجبائي وفق أحكام القانون الجبائي. (بوعلام،، 2012/2011)

ويخضع لهذا النظام بموجب القانون متى تجاوز رقم الأعمال المحقق مليون دج حتى بالنسبة للمهن الحر، كما يخضع لهذا النظام وجوبا مهما كانت قيمة رقم الأعمال بخصوص تحديد الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات. إضافة إلى ذلك فيخضع للنظام الحقيقي وجوبا لتحديد قيمة الرسم على قيمة الرسم على القيمة المضافة فيما يخص الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على إرباح الشركات وكذا الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح الصناعية والتجارية والمهن لما يتجاوز رقم الأعمال الحر 51 مليون دج .

2.1.2.2 العقوبات التي تواجه فعالية النظام الضريبي الحقيقي

توجد عدة عوامل تعيق فعالية النظام الضريبي الحقيقي مما ينعكس سلبا على دور وأهمية الضريبة في المجتمع، لذلك يجب معالجتها وتجنبها قدر الإمكان، ويتمحور هذه العوامل في جمود النظام الضريبي و الإزدواج الضريبي، بالإضافة إلى إرتفاع مستوى الضغط الضريبي والتهرب الضريبي والفساد الإقتصادي

1/ تطبيق النظام الحقيقي

يتم تطبيق النظام الحقيقي على بعض من المكلفين نذكر منهم فيما يلي:

- الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات مهما كانت رقم أعمالهم.
- الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي الخاص بالأرباح التجارية والصناعية التي يفوق رقم أعمالها: 1500000 دج.

إذا كان نشاط مخالقات للخدمات 800000 دج إذا كان النشاط لمؤدي الخدمات.

إن رقم أعمال المدين بالضريبة هو ذلك المصرح به كتابيا شهريا. (للضرائب، 2021)
الازدواج الضريبي:

- يجب لوقوع الازدواج الضريبي أن يكون المكلف القانوني واحد، ولا يثير هذا الشرط صعوبة بالنسبة للأشخاص الطبيعية بخلاف الحال بالنسبة للأشخاص الاعتبارية، ففرض ضريبة على أرباح شركات المساهمة وضريبة أخرى على ما يوزع من أرباح تلك الشركات على المساهمين لا يؤدي إلى الازدواج من الواجهة القانونية لإختلاف شخصية المساهمين عن الشخصية المعنوية.
- يجب أن تفرض الضريبة على نفس المادة أكثر من مرة حتى يتحقق الازدواج.
- يجب أن تكون الضريبتين أو الضرائب من نوع واحد أو متشابه وإن اختلفت التسمية.
- يشترط لتحقيق الازدواج أن يكون مرتين أو أكثر عن فترة زمنية (بوعلام، 2012/2011)

2/ جمود النظام الضريبي

- يؤدي بقاء أي نظام ضريبي لفترة زمنية طويلة إلى خلق تقاليد فنية وإدارية ترتبط بطبيعة عناصر أوعية الضرائب من جهة، وبإجراءات تقديرها وربطها و تحصيلها وتنظيم إدارتها من جهة أخرى، وينشأ ارتباط كل من المكلفين والإدارة الضريبية بهذه التقاليد، مما يصعب إحداث أي تغيير في النظام الضريبي، سواء بفرض ضرائب جديدة أو إلغاء وتعديل ضرائب قائمة، لذلك يشكل الجمود الضريبي عائقا كبيرا لإحداث أي إصلاح ضريبي، ويعتبر الجمود الضريبي نتيجة لظاهرة الاعتقاد التي تفسر بطأ الإجراءات الضريبية، ويرجع هذا الجمود إلى عاملين أساسيين هما : التقاليد الفنية والتقاليد الإدارية.
- التقاليد الفنية: تتمثل التقاليد الفنية في الاستمرار في إخضاع نفس العناصر المشكلة لأوعية الضرائب المفروضة بصورة تجعل من الصعب إجراء عليها أي تعديل، لما يواجهه من معارضة المكلفين، ونفسر هذه الظاهرة بما يعرف بالتخدير الضريبي الذي يعتبر أن الضرائب القديمة أفضل من الضرائب الجديدة، وذلك من ناحية إنخفاض حساسية المكلفين الذين تعودوا على أدائها.
 - وعلى هذا الأساس يجب أن تكون الضرائب الجديدة بسيطة ولا تشكل عبئا ثقيلا على المكلف، بقصد تجنب ما قد يثيره فرضها من معارضة المكلفين أو صعوبة من جانب إدارة الضرائب، وعند إستقرارها يمكن زيادة معدلها أو توسيع وعائها بطريقة تدريجية.
 - التقاليد الإدارية : تعمل التقاليد التي تسيطر على الإدارة الضريبية عرقلة أي تعديلات ضريبية بشكل يحد من آثار الإصلاحات الضريبية، فقد تفسر الإدارة القوانين التي يقرها المشرع الضريبي وتضفي عليها طابعا يتعد كثيرا عن نية المشرع، وقد يتخذ تأثير هذه التقاليد الإدارية شكل معارضة الأجهزة الإدارية في إلغاء بعض الضرائب أو إنشاء ضرائب أخرى، ونفسر ذلك بعدم توفر الكفاءة اللازمة لتطبيقها، وهنا تبرز أهمية التكوين الفني لموظفي إدارة الضرائب، إذ أن مستوى هذا التكوين هو الذي يسمح بتطبيق أي ضريبة جديدة، وبالتالي فإن التغلب على التقاليد الإدارية مرهون بمدى تقدم الإدارة الضريبية وتدريب موظفيها وتدعيمها المستمر بالعناصر الكفأة ، إن جمود الأنظمة الضريبية سوف لا يمكن السلطات العمومية إلا بصعوبة استخدامها كأداة فعالة لسياسة إقتصادية ظرفية أو كوسيلة تدخلية جبائية لرصد الموارد العمومية وإعادة توزيعها. (Ainouche, 1991)

2.2.1.3 مقومات نجاح النظام الضريبي الحقيقي

تتحكم في فعالية النظام الضريبي مجموعة من المقاييس و الإعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد وتطبيق أي نظام ضريبي، وتتمحور هذه الإعتبارات في مجموعة من المبادئ التي تعمل على ضبط النظام الضريبي، وكذلك وجود تنظيم فني جيد للنظام الضريبي، بالإضافة إلى توفر إدارة ضريبية كفأة تسهر على تطبيق النظام الضريبي ، و تكيف النظام الضريبي مع الواقع المعاش.

1/ إحترام المبادئ الضريبية (رضا، 2006)

إن إعتتماد الدولة على الضرائب كوسيلة تمويلية من جهة و أداة للتدخل الإقتصادي والإجتماعي من جهة ثانية، وكون الضريبة فريضة إجبارية لا خيار للمكلف في فرضها وتحديد مواعيد دفعها، لذلك إستدعى وجود مبادئ يجب مراعاتها عند وضع أي نظام ضريبي فعال، وتهدف هذه المبادئ إلى التوفيق بين مصلحة الدولة ومصلحة المكلفين، و تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- مبدأ العدالة.

- مبدأ اليقين: (الوضوح)

- مبدأ اللاملازمة في التحصيل

- مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل

- مبدأ البساطة

- مبدأ التنوع

- مبدأ المرونة.

- مبدأ الاستقرار

- مبدأ التنسيق

2/ التنظيم الفني الضريبي الجيد

يهتم التنظيم الفني الضريبي بمختلف العمليات الضرورية لفرض الضريبة، وذلك من خلال تحديد وعاء الضريبة ثم طريقة حساب الضريبة وأخيرا عملية تحصيل قيمة الضريبة .ويكمن التنظيم الفني الضريبي الجيد في اتخاذ أفضل الأساليب بالنسبة لجميع العمليات السابقة التي نلخصها فيما يلي: (عمر، 2002)

أ /تفضيل الضريبة على الدخل على حساب رأس المال وإنفاق الدخل

ب /تفضيل الضريبة على الدخل العام على حساب الضريبة النوعية

ج /تفضيل الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية

د /تفضيل التقدير الحقيقي على حساب التقدير الجزافي

هـ /تفضيل الحجز من المنبع على حساب الدفع المباشر

3/كفاءة الإدارة الضريبية

تشكل إدارة الضرائب الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، بالإضافة إلى إقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية قصد تحسين كفاءة النظام الضريبي .لذلك قد

تؤدي الإدارة الضريبية دورا هاما في خلق البيئة الضريبية الملائمة في المجتمع كما يمكنها أن تساهم في فعالية النظام الضريبي، إذ أن النظام الضريبي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه. يتم تنظيم إدارة الضرائب وفقا لمبدأ مركزية التوجيه و لا مركزية التنفيذ، حيث تتولى الإدارة المركزية وظائف التخطيط والرقابة وإصدار التعليمات والتفسيرات وتنظيم شؤون الموظفين وتدريبهم والسهر على رفع الكفاءة الإنتاجية للإدارة الضريبية، بينما تتولى الإدارة التنفيذية كافة أعمال التنفيذ التي تتطلبها إجراءات ربط وتحصيل الضريبة.

4/ تكيف النظام الضريبي مع الواقع المعاش
يعتبر النظام الضريبي إنعكاسا للواقع، كما أنه يتأثر بمقتضيات الظرف، لذلك يقتضي تصميم النظام الضريبي الفعال التكيف مع مختلف المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يواكب مختلف التغيرات التي تطرأ عليها، وفي يجب على القرار الضريبي أن يسعى إلى ما يلي:

- ضبط معدلات النمو المحلي من خلال تحريض الاستثمارات المنتجة
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال : توازن ميزانية الدولة، إستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات.
- القضاء على الاختلافات الجهوية باستعمال الضريبة القطاعية.
- الترقية الاجتماعية ورفاهية الأفراد بحيث تسمح الضريبة بتخفيف عدم المساواة في توزيع الدخل (بوزيدة، 2007).
- ويتطلب فعالية النظام الضريبي الحقيقي وجود بيئة محفزة للاستثمار واستمرار عام يسمح للمستثمرين بالشروع في إنجاز وترقية مشروعاتهم، ويعبر هذا الوضع عن مدى توفر الظروف المساعدة للاستثمار، ويمكن قياس هذا المناخ الاستثماري من خلال مؤشر خطر بيئة الأعمال، الذي يعمل على تقييم (0-4) حيث يعبر الصفر عن الخطر الأقصى، مجموعة من المعايير بعلاوات تتراوح ما بين والأربعة عن إنعدام الخطر، مع ترجيح كل معيار بمعامل يعبر عن الأهمية النسبية له بين المعايير الأخرى،

2.2.1.4 الضرائب المفروضة في النظام الحقيقي

يتكون النظام الحقيقي من مجموعة من الضرائب المباشرة والغير مباشرة تفرض على المكلف بالضريبة من خلال تصريحاته سواء الشهرية أو الثلاثية أو السنوية سوف نترق لها فيما يلي :

أولا : الضريبة على الدخل الاجمالي IRG

حساب الضريبة على الدخل الإجمالي يقوم على أساس الراتب الخاضع للضريبة وفق للسلم المحدد في قانون المالية 2022، وهي تمثل اقتطاعات على عاتق رب العمل. و يطبق هذا النظام بالضرورة على الذين يتجاوز راتبهم الخاضع للضريبة 30 000 دج. تعرف الضريبة على الدخل الإجمالي في التشريع الضريبي الجزائري كما يلي: «تؤسس ضريبة وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة». ثانيا: خصائص الضريبة: من خلال التعريف السابق للضريبة على الدخل الاجمالي نستخلص الخصائص التالية: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2022)

- تطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين.

- تعتبر ضريبة سنوية، أي تؤسس على الأرباح أو المداخل التي يحققها المكلفون بالضريبة خلال سنة معينة.
 - تعد ضريبة إجمالية، أي شاملة لكل المداخل الصافية بعد خصم الأعباء المحددة قانونا.
 - تعتبر ضريبة وحيدة، بمعنى أنها تضم كل أصناف الدخل؛
 - تعتبر ضريبة تصريحية، بمعنى أنها واجبة التصريح من قبل المكلف.
- الفرع الثاني: مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي.
- تطبق الضريبة على الدخل الإجمالي على ما يلي:
- أولاً: الأشخاص الخاضعين للضريبة:
- يتمثل الأشخاص الخاضعين للضريبة فيما يلي:
- الأشخاص الطبيعيون.
 - أعضاء شركات الأشخاص.
 - الشركاء في الشركات المدنية المهنية.
 - أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محددة فيها.
 - أعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات ذات الاسم الجماعي.
- ثانياً: مكونات الدخل الإجمالي: يتكون الدخل الإجمالي من الفئات التالية: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2022)
- الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية.
 - الأرباح غير التجارية و التي أدمجت في الفئة السابقة بموجب قانون المالية لسنة 2022 وأصبحت تسمى الأرباح المهنية.
 - الأجور والمرتببات والريوع العمرية.
 - عائدات رؤوس الأموال المنقولة.
 - المداخل الفلاحية.
 - الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية.
- ثالثاً: أساس الضريبة: يتمثل في الربح الجبائي المحسوب بعد دراسة الأعباء من الناحية الجبائية و انطلاقاً من الربح المحاسبي المنتمين إلى النظام الحقيقي وفق العلاقة التالية:
- الربح الجبائي = الربح المحاسبي - مجموع الأعباء الغير مفروضة - التخفيضات - العجز.**
- حساب الضريبة على الدخل الإجمالي:
- يخضع الدخل الصافي السنوي إلى الضريبة على الدخل الإجمالي على مستوى موطن التكاليف تبعاً للجدول التصاعدي التالي:
- الجدول رقم : 03 الجدول التصاعدي للشرائح
- قسط الدخل الخاضع للضريبة معدل الضريبة

ال يتجاوز 240.000 دج 0%
من 240.001 دج إلى 480.000 دج 23%
من 480.001 دج إلى 960.000 دج 27%
من 960.001 دج إلى 1.920.000 دج 30%
دج 3.840.000 إلى دج 1.920.000 من 33%
أكثر من 3.840.000 دج 35%

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2022

الإعفاءات والتخفيضات

التخفيضات: تتمثل أهم التخفيضات فيما يلي:

- تخفيض قدره 10 %: يطبق عند فرض ضريبة مشتركة أي عند تقديم الزوجين لطلب الخضوع

للضريبة على الدخل الإجمالي بصفة مشتركة،

- تخفيض قدره 35 %: يطبق على الربح الناتج عن نشاط المخبرة دون سواه،

- تخفيض قدره 25 %: يطبق على الربح المحقق خلال سنتي النشاط الأولتين من طرف الأشخاص

الذين لهم صفة عضو سابق في جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجهة التحرير الوطني وأرامل

الشهداء، و يطبق هذا التخفيض على المكلفين بالضريبة الذين يقدر ربهم تقديرا جزافيا.

- تخفيض قدره 30 %: يطبق على الأرباح المعاد استثمارها فيما يخص تحديد الدخل الواجب إدراجه

في أسس الضريبة على الدخل الإجمالي، وفقا للشروط الآتية:

يجب إعادة استثمار الأرباح في استثمارات استهلاكية، بإستثناء السيارات السياحية التي تمثل الأداة الرئيسية للنشاط خلال السنة

المالية لتحقيقها، أو خلال السنة المالية الموالية، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على المستفيدين من هذا الإمتياز اكتتاب إلزام بإعادة

الاستثمار، دعما.

الإعفاءات : منح المشرع الضريبي الجزائري عدة إعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي، بعضها بصفة دائمة وبعضها بصفة

مؤقتة، وهذا في إطار العمل على تشجيع الاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية وتخفيف العبء الضريبي على المؤسسات.

أولاً: الإعفاءات الدائمة: و تتمثل في :

(1). الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية: تستفيد من الاعفاء:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة، وكذا الهياكل التابعة لها؛
- الفرق الممارسة لنشاط مسرحي، فيما يتعلق بالإيرادات المحققة؛
- المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.
- الأرباح الخاضعة للضريبة و الناتجة عن الأنشطة الخاصة بانجاز السكنات الاجتماعية والترقوية ضمن الشروط المحددة في دفتر الإعفاء.

(2) المداخل الفلاحية:

- تستفيد من إعفاء كلي وبصفة دائمة المداخل الناتجة عن زراعة الحبوب والخضر الجافة والتمور.
- المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

(3) الأجور والمرتببات العمرية: سيتم تناولها في المبحث الموالي.

ثانياً: الإعفاءات المؤقتة: تمثلت بحسب فئات الدخل فيما يلي:

(1) الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية:

- تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوي المشاريع المؤهلة للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الصندوق الوطني لتأمين على البطالة من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، تحدد مدة الإعفاء بـ 06 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيةها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم، وتم رفع المدة إلى عشرة سنوات فيما يتعلق بالمناطق المستفيدة من صندوق تنمية الجنوب. وتمدد هذه الفترة بستين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محددة؛

- تستفيد من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات الحرفيون التقليديون وكذلك الممارسون لنشاط حرفي فني. (بوزيدة، 2007)

(2) الإيرادات الفلاحية:

- تستفيد من الإعفاءات لمدة 10 سنوات:
- المداخل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية الماشية الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثاً؛
- المداخل المتأتية من الأنشطة الفلاحية و تربية الماشية الممارسة في المناطق الجبلية.
- (3) ربوع رؤوس الأموال المنقولة: يستفيد من الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 05 سنوات ابتداء من 01 جانفي 2014.

- نواتج وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة المسجلة في تسعيرة البورصة وكذا نواتج الأسهم أو الحصص لهيئات التوظيف الجماعية للقيم المنقولة.
 - نواتج وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم و السندات المماثلة لها المسجلة في تسعيرة البورصة أو المتداولة في سوق منظمة لأجل أقل من 05 سنوات الصادرة خلال فترة 05 سنوات يشمل هذا الإعفاء كل فترة صلاحية السند الصادر خلال هذه المرحلة. (بوزيدة، 2007)
 - يستفيد من الإعفاء لمدة 05 سنوات اعتبارا من 01 جانفي 2005، نواتج أسهم صندوق دعم الاستثمار والتشغيل.
 - تستفيد من الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من 01 جانفي 2010، الحواصل وفوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم والأوراق المماثلة المحققة في إطار عملية الدخول للبوصة. (بوزيدة، 2007)
- مثال :** صرح تاجر جملة بالمعلومات التالية لسنة 2022

- مخزون أول المدة 120000 دج
- مشتريات 260000 دج
- مبيعات 760000 دج
- المطلوب : تحديد الربح الجبائي الخاضع للضريبة وأحسب الضريبة على الدخل الاجمالي

ثانيا : الضريبة على أرباح الشركات

❖ تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ماييلي :

تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على مجمل الأرباح أو المداخل اليت تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات.

مجال تطبيق IBS

تنص المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على تصنيف نوعين من الشركات الخاضعة ل IBS وهي :

1. الشركات الخاضعة إجباريا:
 - الشركات ذات الأسهم.
 - الشركات ذات المسؤولية المحدودة.
 - شركات التوصية بالأسهم.
 - المؤسسات العمومية الإقتصادية ,
 - المؤسسات والهيآت ذات الطابع الصناعي والتجاري.
2. الشركات الخاضعة إختياريا:
 - شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري .
 - هيآت التوظيف الجماعي للقيم المنقولة .

- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة الأسهم .

حساب IBS

الضريبة على أرباح الشركات = الربح الجبائي * المعدل

- ✓ 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع .
- ✓ 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية بإستثناء وكالات الأسفار .
- ✓ 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى .

خصائص الضريبة على أرباح الشركات :

- ضريبة وحيدة تفرض على مجمل الأرباح المحققة دون التمييز بين هذه الأرباح .
- ضريبة سنوية لأنها تفرض مرة واحدة في السنة .
- ضريبة نسبية لأن الربح الضريبي يخضع لنسبة (معدل ثابت).
- ضريبة تصريحية من خلال إجبار جميع المكلفين بها بتقديم الوثائق والدفاتر المحاسبية التي على أساسها يتحدد الربح الخاضع للضريبة قبل الفاتح من أفريل من كل سنة .
- مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات :
- كل الشركات مهما كان شكلها وغرضها باستثناء:
- شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري إلا إذا إختارت هذه الشركة الخضوع لها ، وفي هذه الحالة يجب أن يرفق الطلب بالتصريح المنصوص عليه في المادة 656 ولا رجعة فيه مدى حياة الشركة .
- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة الأسهم باستثناء الشركات التي إختارت الخضوع لها وفي هذه الحالة تطبيق المادة 656 .
- هيآت التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما .
- المؤسسات والهيآت العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري .
- الإعفاءات :
- لقد وضع المشرع الضريبي بعض الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات وهي :
- الإعفاءات الدائمة من IBS
- ✓ القطاع الفلاحي :
- صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين والمحققة مع شركائها فقط.
- التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء وكذا الاتحاديات المستفيدة من الاعتماد يسلمه المصالح المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة باستثناء العمليات المحققة مع المستخدمين غير الشركاء .

- الشركات التعاونية لإنتاج وتحويل وحفظ وبيع المنتجات الفلاحية وكذا اتحاداتها المعتمدة حسب الشروط السابقة .
- يطبق هذا الاعفاء على العمليات المحققة من طرف تعاونيات الجبوب واتحاداته مع الديوان الجزائري المهني للحبوب والمتعلقة بشراء ، بيع أو تحويل أو نقل الحبوب .
- يطبق نفس الشيء بالنسبة للعمليات المحققة من طرف تعاونيات الحبوب مع تعاونيات أخرى للحبوب في إطار برامج يعده الديوان وبترخيص .

- المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للإستهلاك على حالته.

✓ القطاع الإجتماعي :

- التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيآت العمومية .
- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا الهياكل التي تتبعها .

✓ القطاع الثقافي :

- مبلغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق والأجهزة الممارسة للنشاط المسرحي.

✓ قطاع عمليات التصدير :

- عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير باستثناء تلك المتعلقة بالنقل البري والجوي والبحري.

■ الإعفاءات المؤقتة من IBS

نشاطات الشباب المستثمر ،تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال .

ترفع هذه المدة الى 6 سنوات إذا كانت النشاطات الممارسة في منطقة يجب ترقيةها وذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال وتمدد هذه الفترة الخاصة بالإعفاء الى سنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل .

شروط الخصم :

لكي تكون الأعباء قابلة للخصم من الناحية الجبائية يجب أن يخضع للشروط التالية :

- إظهارها عن طريق تخفيض الأصول الصافية للمؤسسة .
- أن يتم إدراجها في المحاسبة وتكون مدعمة بوثائق تبريرية (فاتورة ،دفتر أتعاب ...)
- أن تدرج ضمن أعباء السنة المالية التي خصصت لها .
- أن تكون مخصصة للفائدة المباشرة للاستغلال أو تكون مرتبطة بالتسيير العادي للمؤسسة .

بالتالي نميز نوعين من الأعباء :

❖ أعباء قابلة للخصم : تتمثل في

✓ المصاريف العامة:

- مصاريف المستخدمين .
- استهلاك المواد والبضائع .
- مصاريف مالية .
- منح التأمين .
- مكافآت الغير .
- مصاريف مختلفة .
- ✓ الاهتلاكات :

يقصد بالاهتلاك المعاينة المحاسبية للخسارة التي تتحملها قيمة الأصول الثابتة التي تتناقص مع مرور الوقت فهي معاينة تناقص قيمتها الناتج عن الاستعمال ،الوقت ،التغير التقني أو أي شيء آخر يمكن تطبيقه .

✓ المؤونات :

المؤونة هي اقتطاع يطبق على نتائج السنة المالية من أجل مواجهة الخسائر أو الأعباء التي يتم تبنيها صراحة ،والأحداث المحتمل وقوعها عند نهاية السنة المالية .

تعتبر قابلة للخصم :

- الهدايا عندما تكتسي طابعا اشهاريا ولا تتجاوز قيمتها الموحدة 500 دج لكل مستفيد .
- الاعانات والتبرعات والمنح باستثناء تلك التي تم استيلاؤها نقدا أو عينا لفائدة المؤسسات والجمعيات ذات الطابع النشاط الانساني عندما لا تتجاوز قيمتها السنوية مبلغ 1.000.000 دج نقدا أو عينا .
- تحسم من الدخل أو الربح الخاضع للضريبة إلى غاية 10% من مبلغ هذا الدخل في حدود سقف 100.000.000 دج النفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير شريطة إعادة استثمار المبلغ المرخص بخصمه في إطار هذا البحث .
- المبالغ المخصصة للاشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب شريطة إثباتها في حدود 10 % من رقم الأعمال السنة المالية وفي حد أقصاه ثلاثون مليون دج .
- الأعباء الغير قابلة للخصم :

طبقا لأحكام المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

لا تكون قابلة للخصم من أجل تحديد الربح الجبائي الصافي :

- مختلف التكاليف والأعباء وأجور الكراء الخاصة بالمباني غير مخصصة مباشرة للاستغلال .
- الهدايا المختلفة باستثناء تلك التي لها طابع اشهاري مالم تتجاوز قيمة كل واحدة منها مبلغ 500 دج .
- الاعانات والتبرعات ماعدا تلك الممنوحة نقدا أو عينا لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الانساني مالم تتجاوز مبلغ سنوي قدره 1.000.000 دج .

- مصاريف حفلات الاستقبال بما فيها مصاريف الاطعام والفندقة والعروض باستثناء المبالغ الملتزم بها والمثبتة قانونا أو المرتبطة مباشرة باستغلال المؤسسة .

- غير أنه يمكن خصم المبالغ المخصصة للاشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب شريطة اثباتها في حدود نسبة 10% من رقم أعمال السنة المالية للأشخاص المعنويين أو الطبيعيين في حد أقصاه 3.000.000 دج .

- وتستفيد كذلك من هذا الخصم النشاطات ذات الطابع الثقافي ماعدا هذا فهي غير قابلة للخصم وهذه النشاطات مثلا ترميم المعالم الأثرية والمناظر التاريخية، ترميم التحف وكذا توعية الجمهور وتحسينه .

مثال : شركات سفيان لخدمات الاعلام الآلي صرحت لسنة 2021 بالمعلومات التالية :

- رقم الأعمال 30.000.000 دج

- هامش الربح الاجمالي المحاسبي 10.000.000 دج

حيث قدرت التكاليف كمايلي :

- تبرعات لصالح الجمعيات الخيرية 1.200.000 دج

- هدايا ذات طابع إشهاري 100 ساعة ب600 دج للوحدة .

- أجر زوجة أحد الشركاء 20.000 دج للشهر (غير مصرح بها لدى الضمان الاجتماعي).

- مصاريف الرعاية الرياضية 3.100.000 دج .

- خسارة متبقية لسنة 2020 قدرت ب25.000 دج .

المطلوب : حساب الضريبة على أرباح الشركات .

الحل : أولا يجب تحديد الربح الجبائي عن طريق التمييز بين الأعباء القابلة للخصم من الأعباء الغير قابلة للخصم ثم يتم طرحها من اليرادات

التعيين	قابلة للخصم	غير قابلة للخصم
تبرعات لصالح الجمعيات الخيرية	1.000.000 دج	200.000 دج
هدايا ذات طابع إشهاري	50.000 دج	10.000 دج
أجر زوجة أحد الشركاء		20.000 دج
مصاريف الرعاية الرياضية	3.000.000 دج	100.000 دج
خسارة متبقية لسنة 2020	25.000 دج	
المجموع	4.075.000 دج	330.000 دج

الربح الجبائي = اليرادات - الأعباء القابلة للخصم أو الربح المحاسبي - الأعباء الغير قابلة للخصم

= 10.000.000 دج - 330.000 دج

= 9.670.000 دج
حساب IBS = 9.670.000 دج * 26% = 2.514.200 دج
تمارين :

التمرين الأول:

شركة ذات مسؤولية محدودة خاضعة للنظام الحقيقي، تمارس نشاط البيع بالجملة لمواد البناء قامت خلال سنة 2020 بالنشاطات التالية:

- شراء بضاعة بمبلغ 8.500.000 دج (TVA 19%, HT).
 - شراء سيارة سياحية بمبلغ 1.800.000 دج (TVA 19%, HT)، بتاريخ 2020/07/01.
 - تنازلت عن تجهيزات مكتب في 2020/07/01 بمبلغ 800.000 دج، تم حيازتها في 2019/01/01 بمبلغ 900.000 دج (TVA 19%, HT).
 - سددت المصاريف التالية:
- مبلغ 211.680 دج الحقوق والغرامات TAP (مبلغ غرامات التأخير 20% من الحقوق)، - مبلغ 50.000 دج كرسوم عقاري لمقر المؤسسة، - مبلغ 30.000 دج IRG لأحد الشركاء، - تبرعت بمبلغ 1.200.000 دج لجمعية ذات طابع إنساني.
- المطلوب:

1- حساب رقم أعمال الشركة (المبيعات)، إذا علمت أن معدل الهامش الإجمالي على المشتريات المطبق من الشركة هو 40%، مخزون أول المدة 800.000 دج ومخزون آخر المدة 300.000 دج.

2- حساب الربح المحاسبي والربح الجبائي ومبلغ IBS.

معلومات اضافية:

- الشركة حققت خلال سنتي 2018 و 2019 النتيجة على التوالي: 600.000 دج ربح، 400.000 دج خسارة.
- مدة استعمال السيارات (05) سنوات، مدة استعمال تجهيزات المكتب (03) سنوات، الشركة تطبق الاهتلاك الخطي.

التمرين الثاني:

شركة ذات المسؤولية المحدودة خاضعة للنظام الحقيقي تمارس نشاط بيع السيارات قامت خلال سنة 2020 بالعمليات التالية:

- اشترت في 2020/10/01 عشر (10) سيارات سياحية بسعر 1.200.000 دج (TVA 19%, HT) للسيارة الواحدة، احتفظت بسيارة لاستعمالها لمصلحة الشركة وباعت الباقي بسعر 1.800.000 دج (HT, TVA 19%) للسيارة الواحدة.

- تنازلت في 2020/11/01 عن شاحنة بمبلغ 400.000 دج، تم حيازتها في 2017/07/01 بمبلغ 600.000 دج (TVA 19%, HT)

- في 2020/12/01 سدد أحد العملاء مبلغ 2.100.000 دج TTC ثمن سيارة اشتراها من الشركة في 2019.

- سددت الشركة المصاريف التالية:

- 50.000 دج الضريبة على الدخل الإجمالي لأحد الشركاء، - 388.800 دج مبلغ الحقوق والغرامات لـ TAP (مبلغ غرامات التأخير 20% من الحقوق)، - 30.000 دج الرسم العقاري للشركة، - قدمت الشركة 20 هدية إخبارية بسعر 600 دج للهدية الواحدة، - قدمت مبلغ 1.450.000 دج لرعاية فريق رياضي.

المطلوب:

1- حساب رقم أعمال الشركة (المبيعات)، 2- حساب الربح المحاسبي والربح الجبائي، 3- حساب مبلغ IBS.

معلومات إضافية:

الشركة حققت خلال السنوات السابقة النتائج التالية: سنة 2017 مبلغ 100.000 دج ربح، سنة 2018 مبلغ 60.000 دج خسارة، سنة 2019 مبلغ 20.000 دج ربح، مدة استعمال المركبات (السيارات، الشاحنات ...) 05 سنوات، الشركة تطبق الاهتلاك الخطي.

التمرين الثالث:

شركة (EURL) لأشغال البناء خاضعة للنظام الحقيقي، قامت خلال سنة 2020 بالعمليات التالية:

- حققت رقم أعمال (منجز) 40 مليون دج (HT، TVA 19%).
 - قبضت من الزبائن مبلغ 20 مليون دج TTC لأشغال منجزة في 2019.
 - شراء مواد ولوازم 30 مليون دج (HT، TVA 19%).
 - سددت 1 مليون دج TTC للموردين.
 - شراء شاحنة بـ 2 مليون دج (HT، TVA 19%) في 2020/04/01.
 - سددت التأمينات الاجتماعية للشريك الوحيد CASNOS بـ 100.000 دج.
 - قدمت 100 هدية إخبارية مشتراة بمبلغ 800 دج للهدية الواحدة.
- المطلوب: 1- حساب الربح المحاسبي والربح الجبائي، 2- حساب IBS. (مدة اهتلاك المركبات 5 سنوات).

التمرين الرابع:

شركة (SARL) ذات مسؤولية محدودة لبيع مواد البناء خاضعة للنظام الحقيقي، قامت خلال سنة 2020 بالعمليات التالية:

- شراء بضاعة بـ 40 مليون دج (HT ، 19% TVA).
- تحصلت على قرض في 2020/01/01 بمبلغ مليون دج (فائدة 5%).
- قبضت من الزبائن 20 مليون TTC، (19% TVA) لمبيعات 2020.
- سددت المبالغ التالية: TAP بـ 520.000 دج، TVA بـ 200.000 دج، CASNOS لأحد الشركاء بـ 100.000 دج.
- سددت في 2020/12/31 القرض والفائدة (1.050.000 دج).
- سددت في 2020/01/01 مبلغ 600.000 دج مصاريف الإيجار لمدة 3 سنوات (2020، 2021 و 2022).
- تبرعت لجمعية ذات طابع إنساني بمبلغ 1.200.000 دج.

المطلوب:

- 1- حساب رقم الأعمال. إذا علمت أن الشركة باعت $(\frac{1}{2})$ البضاعة، وأن الهامش الإجمالي على المشتريات 30%.
- 2- حساب الربح المحاسبي والربح الجبائي ومبلغ IBS.

ثالثا: الضريبة على النشاط المهني TAP

تم تأسيس TAP بموجب قانون المالية لسنة 1996 وذلك بعدما تم تجديده خلال الاصلاح الجبائي لسنة 1992 حيث كان ممثلا بالرسم على النشاط الصناعي والتجاري TAIC والرسم على النشاط غير التجاري TANC.

مجال تطبيق TAP :

يطبق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح المهنية أو الضريبة على أرباح الشركات .

أساس فرض الضريبة :

يؤسس الرسم على النشاط المهني على المبلغ الاجمالي للمداخل المهنية الاجمالية أو رقم الأعمال بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للخاضعين لهذا الرسم أما بالنسبة لغير الخاضعين للرسم على القيمة المضافة يطبق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال متضمن الرسم على القيمة المضافة .

التخفيضات :

- ✓ يستفيد من تخفيض بنسبة 25% :
- أنشطة البناء والأشغال العمومية والري .
- ✓ يستفيد من تخفيض بنسبة 30% :
- مبلغ عمليات البيع بالجملة . ذ
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة المتعلقة بالمنتجات التي يشمل سعر بيعها مايزيد عن 50% من الضرائب الغير المباشرة.
- ✓ يستفيد من تخفيض بنسبة 50% :

- مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من الضرائب الغير مباشرة .
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية شرط أن اكون مصنفة ضمن المواد الاستراتيجية.
- ✓ يستفيد من تخفيض بنسبة 75% :
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز والعادي والغازوال.
- معدل الرسم على النشاط المهني :
- يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب2% بالنسبة للأنشطة المستغادة من تخفيض .
- أما 1% بالنسبة للأنشطة الغير مستفيدة من التخفيضات . ومعدل 3% يخص نشاطات نقل المحروقات بواسطة الأنابيب .
- مثال :
- قدرت مبيعات بائع بالجملة سنة 2019 ب 5.000.000 دج علما أن هذا التاجر قد قدم كشفا مفصلا.
- 1- مجال التطبيق:**
- يطبق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح المهنية (المهن التجارية) أو للضريبة على أرباح الشركات.
- 2- أساس فرض الضريبة:**
- يؤسس الرسم على المبلغ الإجمالي للمداخل المهنية الإجمالية، أو رقم الأعمال بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للخاضعين لهذا الرسم أما بالنسبة لغير الخاضعين للرسم على القيمة المضافة يطبق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال متضمن للرسم على القيمة المضافة.
- 3- التخفيضات:**
- يستفيد من تخفيض بنسبة 30% :
- مبلغ عمليات البيع بالجملة.
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة المتعلقة بالمنتجات التي يشمل سعر بيعها ما يزيد عن 50 % من الضرائب الغير مباشرة.
- يستفيد من تخفيض بنسبة 50% :
- مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50 % من الضرائب الغير مباشرة.
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية، بشرط أن:
- ✓ تكون مصنفة ضمن المواد الإستراتيجية.
- ✓ يكون معدل الربح للبيع بالتجزئة يتراوح بين 10 % و 30 %.
- يستفيد من تخفيض 75 % :
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز و العادي و الغازوال.
- 4- الإعفاءات:**

نذكر من بين الإعفاءات ما يلي:

- رقم الأعمال الذي لا يتجاوز 80.000 دج ، الخاص بالمكلفين بالضريبة الذين تتعلق نشاطاتهم ببيع البضائع، المواد و اللوازم و السلع المأخوذة أو المستهلكة في عين المكان، و 50.000 دج إذا تعلق الأمر بقطاع الخدمات بشرط ينبغي أن يمارسوا الأشخاص الطبيعيين نشاطهم بأنفسهم دون مساعدة أي شخص آخر.
 - مبلغ عمليات البيع الخاصة بالمنتجات ذات الإستهلاك الواسع المدعمة من قبل ميزانية الدولة أو التي تستفيد من تعويض.
 - مبلغ عمليات البيع أو النقل أو السمسرة الخاصة بالمواد و السلع الموجهة للتصدير.
- 5-** معدل الرسم على النشاط المهني:
- يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 2 %.
 - يحدد معدل الرسم ب 1 % بدون الإستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الإنتاج.
 - فيما يخص نشاطات البناء و الأشغال العمومية و الري، تحدد نسبة الرسم ب 2% مع تخفيض بنسبة 25%.
 - أما معدل الرسم فيما يخص نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب يرفع إلى 3%.

مثال 01:

قدرت مبيعات بائع بالجملة سنة 2016 ب 5.000.000 دج، علما أن هذا التاجر قد قدم كشفا مفصلا لزيائنه وفق ما يقتضيه القانون الضريبي.

الحل:

قيمة التخفيض:

$$5.000.000 \times 30\% = 1.500.000 \text{ دج}$$

$$\text{النتيجة الخاضعة للضريبة} = 5.000.000 - 1.500.000 = 3.500.000 \text{ دج}$$

$$\text{الرسم على النشاط المهني} = 3.500.000 \times 2\% = 70.000 \text{ دج.}$$

مثال 02:

حقوق صاحب محطة بنزين و المازوت المبيعات التالية:

$$\text{- مبيعات البنزين و المازوت: } 7.000.000 \text{ دج.}$$

$$\text{- مبيعات الزيتون: } 3.000.000 \text{ دج.}$$

المطلوب: حساب مبلغ الرسم على النشاط المهني.

الحل:

بالنسبة لمبيعات البنزين و المازوت:

$$7.000.000 \times 75\% = 5.250.000 \text{ دج.}$$

$$\text{النتيجة الخاضعة للضريبة} = 7.000.000 - 5.250.000 = 1.750.000 \text{ دج.}$$

الرسم على النشاط المهني = $2\% \times 1.750.000 = 35.000$ دج.
بالنسبة للزيوت:

الرسم على النشاط المهني = $2\% \times 3.000.000 = 60.000$ دج.
مجموع الرسم على النشاط المهني = $35.000 + 60.000 = 95.000$ دج.
الرسم على القيمة المضافة

ت

رابعا : الرسم على القيمة المضافة

تعريف TVA : تعتبر من أهم الضرائب الغير مباشرة التي تفرض على رقم الأعمال وتحصل بمجرد تقدير الأموال الخاضعة له، وذلك عند تداولها أو استهلاكها أو هي ضريبة غير مباشرة تفرض على العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والخدمي أو الحر.

مميزات TVA:

- ضريبة حقيقية تفرض أثناء انفاق الدخل أو رأس المال (ضريبة على الاستهلاك أو الانفاق).
- ضريبة غير مباشرة .
- حصيلتها تكون كبيرة جدا لاسيما في حالة الانتعاش الاقتصادي .
- تكون في سعر السلعة أو الخدمة .
- يتحملها المستهلك الأخير .
- ضريبة شاملة تفرض على السلع المنتجة محليا والمستوردة .

خصائص TVA:

- يعد مصدرا مهما من مصادر الإيرادات العامة .
- يحقق مبدأ الحياد حيث لا يؤثر على تكاليف الانتاج لأن المستهلك النهائي هو الذي يتحمله .
- لا يؤثر على المداخل المتواضعة إذ فرض بمعدلات منخفضة في بعض الأحيان معفاة.
- ضريبة عامة يمس مداخيل الدورة الاقتصادية (الانتاج، التوزيع، الاستهلاك).
- سهولة التحصيل والحساب.

مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة:

لتحديد مجال تطبيقه يعني البحث عن العمليات الخاضعة لهذا الرسم فالمرشح ينظر الى العملية في حد ذاتها وليس إلى الشخص الذي قام بها ، فقد يكون الشخص طبيعيا أو معنويا ، وتجدر الإشارة أن تجار التجزئة كانوا خاضعين له نظرا لصعوبة تكفل إدارة الضرائب بالعدد الهائل لهذه الشريحة من التجار من جهة ولاستحالة استعمالهم للفواتير من جهة أخرى.
وعليه يمكن تحديد العمليات الخاضعة له من قانون TVA كما يلي :

✓ العمليات الخاضعة إجباريا لـ TVA :

- العمليات التي يقوم بها المنتجون .
- العمليات التي يقوم بها تجار الجملة .
- الأشغال العقارية .
- البضائع والمنتجات المستوردة الخاضعة للضريبة والتي بيعت وفق شروط البيع بالجملة بالنسبة للتجار المستوردين .
- إنتاج المؤسسة لنفسها .
- عمليات بيع العقارات والمحلات التجارية إلخ

✓ العمليات الخاضعة اختياريًا لـ TVA

هي موضحة في المادة 96 من قانون TVA ويمنح الاختيار للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق هذا الرسم بناءً على طلب منهم على أن لا يتعلق نشاطهم ب :

التصدير ، الشركات البترولية ، المكلفون بالرسوم الأخرى ، المؤسسات التي تتمتع بنظام المشتريات بالإعفاء.

العمليات المعفية من TVA :

الهدف من هذه الإعفاءات تحرير بعض العمليات من TVA وذلك لاعتبارات اقتصادية وإجتماعية وثقافية . وفي غياب هذه الحالات تبقى هذه العمليات خاضعة بصفة عادية .

➤ في المجال الاقتصادي :

- والتي تتعلق بنشاطات التنقيب عن المحروقات السائلة والغازية والبحث عنها أو نقلها عن طرق الأنابيب التي تقتنيها أو تنجزها مؤسسة سونطراك

➤ في المجال الاجتماعي :

- تتعلق بالمواد ذات الاستهلاك الواسع (الدقيق، الحليب، الفرينة، الأدوية)

➤ في المجال الثقافي :

- تمس التظاهرات الثقافية أو الفنية .
 - العناصر المستثناة من الأساس الخاضع للرسم على القيمة المضافة :
 - يمكن خصم من الأساس الخاضع للرسم في حالة فوترتها للزبون
 - التخفيضات والخصومات المالية .
 - حقوق الطوابع الجبائية .
 - المبلغ المودع بالأمانة على التغليفات التي يجب إعادتها إلى البائع مقابل تسديد هذا المبلغ .
- شروط الإعفاء:
- يجب توفر مايلي :

- مسك المحاسبة .
 - تقديم الوثائق ونسخ من سجلات الضرائب تثبت الوفاء بكل الضرائب .
 - عدم استعمال المنتجات لغير الأغراض التي منحت من أجلها رخصة الشراء بالإعفاء .
- معدلات فرض الضريبة :
- تحدد معدلات الرسم على القيمة المضافة وفق معدلين وهذا حسب قانون المالية لسنة 2017 فقد عدل وأصبح المعدل العادي هو 19% والمخفض هو 9%.
- مثال : خلال نشاطه العادي قام بنك بالعمليات التالية مع العلم أن البنوك تخضع للنظام الحقيقي وتكتب تصريحاته شهريا .
- حقق البنك خلال شهر جانفي 2020 من خلال العمليات التالية :
- شراء عتاد الإعلام الآلي بمبلغ 50.000 دج
 - بيع منتجات بمبلغ 70.000 دج
 - شراء تجهيزات مكتبية وأثاث بمبلغ 100,000 دج
 - مصاريف النقل 20.000 دج
 - تأدية خدمات بمبلغ 60.000 دج
 - تسديد فواتير الكهرباء 10.000 دج
- أما العمليات التي قام بها البنك في شهر فيفري 2020 تتمثل في :
- شراء مواد تجهيز بمبلغ 60.000 دج
 - بيع منتجات بمبلغ 120.000 دج
- المطلوب : حساب وضعية البنك اتجاه مصالح الضرائب خلال شهري جانفي وفيفري مع العلم أن معدل TVA يساوي 19%
- وأن معدل TVA على المواد الولية والكهرباء والغاز هو المعدل المخفض .
- الحل : وضعية البنك خلال شهر جانفي 2020:
- ❖ حساب TVA المحصلة على المبيعات :
- $$(70.000 * 19\%) + (60.000 * 19\%) = 13.300 + 11.400 = 24.700 \text{ دج}$$
- ❖ حساب TVA المدفوعة على المشتريات :
- $$(50.000 * 9\%) + (100.000 * 19\%) + (20.000 * 19\%) + (10.000 * 9\%) = 4.500 + 19.000 + 3.800 + 900 = 28.200 \text{ دج}$$
- يقدر المبلغ المدفوع للخزينة ب $28.200 - 24.700 = 3.500 \text{ دج}$
- وضعية البنك خلال شهر فيفري 2020:
- ❖ حساب TVA المحصلة على المبيعات :

$$120.000 * 19\% = 22.800 \text{ دج}$$

❖ حساب TVA المدفوعات على المشتريات :

$$60.000 * 19\% = 11.400 \text{ دج}$$

$$\text{مقدار TVA الواجب دفعها للخزينة : } 11.400 - 22.800 = 11.400$$

ويطبق الرسم المحسوم على الشهر الموالي :

$$11.400 - 3.500 = 7.900 \text{ دج}$$

2.2. النظام الجزائري

تعمل الإدارة الجبائية على تحسين الخدمة العمومية المقدمة لمستعمليها ، من خلال عصنة هيكلها وإصلاح أطرها التشريعية وتكوين أعوان أكثر مهنية و احترافية ، و هذا حتى تصبح أكثر نجاعة و فعالية اتجاه روادها و مستعمليها ، وقد توجت هذه الجهود و الإصلاحات الجبائية بتأسيس نظام ضريبي جديد سنة 2007 سمي بـ "نظام الضريبة الجزافية الوحيدة" . سوف نحاول من خلال هذا المقال أن نلقي الضوء على هذا النظام الضريبي المستحدث مع التعرض لأهم التعديلات التي طرأت عليه ، لاسيما بموجب قانون المالية لسنة 2020 ، مع التعرض كلما دعت الضرورة إلى بعض القوانين المالية التي كان لها دور فعال .

1.2.2 مفهوم الضريبة الجزافية الوحيدة:

أنشئت هذه الضريبة بموجب المادة 282 مكرر من قانون المالية لسنة 2007 وحلت محل النظام الجزائري القديم، ومن أهم ما جاءت به: توحيد رقم الأعمال المحدد للخضوع بين عمليات إنتاج و بيع السلع وعمليات تقديم الخدمات، وكذلك إدماج كل من (TVA, TAP, IRG) في ضريبة واحدة، وتطبق بمعدل 5% لأنشطة الإنتاج وبيع السلع و 12% للأنشطة الأخرى .
أولاً: المكلفون الخاضعون للضريبة الجزافية الوحيدة

نصت المادة 282 مكرر 1 على أنه يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا وتجاريا وحرفيا وكذا التعاونيات الحرفية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 8.000.000 دج . ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب النظام الحقيقي .

الانظمة التي لا تخضع للضريبة الجزافية:

. أنشطة الترقية العقارية، وتجزئة الأراضي؛

. أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها؛

تجار الجملة؛

. الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء؛

. الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية؛

. أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة؛

. القائمين بعمليات تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، صانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين؛

. الأشغال العمومية والري والبناء.

يمكن للمكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، بحسب المادة (3) من ق.إ.ج. أن يخرجوا عن مجال تطبيق ض. ج. و.، وأن يختاروا الخضوع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي. بشرط أن يبلغ الاختيار للإدارة الجبائية قبل الأول من فبراير من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلف بالضريبة الخضوع لنظام الربح الحقيقي. ويبقى الاختيار ساريا خلال الثلاث سنوات الأولى حيث يكون فيها الاختيار لا رجعة فيه. وفي حالة عدم طلب المكلف التخلي عن الاختيار بعد نهاية السنة الثالثة، وبعد انقضاء الأجل القانوني للتبليغ (قبل 01 فيفري من السنة ن)، فإن الاختيار يمدد ضمنا لمدة ثلاث سنوات أخرى، ويكون لا رجعة فيه طوال هذه الفترة. أما إذا رغب المكلف في التخلي عن هذا الاختيار؛ فإنه يتعين عليه تبليغ الإدارة الجبائية بذلك قبل أول فبراير من السنة الموالية للفترة التي تمت فيها ممارسة هذا الخيار أو تم فيها التمديد ضمنا.

الالتزامات التصريحية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة

أ. التصريح بالوجود : ج 08

يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب تصريح بالوجود لدى مفتشية الضرائب أو المركز الجوّاري للضرائب التابعين له، خلال الثلاثين (30) يوما الأولى من بداية النشاط.

ب. التصريح التقديري الخاص بالضريبة الجزافية الوحيدة : ج 12

يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب لدى مفتشية الضرائب أو المركز الجوّاري للضرائب التابع له مكان ممارسة النشاط، تصريح تقديري برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية وذلك قبل الثلاثين (30) من شهر جوان من كل سنة كحد أقصى.

التصريح النهائي للضريبة الجزافية الوحيدة ج 12 مكرّر G12BIS

يتعين على المكلفين بالضريبة المعنيين أن يكتتبوا بحلول 20 جانفي، على الأكثر من السنة ن 1 تصريحا نهائيا يتضمن رقم الأعمال المحقق فعليا.

في حالة ما إذا تجاوز رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال المصرح به بعنوان التصريح المؤقت فإن المكلف بالضريبة عليه أن يسدد الضريبة التكميلية الموافقة عندما يقوم باكتتاب التصريح النهائي.

عندما يتعدى رقم الأعمال المحقق عتبة ثمانية مليون دينار (8,000,000 دج) فإن الفارق بين رقم الأعمال المحقق ورقم الأعمال المصرح به يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة بالمعدلات الموافقة.

أما المكلفون بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى الخضوع للضريبة الجزافية الوحيدة عند اختتام السنة المالية لتلك التي تم فيها تجاوز الحد المذكور أعلاه، فيتم تحويلهم إلى نظام الربح الحقيقي.

يجب أن يبقى المكلفون بالضريبة المحولون إلى نظام الربح الحقيقي خاضعين لهذا الأخير مهما كان مبلغ رقم الأعمال المحقق بعنوان السنوات المالية اللاحقة

خصائص الضريبة الجزافية:

➤ ضريبة سنوية يجب الانتظار إلى غاية تحقق الدخل خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم دفعها سنويا أو على فترات يتم فيها عادة مراعاة ظروف المكلف.

➤ يتم تطبيق هذه الضريبة على جميع الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30 مليون دينار.

➤ ضريبة تصريحية تلزم المكلف بتقديم تصريح سنوي على مجمل دخله، حيث يتم التصريح برقم الأعمال السنوي.

➤ ضريبة نسبية تفرض بمعدل ثابت لنوع النشاط الممارس.

➤ ضريبة حقيقية تفرض على رقم الأعمال المحقق من طرف المكلف بالضريبة.

الإعفاءات من الضريبة الجزافية الوحيدة:

❖ الإعفاء الدائم: تستفيد من إعفاء دائم كل من:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك المصالح الملحقة بها.

- الفرق المسرحية.

- الحرفيون التقليديون وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي في والمقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم.

❖ الإعفاء المؤقت :

يستفيد من إعفاء لمدة زمنية محددة الأنشطة التي يقوم بها المستفيدون من إعانة "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال. وترفع لمدة 6 سنوات إذا مورست هذه الأنشطة في المناطق الواجب ترفيتها. وتمدد هذه فترة الإعفاء بستتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة.

❖ إعفاءات مؤقتة وتخفيضات مؤقتة أخرى

خص المشرع بعض المكلفين بإعفاءات مؤقتة وتخفيضات مؤقتة غير منصوص عليها في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وإنما أدرجها ضمن الأحكام الجبائية غير المقننة.

الالتزامات المحاسبية للمكلفين بالضريبة الجزافية :

يتعين على المكلفين الخاضعين لضريبة الجزافية مسك الدفاتر التالية.

* دفتر مرقم و موقع من طرف المصالح الجبائية يتضمن بالنسبة لكل سنة تفاصيل مشترياتهم مدعمة بفواتير وبكل الوثائق التبريرية + دفتر مرقم و موقع عليه يتعد من تفاصيل مبيعاتهم.

2.2.2 أهداف الضريبة الجزافية الوحيدة

الضريبة الجزافية الوحيدة تستند إلى عدة أهداف وغايات، وتختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى وتعتمد على السياق والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ومن بعض الأهداف الشائعة لتطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة:

1. تبسيط النظام الضريبي: الهدف الرئيسي للضريبة الجزائية هو تبسيط النظام الضريبي وتقليل التعقيدات المرتبطة بحساب الضرائب وتقديم القرارات. يمكن أن يقلل هذا من الأعباء الإدارية على الأفراد والشركات وتقليل التكاليف الإدارية للحكومة.
2. تحفيز النمو الاقتصادي: يعتقد البعض أن الضريبة الجزائية الوحيدة يمكن أن تشجع على الاستثمار وزيادة الإنتاجية. إذا كان هناك نسبة ثابتة من الدخل كضريبة، فإن الأفراد والشركات تحصل على حوافز لزيادة دخلهم دون القلق من زيادة الضرائب.
3. تقليل تكاليف الإدارة الضريبية: بسبب بساطة هذا النموذج، يمكن تخفيض تكاليف الإدارة الضريبية وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لإدارة النظام الضريبي.
4. تعزيز الامتثال: نظرًا لبساطة الضريبة الجزائية، يمكن أن تزيد من معدلات الامتثال للضرائب، حيث يصبح من الأسهل على الأفراد والشركات فهم والامتثال للقوانين الضريبية.
5. تحسين العدالة الضريبية: في بعض الحالات، يمكن تصميم الضريبة الجزائية بطريقة توفير إعفاءات ضريبية أو إعفاءات للأفراد ذوي الدخل المنخفض أو العائلات ذات الأعباء المالية الثقيلة، مما يزيد من عدالة الضريبة.

3.2.2. معدلات الضريبة الجزائية

- يحدد معدل الضريبة الجزائية الوحيدة كما يلي: (المديرية العامة للضرائب، 2021)
- جدول معدلات الضريبة الجزائية (مكرر 4، لسنة 2015)

النسبة	الأنشطة
5 %	بالنسبة لأنشطة الإنتاج و بيع السلع
12 %	بالنسبة للأنشطة الأخرى

فيما يتعلق بمعدل الضريبة الجزائية الوحيدة المطبقة على النشاط المختلط، فإن هذا الأخير يحدد تناسبيا مع رقم الأعمال الموافق لكل نشاط. (المديرية العامة للضرائب، 2021)

استثناء لأحكام المواد 282 مكرر إلى 282 مكرر 4، فإن الأشخاص الطبيعيين، مهما كان وضعيتهم إزاء الفئات الأخرى من المداخل الذين ينشطون في إطار دائرة توزيع السلع والخدمات عبر منصات رقمية أو باللجوء إلى البيع المباشر على الشبكة، يخضعون لاقطاع من المصدر محرر من الضريبة بمعدل 5 % بعنوان الضريبة الجزائية الوحيدة يطبق على مبلغ الفاتورة مع احتساب كل الرسوم ويطبق هذا الاقطاع حسب الحالة من طرف مؤسسات إنتاج السلع والخدمات أو من طرف المؤسسات التي تنشط في مجال الشراء / إعادة البيع.

كما يجب على المؤسسات المذكورة أعلاه، إن تطبق هذا الاقطاع من المصدر بالنسبة للأشخاص الغير مسجلين لحد الآن لدى الإدارة الجبائية والذين يحققون عمليات إنتاج للسلع والخدمات أو المؤسسات الناشطة في الشراء / إعادة البيع تتم إعادة صب هذا الاقطاع من طرف المؤسسات في العشرين من الشهر الذي يلي الفاتورة، على الأكثر .

لا تطبق أحكام المادة 282 مكرر 3 على هذه الفئة من المكلفين بالضريبة. (المديرية العامة للضرائب، 2021)

يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، الذين اكتتبوا التصريح المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية، أن يشرعوا في حساب الضريبة المستحقة وإعادة تسديدها للإدارة الجبائية حسب الدورية المنصوص عليها في المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

فيما يتعلق بالمكلفين بالضريبة الذين يقومون حصريا ببيع منتجات ذات هامش ربح ، محدد بموجب التنظيم المعمول به ، يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة ، فان الأساس الخاضع الذي يجب اعتماد لهذه الضريبة ، يكون من هامش الربح الإجمالي المتعلق بهذه المنتجات.

يتعين على المكلفين بالضريبة المعنيين إن يكتتبوا بحلول 20 جانفي، على الأكثر، من السنة ن1+ تصريحا نهائيا يتضمن رقم الأعمال المحقق فعليا.

في حالة ما تجاوز رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال المصرح به بعنوان التصريح المؤقت ، فان المكلف بالضريبة عليه أن يسدد الضريبة التكميلية الموافقة عندما يقوم باكتتاب التصريح النهائي.

عندما يتعدى رقم الأعمال المحقق عتبة خمسة عشرة مليون دينار (80000000دج)، فان الفارق بين رقم الأعمال المحقق ورقم الأعمال المصرح به يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة بالمعدلات الموافقة..

عندما تحوز الإدارة الجبائية عناصر تكشف عن تصريح غير مكتمل، فيمكنها إجراء التصحيحات على الأسس المحددة وفق الإجراء المنصوص عليه في المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية. ويتم إجراء التقويمات بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة عن طريق جدول ضريبي مع تطبيق العقوبات الجبائية المتعلقة بالتصريح غير المكتمل المنصوص عليها في المادة 282 مكرر 10 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

لا يمكن أن يتم هذا التقويم إلا بعد انقضاء أجل اكتتاب التصريح النهائي.

أما المكلفون بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف الخضوع للضريبة الجزافية الوحيدة، عند اختتام السنة المالية لتلك التي يتم فيها تجاوز الحد المذكور أعلاه، فيتم تحويلهم إلى نظام الربح الحقيقي.

يجب أن يبقى المكلفون بالضريبة المحولون إلى النظام الحقيقي خاضعين لهذه الأخيرة مهما كان مبلغ رقم الأعمال المحقق بعنوان السنوات المالية اللاحقة. (المديرية العامة للضرائب 2021)

4.2.2 توزيع و إعفاءات الضريبة الجزافية الوحيدة

أولا: التوزيعات:

- يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي: (المديرية العامة للضرائب 2021)

جدول توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة

النسبة	الغرف
49 %	ميزانية الدولة
0.5 %	غرف التجارة و الصناعة

0.01 %	الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية
0.24 %	غرف الصناعة التقليدية و المهن
40.25 %	البلديات
5 %	الولاية
5 %	الصندوق المشترك للجماعات المحلية

المصدر : المادة 282 مكرر 5: معدلة بموجب المادة 10 من ق.م. لسنة 2019 .

يعاد صب ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة المقتطع على شكل اقتطاع من المصدر، لفائدة ميزانية الدولة. (المديرية العامة للضرائب 2021)

ثانيا: الإعفاءات:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا المصالح الملحقة بها
- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.
- الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم
- تستفيد من الإعفاء المؤقت: الأنشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع الإستثمارية أو الأنشطة أو المشاريع المؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين بصدد الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثالث (3) سنوات ابتداء من تاريخ استغلالها.
- تمدد هذه المدة إلى ست (6) سنوات ابتداء من تاريخ الإستغلال عندما تتواجد هذه الأنشطة في منطقة يراد ترقيةها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.
- تمدد هذه المدة بستين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثالثة (3) مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة.
- يترتب على عدم احترام الإلتزامات المرتبطة بعدد الوظائف المحدثة، سحب الإعتماد واسترداد الحقوق والرسوم التي كان من المفروض تسديدها.

غير أنهم يبقون خاضعين لدفع الحد الأدنى للضريبة الجزافية الوحيدة المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة. (المديرية العامة للضرائب، 2021)

5.2.2 إيجابيات و سلبيات الضريبة الجزافية

أولا: الإيجابيات: (محزري، 2002)

يمكن القول ان نظام الضريبة الجزافية الوحيدة جاء لتبسيط النظام الجبائي المتعلق بالنظام الجزافي الخاص بصنف الأرباح الصناعية و التجارية للضريبة على الدخل الإجمالي، و حتى الضريبة على أرباح الشركات فيما بعد وذلك من خلال:

- توحيد حدود تطبيق النظام بعدما كان النظام الجزائي السابق يفرق في الحدود بين بيع السلع و الأشياء و تأدية الخدمات، فنظام الضريبة الجزائية الوحيدة يوحد بينهما بتطبيق حد 30.000.000 دج للناشطين.
- دفع ضريبة واحدة فقط، وذلك بعدما كان يتم من خلال النظام الجزائي السابق دفع كل من الضريبة على الدخل الإجمالي، و الرسم على القيمة المضافة، و النشاط المهني، أصبح المكلف يدفع ضريبة واحدة بمعدل محدد حسب النشاط، يعوض كل الضرائب المذكورة سالفاً، و لذا ما يعود بالإيجاب على الإدارة الجبائية، من حيث فهم و تطبيق النظام، و حتى بالنسبة للمكلف.
- تخفيض الضغط الجبائي، حيث يؤدي دفع ضريبة واحدة عوض ثلاث ضرائب مختلفة، الى تخفيف العبء الجبائي على المكلف، و ابتعاده عن التهرب و الغش الجبائيين، إضافة الى تسهيل مهم المحققين الجبائيين، من خلال تقليل التصاريحات المودعة من قبل المكلف و تبسيطها.

إضافة الى ما ذكر سابقاً، يساعد تطبيق نظام الضريبة الجزائية الوحيدة على تحقيق مبدأ الإقتصاد في النفقات، و ذلك من خلال تقليل عدد المتدخلين في ملف المكلف، مع العلم ان كل ضريبة يكون لها متدخل من إدارة الضرائب، إضافة الى تقليل الوثائق المستخدمة من قبل الإدارة الجبائية، و اقتصاد جهدها و توجيهه نحو ملف المكلفين ذوي المردودية من حيث مبالغ الضريبة المسددة لصالح خزينة الدولة. كل ما ذكر يعود بالإيجاب على الدولة من جهة، وعلى المكلف ذي المقدرة التكاليفية المحدودة من جهة أخرى.

ثانياً: السلبات:

- رغم كل الجوانب الإيجابية للضريبة الجزائية الوحيدة، يوجد نقص لا بد من تسليط الضوء عليه و المتمثل في:
- اعتبار النسب المطبقة في هذه الضريبة مرتفعة، ما يؤدي بالعديد من المكلفين الى اختيار الخضوع لنظام الربح الحقيقي، لفرض الضريبة لتحقيق اهداف سامية، مع العلم انه مهما كانت درجة وعي المكلف و اقتناعه بضرورة تسديد الضريبة لتحقيق اهداف سامية، و منافع اقتصادية و اجتماعية، الا انه في النهاية لا يرى فيها الا عبئاً يحاول التخلص منه و بكل الطرق المتاحة، المشروعة منها و غير المشروعة.
- ان اعتماد رقم الأعمال المحقق من المكلف لحساب مبلغ الضريبة ليس معبراً عن الوضعية المالية الحقيقية للمكلف، و بتعبير اخر يمكن للمكلف ان يقوم بتسديد معتبر لكبر حجم رقم اعماله، في حين انه سجل في الحقيقة خسارة، و هذا يعني ان الضريبة الجزائية الوحيدة لا تأخذ بعين الاعتبار المقدرة التكاليفية للمكلفين بها.
- مجموع الرسم على القيمة المضافة غير مسترجع.

تمرين: مكلف نشاطه مختلط تجاري وخدماتي خاضع للنظام الجزائي الوحيد صرح في سنة 2020 بالمداخيل التالية

5.000.000 دج أختار نظام التسديد الجزئي مع العلم أن المداخيل تنقسم إلى 70% نشاط تجاري و 30% نشاط خدماتي .

المطلوب : - أحسب المبلغ الذي سوف يدفعه هذا المكلف لإدارة الضرائب ؟ بين التسديد الجزئي .

- لنفرض أن هذا المكلف لم يحقق أي مداخيل سنوية ماهي وضعيته في هاذو الحالة؟

لنفرض أيضا أن هذا المكلف أضاف نشاط آخر وهو محطة خدمات لبيع الزيوت والشحومات والبنزين فنقد مصنف ومطعم .

- ماهي وضعية هذا المكلف الجديدة اتجاه مصالح ادارة الضرائب بالتفصيل ؟

- ماهي التصريحات التي يقدمها لادارة الضرائب الخاصة بالأنشطة الجديدة ؟

3.العمليات المالية والمصرفية للبنوك

1.3 مفهوم العمليات المالية المصرفية وخصائصها

تعرف العمليات المالية والمصرفية بأنها مجموعة من الأمور الاقتصادية التي تقوم بها بعض الشركات والمؤسسات المالية الخاصة بإدارة الأموال واستثمارها ومن الأمثلة على ذلك المصارف كالبنوك وشركات التأمين والتمويل التي ذاع انتشارها بشكل كبير بسبب النجاحات المحققة في هذا المجال، ونذكر أيضا ان هذه الخدمات المصرفية لا تنحصر في إطار معين خاص فقد تفاعلت بشكل قوي مع الخدمات الحكومية وسمح لها بالاندماج .

خصائص العمليات البنكية: الصفة التجارية =اغلب الدول منحت العمليات المصرفية الصفة التجارية بحكم ماهيتها بغض النظر عن القائم بها

إنها ذات صفة تقنية تنظم الاجرات المتبعة وتستخدم مصطلحات استقرت بالعمل المصرفي، وهي ذات معان مختلفة قد لا تتفق والمعنى اللغوي رغم أنها تفني بالغرض الذي يوضح إرادة أطرافها بالموضوع المتفق عليه إتباع البنوك من حيث أسلوبا واضحا في النماذج المصرفية كال عقود وغيرها من حيث الشكل والموضوع بحيث تكون العلاقة واضحة بين الأطراف التعامل بعيدة عن اللبس والغموض وتصاغ بطريقة يسهل تفسير شروطها تعتمد كافة البنوك في نماذجها على أسلوب موحد قد يصفها البعض بأنها عقود إذعان رغم توضيحها لحقوق وواجبات كل من البنك وعملائه

تتميز الوانين المصرفية بأنظمة موحدة على المستوى الدولي كالا اعتماد والكفالات التحصيل والنقل... مما يتعلق بالتجارة الخارجية، بحيث لا تعطي العميل مجالا لتغير أو تعديل نصوصها المطبوعة لأنها نظم عالمية مقننة بواسطة مشرعي غرفة التجارة الدولية وتطبق بين كافة الدول العربية و الأجنبية

العمليات المصرفية تقوم دائما على الاعتبار الشخصي إي على ثقة أطرافها وهذا يسهل العمليات فالبنك ينظر إلى أخلاق عميله ومركزه المالي ليضمن في تعامله معه , كما إن الاعتبار الشخصي الذي ينتظره العميل من البنك هو نوع العمل و الخدمة وحسن المعاملة و السرعة التي تختلف من بنك إلى آخر .

2.3: أنواع العمليات المالية المصرفية

1.2.3 الحسابات

1.1.2.3. الحساب الجاري

الحساب الجاري هو عقد يتفق بمقتضاه شخصان على ان يقيدا في حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون الناشئة عن العمليات التي تتم بينهما من تسليم نقود أو الأموال وأوراق تجارية قابلة للتمليك وغيرها ,وان يستعوضا عن تسوية هذه الديون عن كل دفعة على بتسوية نهائية ينتج عنها رصيد الحساب عند غلقه.

وشروط فتح الحساب الجاري :

*إن يكون جزائري ومقيما فيها

*إن يكون قد أكمل 18 سنة من عمره

*إن يكون معروف لدى المصرف أو بواسطة كفيل لديه

*إن يملك هوية غرفة التجارة

*موافقة البريد بفتح الحساب

للحساب الجاري أنواع هي :

1- الحساب الجاري الدائن = هو حساب جاري اعتيادي يتم فتحه من قبل المصرف و يقوم صاحبه بالإيداع فيه و السحب منه ولا يسمح بالتجاوز

2- الحساب الجاري المدين = هو حساب جاري يمكن لصاحبه السحب منه بمبالغ أكثر من البالغ المودعة, ويقتصر استعمال هذه الحسابات على الأشخاص الذين يقرر المصرف منحهم التسهيلات المصرفية

طرق الإيداع في الحساب الجاري

1 الإيداع النقدي = و يتم عن طريق :

*تنظيم استمارة الإيداع النقدي بنسختين من قبل العميل صاحب الحساب ووكيله.

*يراجع الزبون موظف الحساب لغرض تسجيل الاستمارة

*يسلم الزبون استمارة الإيداع بنسختين إلى أمين الصندوق مع المبلغ المطلوب .

*يستلم أمين الصندوق النقد ويختتم النسخة الأولى وتسلم إلى الجاري و نسخة الثانية إلى الزبون.

*يستلم موظف النسخة الأولى من مستلم الإيداع لغرض ترحيله على الحاسبة.

2- الإيداع بشيكات المقاصة

وهي عبارة عن الإيداع بالإيصالات التي تتم عن طريق تنظيم استمارة الإيداع و الصكوك المسحوبة على المصرف نفسه ومصرف آخر ويجب تظهير كافة الشيكات المطلوب إيداعها من قبل الزبون و ينظم الاستمارة بنسختين ويقوم الموظف بتدقيق استمارة الإيداع و مطابقتها مع المبلغ

ان عملية السحب تكون بعدة طرق وهي

أما طرق السحب من الحساب الجاري تكون بعدة طرق وهي:

- ✓ السحب بموجب الشيك = حيث تري هذه العملية من الحساب بموجب دفتر الصكوك الذي يزوده المصرف للزبون ويكون رقم الحساب واسم الزبون في دفتر الصكوك
- ✓ السحب بموجب قيد التسوية = في هذه الطريقة يتم السحب بواسطة التنظيم قيد مستند داخل المصرف وهو مستند داخلي يمل بتقيد مبلغ على حساب آخر.
- ✓ مستند صرف نقدي = وهو قيد مدين بموجب هذه الطريقة يتم السحب من حساب الزبون في حالة كون المبلغ المطلوب سحبه يمثل التزامات مالية على الزبون أو المصرف

2.2.2.3 : حساب التوفير

من المهم أن نشير إلى أن الهدف لأساسي لحساب التوفير هو التوفير وليس التداول اليومي كما هو الحال بالنسبة للحساب الجاري وصاحب الحساب هذا من المفترض بان يفتح الحساب للتوفير وليس للسحب منه بسرعة ويمكن تعريف الحساب التوفير بأنه حساب تحت الطلب يجوز للعميل تحريكه في أي وقت سحبا و إيداعا ولا يخضع لمدة محددة كما يمكن فتح الحساب بفائدة أو بدون فائدة

تتمثل أهداف حساب التوفير في :

- ❖ التوفير بالنسبة لصاحبه
- ❖ *كلما بقت الأموال في حساب التوفير فترة أطول كلما ساهمت في سياسة منح الائتمان المصرفي (إن بمقدور المصرف استخدام هاته الأموال لان السحب عليها لن يكون أنيا كما هو الحال في الحساب الجاري).
- ❖ تشجيع أصحاب هذه الحسابات بإبقاء أرصدهم أطول فترة ممكنة عن طريق منحهم فائدة مصرفية سنوية

أما

شروط فتح حساب التوفير

- ✓ يجوز فتح الحساب باسم شخص واحد أو باسم شخصين مجتمعين.
- ✓ يفتح الحساب باسم شخص اعمي أو أمي لقاء تقديم صورتين و استحصال بصمة الإبهام و شهادة شاهدين
- ✓ يكون صاحب الحساب قد أكمل 18 سنة.
- ✓ يجوز فتح الحساب باسم القاصر أو ناقص الأهلية من قبل الوالي الجبري.
- ✓ يجوز فتح الحساب للجهات الحكومية بعد تقديم المستندات المطلوبة.
- ✓ يكون صاحب الحساب ضمن الرقعة الجغرافية للمصرف.

3.3.2.3 دفتر التوفير

يسلم دفترا لتوفير بعد فتح الحساب وملئ نموذج الاستمارة وبعد إتمام العملية يزود المصرف صاحب الحساب دفترا خاصا يسمى دفتر التوفير التي يسجل فيها الإيداع والسحب والفوائد

المعلومات الواجب توفرها في دفتر التوفير :

- اسم المصرف و الفرع ورقم الفرع
- اسم وعنوان الزبون وصورته
- رقم الحساب
- حقول الإيداع و السحب و التوقيع من قبل المحولين
- طرق الإيداع في حساب التوفير :
- * يتم الإيداع المبالغ بعدة طرق
- * نقدا
- * بموجب الصك
- * حوالات
- * الناقلة داخل الفرع من حساب إلى آخر

طرق السحب من حساب التوفير

- 1- السحب النقدي = يتم تنظيم مستند السحب النقدي ويوقع من صاحب الحساب أو من يمثله قانونيا وبعد ذلك يرحل إلى الحاسبة ها القيد ويتم سحبه من الحساب ويوق من قبل المحولين ويرسل تأمين الصندوق ليقوم هذا الأخير بالتأكد من الزبون ن طريق هويته الشخصية ويصرف له المبلغ المقيد في القيد و التأكد من توقيع المحولين
 - 2- السحب الغير النقدي = تنظيم مستند قيد مزدوج بالنسبة للسحوبات التي تتم داخل الفرع وبين حسابات المصرف ن طريق نقل مبلغ من حساب التوفير إلى الحسابات الأخرى وان جميع هذه العمليات تدون في دفتر التوفير بد تأشيرها اى الحاسبة وتوقيها من قبل المحولين
- إن غلق الحساب يكون :

- حسب طلب الزبون (بناء على رغبته)
- وفاة صاحب الحساب ويتم إبلاغ المصرف بوضع حجز تنفيذي على الحساب
- في حالة انخفاض رصيد الحساب إلى اقل من 1000 دينار
- عندما تقرر الإدارة العامة غلق الحساب لأسباب يوضحها مدير الفرع
- نقل الحساب من فرع إلى فرع آخر يتم سحب الرصيد المتبقي وغلق حسابه

3.2.3 الودائع

الوديعة المصرفية” هي أحد الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه، وتعد من أهم الخدمات المالية التي تستخدم في النشاط البنكي، حيث تعتبر موردًا هامًا للأموال النقدية، والتي تمكن المصارف من تمويل العديد من الأعمال الاقتصادية المختلفة، مثل تمويل المشاريع والاستثمارات.

تعريف الودائع : هي كل مايقوم الهيآت أو الأفراد بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف .
أنواع الودائع : هناك عدة أنواع للودائع تختلف بحسب الغرض منها وعموما يمكن ذكر أربع أنواع رئيسية للودائع :

➤ الودائع الجارية أو تحت الطلب : هي دائما تحت تصرف أصحابها يمكنهم اللجوء إلى سحبها كليا أو جزئيا متى أرادوا ودون إشعار مسبق.

➤ الودائع لأجل : هي تلك الودائع التي يضعها أصحابها في البنوك لفترة معينة ولا يمكن لهم سحبها إلا بعد إنقضاء هذه الفترة وتقديم إخطار للبنك بتاريخ السحب وتعتبر من التوظيفات السائلة قصيرة الأجل فهي تجمع بين خاصيتي التوظيف والسيولة .

➤ الودائع الادخارية : هذه الودائع تبقى لفترات طويلة في البنك لا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف كما أن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد معينة ,

➤ الودائع الائتمانية : هو النوع الوحيد الذي لا يكون فيه إيداع حقيقي فهو ناتج عن مجرد فتح حسابات ائتمانية والقيام بعمليات الافتراض.

أهمية الودائع المصرفية في النشاط البنكي:

—الودائع المصرفية هي مصدر هام للأموال التي يحتاجها البنك لتقديم خدماته المصرفية المختلفة، مثل منح القروض وإصدار الحوالات والشيكات وفتح حسابات الودائع التي تساعد على دعم النمو الاقتصادي.

—تلعب الودائع المصرفية دورًا هامًا في دعم الاستثمار والتنمية الاقتصادية، حيث يشجع البنوك الأفراد والشركات على وضع ودائع نقدية لديها، وتستخدم هذه الودائع في تمويل العديد من المشاريع الاقتصادية المختلفة كمشاريع الإسكان والنقل والاتصالات والطاقة وغيرها.

—تعتبر الودائع المصرفية مؤشرًا هامًا لقياس ثقة العملاء في البنك واعتماديته، فكلما زادت قيمة الودائع المصرفية لدى البنك، ارتفعت مصداقيته وثقة العملاء فيه، وهذا يمكنه من تحقيق مزيد من النمو والاستثمار.

—تؤثر الودائع المصرفية بشكل مباشر على نشاط البنك ومديريته للأموال، حيث يتم استثمار هذه الودائع في العديد من الأنشطة المختلفة مثل صناديق الاستثمار والسندات والأسهم والأوراق المالية الأخرى التي تحقق أرباحًا مالية للمودعين.

—تعتبر الودائع المصرفية طريقة آمنة للأفراد والشركات لحفظ الأموال، وفي نفس الوقت تحقق عوائد مالية قليلة، كما أنها تتمتع بالسيولة العالية التي يمكن استخدامها في أي وقت لتلبية الاحتياجات المالية للمودعين.

الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع المصرفية :

هناك إستراتيجيتين مهمتين تعتمدهما البنوك في استقطاب العملاء هي :

❖ استراتيجية المنافسة السعرية: تتمثل في دفع معدلات فائدة أعلى للمودعين .

❖ استراتيجية المنافسة الغير سعرية تستند إلى تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية التي تساعد أو تساهم في جذب العميل

وتحفيزه لايداع أمواله من بينها :

- تحصيل مستحقات العميل .
- سداد المدفوعات نيابة عن العميل .
- استحداث أنواع جديدة من الودائع .
- سرعة أداء الخدمة
- التيسير على العملاء

1.2.2.3 وسائل الدفع التقليدية

يعرف عن الجمهور الجزائري اعتماده في الصفقات التجارية والمالية الكبيرة منها والصغيرة على السيولة النقود، وبالتالي عدم ثقته في وسائل الدفع البديلة عنها، واختيار وسيلة الدفع هذه عن غيرها منذ القديم له مبرراته، ولعل أقوى هذه المبررات اكتظاظ المحاكم الجزائية بالشكاوى المتعلقة بإصدار شيكات بدون رصيد، كذلك المجتمع في حد ذاته لا يفهم سوى لغة السيولة النقدية لغياب الثقافة المصرفية ولعل للأمية دور في ذلك، وبطبيعة الحال الدور الأكبر يعود للجهاز المصرفي الذي ساهم بتردي الخدمات التي يقدمها في انتشار هذه الظاهرة. والنظام المصرفي الجزائري يدرك السمعة السيئة التي نسبت إليه بشأن نوعية الخدمات وعدم وجود ثقة تامة بينه وبين عملائه، وهي أخطر مشكلة قد يواجهها البنك الذي يعتبر مؤسسة تسعى لتحقيق الربح

توجد عدة أشكال لوسائل الدفع التقليدية. من كتابة عقود أو شيكات مصرفية أو سندات الرهن أو الدفع عن طريق التحويل. فقد كانت النقود هي الأداة الاقتصادية الهامة والأكثر استعمالاً بين كل وسائل الدفع لجميع المبادلات التجارية إن وسائل الدفع بالنظام التقليدي. هي أداة مهمتها تسهيل التداول وإجراء الصفقات وهذا ينطبق على النقود وعلى الأوراق التجارية عندما يتعلق الأمر ومن جهة أخرى فهو أداة للدفع العاجل كالنقود والشيكات، كما يمكن اعتبارها أداة لنقل الانفاق في الزمن. . بالتداول بين التجار وانطلاقاً من هذه الفرضية فإن وسيلة الدفع هي قرض يسمح بتحويل قوة شرائية حالية واسترجاعها في المستقبل.

أشكال وسائل الدفع التقليدية :

- السند لأمر : هو ورقة تجارية تحريرين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة إذا هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين إلى شخص آخر في تاريخ لاحق .
- السفتجة أو الكمبيالة : هي محرر بمقتضاه يأمر الساحب المسحوب عليه بدفع مبلغ معين بتاريخ معين إلى المستفيد .
- سند الرهن : هو ورقة تجارية يمكن استعمالها في التداول إذا أراد مجتمع التجارة ذلك وهو سند لأمر مضمون بكمية من السلع محفوظة في مخزن عمومي.
- سند الصندوق : هو إلزام مكتوب من طرف هذا البنك أو هذه المؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند محرر باسم هذا الشخص أو لأمره أو لحامل هذا السند .
- يكون سند الصندوق وسيلة تسمح للبنك أو المنشأة بالحصول على أموال ذات أجل قصير .
- السندات العمومية قصيرة الأجل : هي سندات مضمونة من طرف الدولة ويتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل وضمان القرض عندما تكون محررة لحاملها.
- الشيك : هو عبارة عن محرر مكتوب هو الآخر وفق قيود شكلية حددها القانون يتضمن أمر من الساحب إلى المسحوب عليه بدفع مقدار من النقود إلى المستفيد وهناك أنواع للشيكات :
- الشيك المسطر هو شيك بشكل عادي. إلا أنه مميز بوجود خطين متوازيين على وجهه. وهذا يتوجب امتناع البنك عن دفع مبلغ الشيك إلا لبنك أو لعميل بنك. وبالتالي فإن حامل الشيك المسطر يتعين عليه اظهار الشيك في بنك لاستيفاء المبلغ لصالح حساب ذلك العميل. والتسطير يكون عاماً إذا ترك فراغ دون كتابة أي رقم أو لفظ بين الخطين. أو كتب كلمة بنك دون تحديد اسم أي بنك. وفي هذه الحالة يجوز تقديم الشيك لأي بنك للحصول على المبلغ. بينما يكون التسطير خاصاً عند ذكر اسم بنك ما بين الخطين. وفي هذه الحالة لا يقبل البنك المسحوب عليه دفع المستحق من مبلغ الشيك إلا للبنك المحدد اسمه بين الخطين.

الشيك المعتمد: هو شيك يقدم بناء على طلب الحامل للتأشير عليه للمسحوب عليه. بما يفيد الاعتماد. وبالتالي يتوجب تجميد مقابل الوفاء قيمة الشيك لصالح الحامل إلى وقت الاستيفاء. فيصبح مؤكداً الوفاء بالشيك.

الشيك المقيّد في الحساب: في التشريعات الأجنبية يوجد نوع من الشيكات. يجب قيدها فقط في الحساب. ولا يمكن استيفاء قيمتها بالنقود. ويستعمل الشيك في حالة إجراء مقاصة فقط.

الشيك السياحي : هو شيك أي أمر بالدفع مبلغ بعملة قابلة للتحويل يصدره بنك معروف أو منشأة مالية معروفة والمستفيد منه هو حامله المعرف بتوقيعه ويسمى هذا الشيك سياحي لأن القصد من إصداره هو أن يصرف المستفيد قيمته خارج بلاده.

أهم العوامل التي أدت إلى تطور وتحوّل وسائل الدفع

- تراجع فعالية طرق الدفع التقليدية من انعدام الملاءمة فأصبح الحاجة لتواجد شخصي للمتعامّل يقيد حرية المعاملات التجارية. وبالتالي تأخير الحصول على المنتج إضافة إلى تكلفة أعلى وخسارة في إيرادات التاجر بسبب انخفاض المبيعات أو زوالها.
- تأخر في تسديد المدفوعات لأن الدفع بالطرق التقليدية لا يتم بالوقت الحقيقي. فالمدفوعات بالشيكات تستغرق أسبوعين.
- ارتفاع كلفة المدفوعات لأن كل معاملة لها كلفة مالية بالإضافة إلى مشكلة الشيكات بدون رصيد فهي أكبر مشكلة واجهها المجتمع بسبب انتشارها الواسع.

إن الظروف السابقة والتي تم شرحها أعلاه وانتشار شبكة الانترنت بشكل واسع. جعلت من الضروري تطبيق استخدام الانترنت في البنوك للتعامل مع العملاء عبر الخدمات المصرفية المنزلية. فتم انشاء مركزاً لها على الانترنت بدلاً من المركز العقاري وهذا يسهل على العميل التعامل عبر شبكة الانترنت مع العميل وهو في منزله ويمكن محاورة الموظف البنكي. وإجراء جميع المعاملات المصرفية على شاشة الكمبيوتر.

وهذا ما أجمع عليه متتبعو النشاط التجاري ومراقبتهم لتغير الاتجاه العام للتحوّل الإلكتروني إلى ضرورة ابتكار برامج جديدة من أجل بناء صرح متطور للتجارة يعرف بالتجارة الإلكترونية. والتي تعرف بأنها عمليات شراء وبيع السلع وتقديم الخدمات عبر الانترنت

2.2.2.3 وسائل الدفع الحديثة

تمثل وسائل الدفع الحديثة أهم مكونات نظام الدفع الإلكتروني تنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل الدفع الحديثة .

خصائص وسائل الدفع الإلكترونية :

- يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول حيث يتم استخدامه لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم .

- يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة .

- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد :حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متبايعين في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

- يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين "الأسلوب الأول من خلال نقود مخصصة سلفا لغرض الدفع عبر شبكة الانترنت ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود أما الأسلوب الثاني من خلال البطاقات البنكية العادية .

- يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك .

أشكال وسائل الدفع الالكترونية :

❖ البطاقة الائتمانية : تُعتبر البطاقة الائتمانية إحدى وسائل الدفع الإلكتروني التي يُمكن استخدامها لإتمام عمليات الشراء عبر

الإنترنت أو من خلال أجهزة الدفع الإلكترونية دون الحاجة لاستخدام العملات النقدية، وتُعرف البطاقة الائتمانية بأنها بطاقة بلاستيكية أو معدنية صغيرة تُصدر من قبل شركة مُتخصصة بالخدمات المالية، بحيث يُسمح لصاحبها بإجراء عمليات الشراء الإلكترونية من خلال اقتراض الأموال من هذه الشركة بِحَدِّ مُعَيَّن يُعرّف بِحَدِّ الائتمان؛ وهو الحد الأقصى الذي يُمكن للمستخدم اقتراضه من الجهة المصدرة لبطاقة الائتمان. لإجراء عملية شراء من خلال البطاقة الائتمانية فإنه يتوجب إدخال المعلومات الخاصة بالبطاقة؛ إذ تُرسل تلك المعلومات إلى الجهة المصدرة للبطاقة، للتأكد من أنّ هناك رصيداً كافياً من رصيد الحدّ الائتماني، يُتيح للمستخدم إتمام عملية الشراء، وفي حال نجاح عملية الشراء، فإنّ الرصيد الائتماني ينخفض بمقدار المبلغ الذي دُفع مقابل عملية الشراء التي أُجريت، ويجب على المستخدم سدّ المبلغ المُقترض للشركة المالية في مدّة زمنية مُعيّنة عادة ما تتراوح بين 21 و 25 يوماً، وبعد ذلك يُودع الرصيد مجدداً في البطاقة الائتمانية ليتمكن المستخدم من اقتراضه ثانيةً.

❖ البطاقة المصرفية: تُعتبر البطاقة المصرفية إحدى وسائل الدفع الإلكتروني، التي تُشبه في شكلها البطاقة الائتمانية، فهي بطاقة

بلاستيكية صغيرة تمتلك رقماً مُميزاً مُرتبطاً برقم الحساب البنكي للمستخدم، إذ إنّهُ يتوجب أن يكون لدى الشخص حساب بنكي للحصول على هذه البطاقة. يُمكن استخدام البطاقة المصرفية في عمليات الدفع الإلكتروني بشرط أن يكون لدى مُستخدم البطاقة حساب مالي كافٍ متوفر في رصيده البنكي، لإتمام عملية الدفع الإلكترونية، بحيث يُخصم مبلغ الدفع مباشرةً من حساب العميل،

وتجدر الإشارة إلى أنه يُمكن أن تُفرض قيود على هذا النوع من البطاقات، كأن لا يتجاوز سحب مبلغ مُعين خلال اليوم الواحد؛ وذلك لمساعدة العميل على التحقق من نفقاته التي تُجرى من خلال البطاقة.

- ❖ البطاقة الذكية: تُعتبر البطاقة الذكية Smart Card إحدى الوسائل التي يُمكن من خلالها إنجاز عمليات الدفع الإلكتروني المختلفة، وتكون هذه البطاقة مُزوَّدة بمُعالجات ذكية تُحدِّد هوية المُستخدم وتُخزِّن بياناته، فضلاً عن قدرة هذه البطاقة على معالجة أنواع مُختلفة من التطبيقات المتوافقة للعمل معها، كما أنَّ بعض أنواع البطاقات الذكية تمتلك خاصية الترددات اللاسلكية؛ وهذا يعني أنه لا يُشترط تلامس البطاقة بجهاز الدفع لإتمام العمليات المصرفية. أصبحت البطاقات الذكية خياراً مُناسباً إلى حد بعيد لإنجاز العمليات المصرفية المختلفة؛ إذ إنه يُمكن من خلالها دفع المبالغ المالية الصغيرة مقابل دفع عمولة بسيطة لقاء ذلك، ويجدر بالذكر أنه لتقليل نسب الاحتيال عند الدفع إلكترونياً يُطلب من المُستخدم اتباع بعض الخطوات الإضافية عند استخدام البطاقة مثل إدخال رمز التحقق .
- ❖ المحفظة الإلكترونية : تُعرَّف المحفظة الإلكترونية بأنها تطبيق إلكتروني يُجرى من خلاله عمليات الدفع الإلكترونية من خلال الهاتف الخاص بالمستخدم، وتتميز المحفظة الإلكترونية بإمكانية استخدامها على مدار الساعة، إذ يُستخدم التطبيق عبر الهاتف لإدارة العمليات المالية الأساسية للعميل في أيّ وقت وبشكل سهل. تُوفّر المحفظة الإلكترونية مستويات أمان مُتعددة لضمان عدم استخدامها من قِبل أيّ شخص آخر عدا العميل نفسه، فتتضمّن هذه التطبيقات تقنيات التعرّف على الوجه، والتعرّف على البصمة، بالإضافة إلى كلمات مرور، ونظام مُصادقة ثنائي، كما يُمكن ربط المحفظة الإلكترونية بحسابات البطاقات الإلكترونية الأخرى الخاصة بالعميل كالبطاقة الائتمانية، ويوجد العديد من الخيارات عندما يتعلّق الأمر بالمحافظ الإلكترونية.

- ❖ الشيكات الإلكترونية: تُعتبر الشيكات الإلكترونية إحدى وسائل الدفع الإلكتروني، فالشيك الإلكتروني مُصمّم ليقوم بنفس الوظيفة التي يقوم بها الشيك الورقي العادي؛ إذ يُستخدم للدفع لأية عملية تجارية يُمكن أن يُغطّيها الشيك الورقي، وطوّرت هذه الخدمة في مجال الدفع الإلكتروني استجابةً لمعاملات التجارة الإلكترونية، التي تطوّرت إلى حد بعيد في العصر الحالي. تُعتبر عملية إصدار شيك إلكتروني أسهل وأقل تكلفةً من عملية الحصول على آخر ورقي، كما أنَّ مخاطر عمليات الاحتيال وسرقة الهوية تكاد تكون معدومة في الشيك الإلكتروني؛ وذلك لأنّه يتضمّن مستويات عدّة من الأمان والحماية الإلكترونية؛ كنظام المصادقة، وتشفير المفتاح العام، وتشفير التوقيع، وغيرها من طرق الأمان التي يُوقّرها هذا النوع من وسائل الدفع الإلكتروني.

مميزات وسائل الدفع الإلكتروني:

لوسائل الدفع الإلكتروني العديد من المميزات، تتمثل فيما يأتي:

- الدفع الفوري: إذ تُعد هذه الوسيلة من أكثر وسائل الدفع سرعةً وسهولة، كما يمكن استخدامها بغض النظر عن الوقت، أو الموقع. توفير الأمان: إذ يستطيع الشخص تأمين مدفوعاته باستخدام كلمة السر، أو التشفير، بالإضافة إلى ذلك فهذه

الوسائل تعمل على حفظ جميع المعلومات الخاصة بالعميل، لذا لن يكون مضطراً إلى إدخالها في كل مرة، إنما يكفي أن يدخل كلمة السر فقط .

- التقليل من التكاليف: فهذه الوسائل لا تتضمن أيّة رسوم إضافية عالية، وإنما يمكن الاكتفاء بدفع اشتراك ثابت رمزي .التقليل من مخاطر التعرض للسرقة: إذ يستطيع الشخص حماية نفسه من التعرض لسرقة أمواله من خلال استخدام هذه الوسائل .
- الشفافية والوضوح في المعاملات المالية: إذ تمكّن هذه الوسائل من تقديم تفاصيل الدفع مسبقاً .

أهمية وسائل الدفع الإلكتروني:

من الممكن تلخيص أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في النقاط الآتية:

- تقديم خيارات دفع مختلفة: التي تشمل ماكينات الصرف الآلي، وبطاقات الائتمان، والخدمات المصرفية والتي تُقدّم من خلال تطبيقات الهاتف المحمول، ودفع الفواتير باستخدام الهاتف، مما يساهم في تسهيل إجراء المعاملات المالية في المؤسسات المالية والشركات .
- المساعدة على خفض التكاليف المالية: سواء كان هذا للشركات أو الأفراد، وذلك من خلال التقليل من نفقات التشغيل، والنفقات الورقية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن وسائل الدفع الإلكتروني تساهم في توفير الوقت الذي سيقضيه الفرد في إجراء المعاملات المالية، في حال قيامه بذلك شخصياً
- المصدقية والدقة في المواعيد: مما يتيح إنجاز المعاملات المالية بشكلٍ أسرع، ودون الحاجة للانتظار لوقتٍ طويل حين انتهاء المعاملة .
- توفير الحماية الأمنية للمعلومات السرية الخاصة بالعميل: مما يحافظ على هذه المعلومات من الوقوع في أيدي غير أمينة، والتي قد تقوم بالتلاعب بها، أو إساءة استخدامها.

3.3. جباية العمليات البنكية باعتبار البنك مكلف قانوني

1- الرسم على القيمة المضافة TVA:

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة للاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر، ويعتبر من الضرائب غير المباشرة تكون المؤسسة مطالبة بتسديدها بمجرد توليد الحدث المنشئ الذي يختلف حسب نوع العمليات المحققة، سواء تمت في الداخل عند الاستيراد أو عند التصدير.¹

- معدلات الرسم على القيمة المضافة: حددت معدلات الرسم على القيمة المضافة ب:²

■ المعدل العادي 19%:

يطبق على العمليات، الخدمات والمنتجات الغير خاضعة للمعدل المخفض.

■ المعدل المخفض 09 %:

يطبق على المنتوجات والخدمات التي تمثل فائدة خاصة حسب المخطط الاجتماعي والثقافي، والتي حددها المشرع الجبائي الجزائري في المادة 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

2- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

-الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات و الأجور:

تدرج المرتبات و التعويضات و الاتعاب و الأجور و المنح في تكوين الدخل الإجمالي المعتمد أساسا لإقرار الضريبة على الدخل الإجمالي بحيث تعتبر اجورا لتأسيس الضريبة ماييلي:

• المداخل المدفوعة الى الشركاء و المسيرين

• التعويضات و التسديدات و التخصيصات الجزافية المدفوعة لمديرين لقاء مصاريفهم

• علاوات المردودية و المكافآت او غيرها التي تمنح لفترات غير شهرية بصفة اعتيادية

• يلزم البنك باعتباره المكلف القانوني باقتطاع الضريبة على الدخل من المصدر بدفع المرتبات و الأجور كأقصى حد خلال 20 يوم الأولى من كل شهر و يلزم كذلك أن يقدم على الأكثر كل سنة قبل 30 أفريل جدولا بما فيها حامل معلوماتي يتضمن بالنسبة لكل واحد من المستفيدين بيانات تتمثل في¹:

- الاسم و اللقب و العمل و العنوان؛

- الحالة العائلية؛

- المبلغ الإجمالي قبل خصم الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية و الاقتطاعات الخاصة بالتقاعد و المبلغ

- الصافي بعد خصم هذه الاشتراكات؛

- مبالغ الاقتطاعات التي تتم من اجل ضريبة الدخل على المرتبات و الأجور المدفوعة

• بالنسبة للحدث المنشئ للضريبة بهذا الخصوص تستحق بمجرد دفع الفوائد مهما كانت الطريقة التي تتم او تسجيلها في

الجانب المدين او الدائن لحساب ما و في حالة رسمة الفوائد يؤجل الحدث المنشئ للضريبة الى تاريخ دفع الفوائد.

• يحدد الدخل الخاضع للضريبة بتطبيق تخفيض قدره خمسين الف دينار 50.000 دج من المبلغ الاجمالي للفوائد الناتجة عن المبالغ المقيدة في دفاتر او حسابات الادخار للاشخاص.

ثانيا: أدوات الجباية المصرفية

الوثائق التي تبين كيفية إدارة الجباية في البنك من تصريحات متمثلة في

التصريحات الشهرية G50 و الميزانية الجبائية و هذه الوثائق تمكنا من الحكم على مدى الانتظام الجبائي في البنك، و كيفية

تحديد الوعاء الجبائي و حساب الضريبة و تصفيتها ومن ثمة دفعها، الامر الذي يوضح لنا مدى الوقوف على إحترام البنك

لكيفيات إعداد التصريحات الجبائية و احترام الاجال و يكون تسيير العمليات الجبائية على مستوى الوكالة

إن تسيير العمليات الجبائية على مستوى الوكالة تتم في قسم خاص هو قسم المحاسبة, وهذا لضمان حسن

العمليات المالية و المحاسبية المختلفة التي تعتبر معطيات لتحديد الوعاء الخاضع لمختلف الضرائب و الرسوم ,ويتكون هذا القسم من

مكتبين

-مكتب المحاسبة :ويعمل به موظف واحد و هو المحاسب الرئيسي ومهمته الرئيسية هي تجميع العمليات اليومية التي تتم في الوكالة و تسجيلها محاسبيا بصفة يومية في وثيقة واحدة و هي اليومية العامة بواسطة برنامج SYUB بالإضافة إلى الأعمال الأخرى يقوم بها المحاسب.

-مكتب التدقيق :ويعمل به عون واحد وهو المدقق و مهمته تتمثل في تدقيق الحسابات بصفة يومية. إن الضرائب و الرسوم التي يتم الالتزام على مستوى الوكالة تقتصر على الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات و الأجور فقط
IRG/SALAIRE المتعلقة بموظفي الوكالة بحيث يعمل المكلف بالمحاسبة شهريا بحساب الكتلة الاجرية و خصم قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي و التصريح بها شهريا قبل 20 يوم من كل شهر لتفادي عقوبات التأخير و يتم التصريح بها بواسطة التصريح الشهري G50

ثانيا: التحديات التي تواجهها المؤسسات المالية و المصرفية في تطبيق الضريبة

(1) التعقيدات الضريبية:

القوانين الضريبية تكون غالباً معقدة وتتغير بانتظام. يجب على المؤسسة متابعة هذه التغيرات وفهم كيفية تطبيقها على أنشطتها المالية

(2) المواعيد النهائية:

يجب على المؤسسة الالتزام بالمواعيد النهائية لتقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب. تأخير الدفع يمكن أن يؤدي إلى فرض غرامات وعقوبات.

(3) حساب الضرائب بدقة:

يجب على المؤسسة حساب المبالغ المستحقة للضرائب بدقة. ذلك يتطلب مراقبة دقيقة للإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر.

(4) الضرائب المتعددة:

بعض المؤسسات المالية قد تكون معرضة لمجموعة متنوعة من الضرائب، مثل ضرائب الدخل وضرائب القيمة المضافة والرسوم المالية. يجب إدارة جميع هذه الضرائب بعناية.

(5) الإمتثال للقوانين:

يجب أن تلتزم المؤسسة بالقوانين واللوائح الضريبية المحلية والوطنية بدقة. الإمتثال غير الصحيح يمكن أن يؤدي إلى مشاكل قانونية وغرامات.

(6) تقنية المعلومات:

الحاجة إلى أنظمة معلومات ضريبية قوية

العمليات الجبائية للبنوك

سنتطرق في هذه المحاضرة إلى مختلف الضرائب والرسوم التي يخضع لها نشاط البنك باعتباره مكلف حقيقي ومكلف قانوني أي وسيط جبائي.

➤ الضريبة على أرباح الشركات IBS

الربح الضريبي = الإيرادات المحققة - الأعباء

تتمثل إيرادات البنك في :

- إيرادات الفوائد
- منتجات الدخل الثابت
- منتجات الأوراق المالية متغيرة الدخل
- منتجات من عمليات التأجير وعقود الإيجار الأخرى
- العملات والرسوم المصرفية
- إيرادات الاستغلال

تتمثل الأعباء في :

- الفوائد
- الرسوم على عمليات التأجير وعقود التأجير
- تكاليف الاستغلال الأخرى
- رسوم أخرى
- النفقات المتعلقة بأنشطة غير مصرفية (تكاليف الموظفين.....)
- خسائر القروض
- الاهتلاكات

معدل الضريبة على أرباح الشركات :

تخضع البنوك والمؤسسات المالية حسب الأنشطة التي تمارسها إلى معدل 26% .

تسديد الضريبة على أرباح الشركات :

يترتب عن الضريبة على IBS أداء ثلاث تسبيقات

- من 20 فيفري إلى 20 مارس
- من 20 ماي إلى 20 جوان
- من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر

يساوي مبلغ كل تسبيقة 30% من الضريبة المتعلقة بالربح المحقق في آخر السنة المالية .

الإعفاءات :

- تعفى من الضريبة على أرباح الشركات صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والمحقة مع شركائها .
- القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل المخصصة لمواجهة الأخطار على أن لا تتجاوز الحصة السنوية 5% من مبلغ القروض.

➤ الرسم على النشاط المهني TAP والرسم العقاري TF

- هي ضريبة مباشرة تتحملها البنوك وتحتسب على رقم الاعمال بمعدل 2% .
- لايراعى نتيجة البنك سواء ماحققته ربح أو خسارة فهي مطالبة بدفعه.
- يتم تسديد الرسم على النشاط المهني في أجل 20 يوم المالية للشهر الذي يلي الشهر المحقق فيه رقم الأعمال .
- كما يتحمل البنك بعض الرسوم ترتبط بالأملاك المبنية والغير مبنية التي يمتلكها البنك وقد حدد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مجموعة من الضرائب .

❖ حالة الملكيات المبنية : يتحدد الأساس بحاصل ضرب المساحة الخاضعة في قيم ايجارية جبائية وبعده يطبق المعدل 3% على الملكيات المبنية .

❖ حالة الملكيات الغير مبنية : نحصل على القاعدة الخاضعة بعد أن نطبق على المساحة المبنية قيمة ايجارية جبائية محددة بحسب المناطق ومعبرا عنها إما بالهكتارات فيما يخص الأراضي الفلاحية أو بالمتر المربع بالنسبة للأصناف الأخرى ثم تطبق المعدلات الآتية :

- 5% بالنسبة للملكيات غير المبنية الخاصة بالقطاعات غير القابلة لل عمران
- 5% بالنسبة للأراضي العمرانية التي مساحتها أقل أو تساوي 500 م²
- 7% بالنسبة للأراضي العمرانية التي مساحتها أكبر من 500 م²
- وأقل أو تساوي 1000 م²
- 10% بالنسبة للأراضي العمرانية التي مساحتها أكبر من 1000 م²
- 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية .

➤ الرسم على القيمة المضافة TVA

تطبق على البنوك والمؤسسات المالية معدل 19%

المعفاة هي :

- عمليات القروض البنكية الممنوحة للعائلات لانجاز أو شراء مساكن فردية .
- عمليات القروض العقارية الطويلة والمتوسطة الأجل المرتبطة بالقروض الايجاري العقاري.
- عمليات القروض الممنوحة للشباب المستفيدين من صناديق ANSEJ ;ANDI ;CNAC ;ANGEM

➤ الضريبة على الدخل الاجمالي IRG

الضريبة على الدخل الاجمالي للمرتبات والأجور تدرج ضمن المرتبات والتعويضات والأتعاب والأجور والمنح في تكوين الدخل الاجمالي المعتمد أساسا لإقرار الضريبة على الدخل الاجمالي بحيث تعتبر أجورا لتأسيس الضريبة ماييلي :

- المداخل المدفوعة إلى الشركاء المسيرين.
 - التعويضات والتسديدات والتخصيصات الجزافية المدفوعة لمديرين لقاء مصاريفهم .
 - علاوات المردودية والمكافآت أو غيرها التي تمنح لفترات غير شهرية بصفة اعتيادية .
- الاعفاءات :
- تعويضات المخصصة لمصاريف التنقل أو المهمة .
 - تعويضات المنطقة الجغرافية.
 - المنح ذات الطابع العائلي التي ينص عليها التشريع الاجتماعي مثل الأجر الوحيد ، المنح العائلية ، منح الأمومة .
- يلزم البنك باعتباره المكلّف القانوني باقتطاع الضريبة على الدخل من المصدر بدفع المرتبات والأجور كأقصى حد خلال 20 يوم الأولى من كل شهر .
- تقويم :** خلال نشاطه العادي قامت وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإحدى الدوائر المحلية بالعمليات التالية خلال سنة 2021.

- قام بشراء معدات الإعلام الآلي بمبلغ 350.000 دج
 - تسديد مستحقات الأعباء المشتركة بمبلغ 400.000 دج
 - بيع منتجات بمبلغ 5.000.000 دج
 - دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي لعمال الوكالة بمبلغ 2.160.000 دج
 - إعطاء تبرعات لجمعيات خيرية بمبلغ 2.200.000 دج
 - تحمل مصاريف تكريم لعمال الوكالة بمبلغ 200.000 دج
 - مصاريف أيام تكوينية لموظفي البنك بمبلغ 500.000 دج
 - شراء مستلزمات مكتبية من أوراق وسجلات بمبلغ 100.000 دج
 - تأمين سيارة الوكالة بمبلغ 40.000 دج
 - مداخل مختلفة من جراء العمليات مصرفية هي 2.000.000 دج
- المطلوب :

- 1- ماهو النظام الضريبي الذي يخضع له البنك ؟
- 2- ماهي أنواع التصريحات التي يقدمها هذا البنك لمفتشية الضرائب ؟
- 3- بين النتيجة الجبائية من خلال التمييز بين الأعباء القابلة للخصم والغير قابلة للخصم ؟

4- أحسب وضعية البنك اتجاه مصالح الضرائب ؟ بمعنى أحسب الضرائب الواجب دفعها لدى مصالح الإدارة الجبائية.

الحل :

- 1- النظام الضريبي الذي يخضع له البنك هو النظام الحقيقي .
- 2- أنواع التصريحات: تصريح بالوجود ، تصريح شهري ، تصريح ثلاثي ، تصريح سنوي
- 3- النتيجة الجبائية :

التسمية	الاعباء القابلة للخصم	الأعباء الغير قابلة للخصم
معدات اعلام ألي	350.000	
الاعباء المشتركة	400.000	
اشتركات ض إ	2.160,000	
تبرعات	1.000.000	1.200.000
مصاريف التكريم		200.000
مصاريف التكوين	500,000	
مستلزمات مكتبية	100,000	
تأمين سيارة الوكالة	40,000	
المجموع	4.550.000	1.400.000

$$\text{النتيجة الجبائية} = 4.550.000 - 7.000.000 = 2.450.000 \text{ دج}$$

4- وضعية البنك اتجاه مصالح الضرائب :

$$\text{IBS} = 2\,450\,000 \cdot 26\% = 637\,000 \text{ DA}$$

$$\text{TAP} = 7\,000\,000 \cdot 2\% = 140\,000 \text{ DA}$$

$$\text{TVA} = 1\,330\,000 - (36\,000 + 66\,500 + 19\,000) = 1\,208\,500 \text{ DA}$$

تمرين : وكالة بنكية تابعة لإحدى الدوائر المحلية خلال سنة 2022 قامت بالعمليات التالية :

- نفقات التسيير هي 2.400.000 دج
- شراء تجهيزات ببلغ 800.000 دج (HT) .

- شراء مواد أولية لصنع منتجات من أجل الاستثمار هي 1.200.000 دج (HT)
- بيع منتجات بمبلغ 2.000.000 دج (HT)
- مداخيل الفوائد السنوية بلغت 3.540.000 دج
- مداخيل التحويلات المصرفية 500.000 دج
- رحلة سياحية لعمال الوكالة بمبلغ 200.000 دج
- هدايا اشهارية 100 وحدة بمبلغ 700 دج للوحدة .
- اهتلاك سيارة الوكالة 250.000 دج
- مداخيل مختلفة بمبلغ 1.000.000 دج

المطلوب :

- ✓ ماهو النظام الذي تخضع له الوكالة مع التعليل ؟
- ✓ بين الربح الجبائي مع التمييز بين الأعباء القابلة للخصم والأعباء الغير قابلة للخصم؟
- ✓ أحسب IBS . وإذا كان التسديد على أداء ثلاث تسبيقات أعط تواريخ هاته التسبيقات؟
- ✓ أحسب TAP.TVA.

4. مقارنة النظام الجزائري بدول أخرى

يتميز النظام الضريبي كونه مر باصلاحات جبائية عديدة مما أدى الى تغير النظام ابضريبي لمواكبة تطور الحياة الاقتصادية من جهة وتطور الحياة الاجتماعية من جهة أخرى فقد احتوى على اعفاءات وتخفيضات هذا من أجل انتعاش الاقتصاد الوطني بالتالي يمكننا مفارنته بأنظمة دول أخرى فعلى سبيل المثال فرنسا فالنظام الضريبي الجزائري هو امتداد له واكتسى بعض التغيرات لملائمته مع الحياة الاقتصادية والمكلفين بالضريبة.

بالتالي يمكننا أيضا مقارنته بكندا التي تعتبر من بين الدول الأمريكية الرائدة في تطور الأنظمة الضريبية فهو مغاير تماما يحكمه النظام الفدرالي .

1.4 النظام الفدرالي الكندي

تعريف النظام الفدرالي الكندي:

“يعرف النظام الفيدرالي للضرائب بأنه نظام تجتمع فيه مجموعة من المقاطعات إلى التسيير حسب قوانينها الخاصة و التي تتخلى على جزء من سيادتها للحكومة المركزية “.

و النظام الفيدرالي هو تنظيم ينقسم بين مستويين الحكومة من جهة و المقاطعات من جهة أخرى حيث يحتاج كل منهما إلى موارد مالية يوجد بها بوسائله الخاصة ، و بالتالي استقلالية كل مقاطعة او فيدرالية هو الذي يحدد مقدار حرية هذه الفيدرالية.

1.1.4.1 حددات النظام الفيدرالي للضرائب

أن العوامل الأربعة المحددة لفيدرالية الضريبة هي :

- ✓ توزيع الوظائف الحكومية و المسؤوليات الخاصة بالنفقات . العمل على تغطيتها بوسائلها الخاصة.
- ✓ القدرة على تحصيل الضرائب خاصة بالمقاطعات.
- ✓ الديون والقروض.
- ✓ الهبات بين مختلف الحكومات و الاتفاقيات الجبائية مع المقاطعات.

العوامل الثلاثة الأولى تخص مقدار حرية الفيدرالية في إدارة ضرائبها و انفرادها بنظامها الخاص بينما العامل الرابع يخص مقدار الحرية بين الفيدرالية و المقاطعة.

2.1.4.1 مشاكل النظام الفيدرالي:

اختلاف سياسات المقاطعات حسب الأحزاب التي تحكمها يجعل من الصعب التنسيق بينها و بين الحكومة المركزية في مجال الضرائب و تسييرها.

سعي كل مقاطعة لجلب راس المال و الاستثمارات لتحقيق أهدافها الاقتصادية و الازدهار ، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف التوازن الاقتصادي في البلاد بصفة أفقية.

قد يخضع فردين في نفس البلاد إلى ضرائب مختلفة رغم كونهما ينتميان إلى نفس الدولة.

مشكل الاستقلالية يخص أيضا توفر الموارد ، فالموارد في الحكومات الفيدرالية مرتفعة مقارنة بالمقاطعات و هذا ما يخلق جو من الاختلاف العمودي .

و تجدر الإشارة إلى أن الضرائب المباشرة على الدخل تحتل مكانة رئيسية من بين الضرائب الفيدرالية (الحكومية) بينما الضرائب غير المباشرة على الأنفاق (خاصة الرسم على القيمة المضافة) تحظى بأهمية المقاطعات لما تتميز به من مرونة و ما تدره من حصيلة كبيرة تمكن المقاطعات من مواجهة الزيادة المستمرة في نفقاتها.

● الضرائب على الدخل

تنقسم هذه الضرائب إلى ضريبتين تتناول الأولى دخول الأشخاص الطبيعيين أما الثانية فتتعلق بأرباح الشركات.

- الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين

يخضع الأشخاص الطبيعيون المقيمون في كندا لضريبة على الدخل بنسب متفاوتة تختلف بكونها فيدرالية (مركزية) أو محلية (المقاطعة) ، تضمنها قانون الضرائب على الدخل ، و بصفة عامة لما تقوم الحكومة الفيدرالية بتحديد الضرائب الفيدرالية تحدد في نفس الوقت الضرائب بالمقاطعات باستثناء مقاطعات (Québec ، Ontario ، Alberta) التي لها حرية و خصوصية تحديد هذه الضريبة.

في كندا، معدل الضريبة الشخصية على الدخل يشير إلى أعلى معدل ضريبة فيدرالي للدخل المستخدم على الدخل الخاضع للضريبة يتجاوز 138,586 دولار كندي. كما يخضع الأفراد لمعدل ضريبة محلية بنسبة 15 في المئة على الأقل. وتعد الإيرادات من معدل

الضريبة الشخصية مصدرًا هامًا لدخل حكومة كندا. القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - كندا - معدل ضريبة الدخل الشخصي.

التردد	وحدة	التواريخ	أدنى	الأعلى	السابق	فعلي
سنويا في المئة		2003 - 2022	29.00	33.00	33.00	33.00

أ - المداخليل الخاضعة للضريبة : تفرض هذه الضريبة على جميع المداخليل التي يحقها الأشخاص الطبيعيون خلال السنة متمثلة في:

- مداخليل الأعمال

- المداخليل الناتجة عن الملكية.

- المداخليل الناتجة عن الخدمات.

الأجور و المرتبات بما فيها المنح ، التعويضات التأمينية عن الحوادث و الأمراض.

المبالغ المحصلة من صندوق التقاعد و تشمل : المعاشات المحصلة في إطار (old age security act) و معاشات (

canada pension plan)، معاشات خاصة بمقاطعة Québec (Québec pension plan) تطرح من المداخليل

السابقة المصاريف التي يتحملها الشخص الطبيعي (العامل) في إطار ” unemployment insurance act ” و

اشراكات التقاعد ” canada and pension plan ” بشرط أن تكون معقولة غير مبالغ فيها و تستثنى أيضا المبالغ

المخصصة لشراء اسهم تحت الرقابة الكندية.

الأرباح الناتجة عن النشاطات الصناعية و التجارية من طرف الأشخاص الطبيعيين أو شركات الأشخاص و كذلك كل المداخليل

التجارية و الصناعية لغير المقيمين بكندا.

المداخليل التي تحققها باعتبارها شخص طبيعي (الشركاء)

طريقة الإخضاع في كندا تتم حسب الوضعية العائلية للمكلف و هي تمس جميع الضرائب على الدخل . و بإمكان المكلف الاختيار

بين النظام العام و النظام المبسط حيث اختيار هذا الأخير يوفر له فرصة تخفيض دخله الخاضع للضريبة (بتكاليف معينة) و

الاستفادة من قروض ضريبية شخصية لتلبية احتياجاته.

- الضريبة على الشركات

أساس فرض الضريبة : تحتل هذه الضريبة مكانة معتبرة من حيث الحصيلة بين الضرائب الفيدرالية على الدخل و هي تسري

على كل الأشخاص المعنويين و إن كان سريانها يقتصر بصفة عامة على شركات المساهمة و المسؤولية المحدودة المقيمة بكندا و غيرها

من المنشآت الكندية التي تهدف لتحقيق الأرباح و فوائض في راس المال.

كما تخضع لهذه الضريبة الشركات الأجنبية غير المقيمة بكندا و التي تمارس نشاط مهني ترصد من خلاله مجموعة من الامتيازات و

الفوائد.

-معدل الضريبة : المعدل العادي للضريبة الفيدرالية على أرباح الشركات يقدر ب 38% و يخفض إلى 28 % في المقاطعات ، كما تستطيع المؤسسات الاستفادة من قرض جبائي لا سيما تلك المتخصصة بتشبيد البنايات و السكنات ، الهيئات السياسية و المؤسسات الصغيرة.

د - تعريف الربح الجبائي:

- على المستوى الفيدرالي : يعتمد الأصل الخاضع للضريبة أساسا على الأرباح المقدمة إلى المصالح المالية و المحسوبة بعد طرح بعض النفقات المفيدة لنشاط المؤسسة و إضافة بعض العناصر المتمثلة في:

الأرباح في رأسمال : 50 % من هذه الأرباح تضاف للربح الخاضع للضريبة و تخضع لضريبة محددة ، أما إذا كانت خسائر في رأسمال تطرح 50 % من رقم الأعمال الخاضع لنفس هذه الخسائر ، كما يسمح ترحيل الخسائر إلى الخلف لمدة ثلاث سنوات أو إلى الأمام و تطرح من أرباح رأسمال الخاضع للضريبة.

الأرباح الموزعة على المساهمين : الأرباح التي تدفعها المؤسسة لبعض المساهمين غير المقيمين لا تطرح من الدخل الخاضع للضريبة إذا كانت الديون ذات الفوائد اتجاه هؤلاء المساهمين تفوق مرتين قيمة مساهمتهم في الشركة.

الاهتلاك : يطرح الاهتلاك من قيمة الاستثمار إلا عند كونه قابل للاستعمال من اجل الحصول على العائد.

- على مستوى المقاطعات : الربح الجبائي بالمقاطعات محسوب وفق معايير مضبوطة بكل مقاطعة.

الفرع الثالث: الضريبة على رأسمال

تفرض مقاطعة QUEBEC رسما على رأسمال الشركات التي تمتلك مقرا ثابتا خلال السنة يقدر هذا الرسم ب 0.64 % (تحاول الحكومة تخفيضه إلى 0.3 % سنة 2007) ، و يتضمن رأسمال هذه الشركات كل الأصول الصافية زائد الديون طويلة الأجل و التسبيقات المقدمة من الشركات.

ومن جهتها تخضع الحكومة الفيدرالية الشركات الكبرى التي يزيد رأسمالها عن \$100000000 كندي لضريبة خاصة ب

0.225% من رأسمال الشركة و تعفى منها إذا كانت تمارس نشاطها في شكل مجموعة كما هو الحال ل SPCC شركات خاصة تحت الرقابة الكندية).

الفرع الرابع : الإعفاءات الجبائية

❖ الإعفاءات الجبائية على المشاريع الاستثمارية الكبرى:

للشخص الذي يستثمر في مشروع أساسي بعد حصوله على كل الوثائق من وزارة المالية ، الاستفادة من إعفاءات تتعلق بالضريبة على الدخل و رأسمال و الاشتراكات في صناديق التقاعد لمدة 10 سنوات ، بشرط إيداع طلبات الإعفاء قبل الشروع في مزاوله النشاط ، و المشاريع التي يعتبرها المشرع كندي كبرى هي : المشاريع التي تستثمر ما لا يقل عن 300 مليون \$ كندي مع تحمل مصاريف العمال في حدود 4 ملايين \$ كندي ، مشاريع توسيع و تجديد وحدات الإنتاج في مقاطعة QUEBEC خاصة إنتاج المواد الأولية ، الاتصال ، الكهرباء ، الطاقة ، المالية و التأمين.

❖ الإعفاءات الخاصة بالمؤسسات الجديدة:

تمنح إعفاءات على الدخل و الرسوم على رأسمال و الاشتراكات الخاصة بالتقاعد و الخدمات الصحية لكل شركة جديدة مصنفة تحت الرقابة الكندية (SPCC) و شركات الاستثمار و الخدمات الخاصة التي لا تشترك مع شركات أخرى اجنبية أو محلية و التي لا يتعدى رأسمالها 15 مليون \$ كندي ، ومدة هذه الإعفاءات 5 سنوات بعد بداية النشاط

❖ الإعفاءات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في المناطق البعيدة:

تعفى لمدة 10 سنوات من الضرائب على الدخل و رأسمال و اشتراكات التقاعد و الخدمات الصحية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة باعتبارها تنشط في المناطق البعيدة على مراكز النشاط الصناعي و التجاري و هي les mrc , l abitibi , la cote nord , bas saint laurent , le Saguenay , le nord du Québec,...etc.

❖ إعفاءات أخرى:

● تقدم إعفاءات أخرى للشركات التي تنجز مشاريع جديدة في الاقتصاد.(cne)

مراكز التطوير و التكنولوجيا المعلوماتية و التكنولوجيا الحيوية في منطقة Laval
-النشاطات المالية الدولية الهادفة لتطوير منطقة التجارة الدولية في. montereal , mirabel
الضرائب على الإنفاق:

تلي الضرائب على الإنفاق من حيث الأهمية الضرائب على الدخل التي تفرضها الحكومة الفيدرالية ، خاصة الرسم على القيمة المضافة الذي يسري على عدد كبير من السلع و الخدمات و من أهمها:

الرسم على السلع و الخدمات TPS ، الرسم على المبيعات TVQ ، الحقوق الجمركية و الرسوم الخاصة.

- الرسم على السلع و الخدمات taxe sur les produits et les services

يعتبر هذا الرسم شكلا من أشكال الرسم على القيمة المضافة TVA التي تستعمل في دول أخرى ، يطبق على القاعدة التجارية لمجموعة من السلع و الخدمات ، و هي على العموم لا تشكل تكاليف عملية الإنتاج.

المبلغ الخام الذي يتحصل عليه المنتج خلال فترة معينة يدفعه إلى إدارة الضرائب المختصة و في حالة وجود فرق بين المبلغ المدفوع أثناء الشراء و البيع للمنتج الحق في الحصول على تعويض.

● الرسم على المبيعات في Québec (TVA)

تشبه إلى حد ما TPS إلا أنها تخص العمليات التجارية التي تتم في مقاطعة QUEBEC ، و يمكن للشركات الحصول على تعويضات متعلقة بمشترياتها ما عدا القيود الخاصة بأجهزة النقل البري المحروقات ، الكهرباء ، الغاز ، الطاقة البخارية ، خدمات الهاتف و الاتصالات . و قد سمحت بعض التعديلات عبر السنين من من تخفيض تكاليف هذه القيود مثل تلك التي تخص وسائل النقل ذات الوزن الثقيل المستعملة للمازوت ، تجهيزات الإنتاج و الخدمات ، الانترنت بالنسبة للشركات الكبرى التي يحددها القانون الكندي بالشركات التي يفوق رقم أعمالها 10 ملايين \$ كندي.

2.4دراسة مقارنة بين النظام الجبائي الجزائري والفرنسي

للقيام بعرض مقارنة للسياسة الجبائية بين النظام الجبائي الجزائري و النظام الجبائي الفرنسي يجب أولا أن نقوم بعرض السياسة الجبائية لكل نظام على حده من خلال مايلي :

1.2.4. عرض السياسة الجبائية الجزائرية و السياسة الجبائية الفرنسية.

أولا: السياسة الجبائية للنظام الجبائي الجزائري.

إن الجباية هي مجموعة من القواعد القانونية و الإدارية التي تنظم تحصيل الضرائب و الرسوم لصالح السلطات العامة من أجل تغطية أعباء الدولة و السلطات المحلية.

أ/ مصادر و قوانين النظام الجبائي الجزائري .

يعتمد النظام الجبائي الجزائري على خمسة قوانين نوردتها فيما يلي:

—الدستور.

—قوانين الضرائب و قوانين المالية.

—الإتفاقيات الجبائية الدولية.

—الفقه.

ب/ مبادئ الضريبة في النظام الجبائي الجزائري

يعتمد النظام الجبائي الجزائري على مبادئ تتمثل في:

—العدالة: و هي توزيع العبء الضريبي على أفراد المجتمع حسب قدرتهم التكليفية.

—اليقين: أن يكون هناك قانون واضح يوضح قيمة الضريبة، نسبتها و القاعدة المنشئة لها و ميعاد السداد.

—الملائمة: أن يتلائم وقت الدفع مع ميعاد تحقيق القاعدة المنشئة لها.

—الإقتصاد في التحصيل: أن تراعي خفض تكاليف الجباية إلى أدنى حدود ممكنة فتكون حصيلتها أكبر من التكاليف المبذولة لتحصيلها.

ج/- تقنيات الضريبة في النظام الجبائي الجزائري :

—تحديد وعاء الضريبة : أي إختيار أساس فرض الضريبة حيث تنقسم إلى ضرائب على الأشخاص و ضرائب على الأموال أي على الدخل و رأس المال.

و أيضا إختيار مناسبة فرض الضريبة أو الواقعة المنشئة لها و هي النقطة التي يمكن للإدارة الجبائية التدخل عندها لإجبار الفرد على التنازل عن جزء من المادة التي ينشأ فيها دين للخرينة في ذمة المكلف و هنا تختلف حسب ما إذا كانت ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة.

—ربط الضريبة:

تحديد السعر أو النسبة بين مقدار الضريبة و القدر من المادة المكونة لوعائها فقد تكون ضريبة خاصة أي مبلغ مقابل كميات أو أحجام أو مساحات أو تكون قيمية أي معدل نسبة مئوية تفرض على قاعدة معبر عنها بمبلغ نقدي و تكون حسب الطريقة التقريبية ، الجزافية أو المظاهر الخارجية.

—تحصيل الضريبة:

أي كيف يتم دفع هذه الضريبة هل تسدد بوسائل الدفع النقدي أو بشيكات أو حوالات و ما هو وقت تحصيل هذه الضريبة حيث يجب أن يكون ملائما للدولة و الممول ، و أهم طرق التحصيل تتمثل في : الإقرار و التقدير الإداري ، الإقتطاع من المصدر ، الدفع العفوي و الدفع على أقساط و التحصيل الجبري.

د/- تقسيمات الضرائب في النظام الجبائي الجزائري :

تقسيم الضرائب في النظام الجبائي الجزائري يعتمد عموما على نوعين هامين هما الضرائب المباشرة و الضرائب الغير مباشرة

الضرائب المباشرة التي تفرض على المداخيل مثل:

—الضريبة على الدخل الإجمالي

—الضريبة على أرباح الشركات

الضرائب الغير مباشرة:

—ضرائب على الإنفاق ، الرسم على القيمة المضافة ، الضرائب الغير مباشرة و حقوق الدمغة.

الضرائب المحلية المباشرة:

—الرسم على النشاط الصناعي و التجاري

—الرسم على النشاط الغير تجاري

—الدفع الجزائي

—الرسم على البنزين

الضرائب المحلية لفائدة البلديات فقط ك:

—الرسم العقاري على الملكيات المبنية

—الرسم العقاري على الملكيات الغير مبنية.

ثانيا: عرض السياسة الجبائية الفرنسية.

أ/- مصادر القوانين التي تحكم النظام الجبائي الفرنسي

إن القانون الجبائي ينشأ و يتأسس على نصوص مختلفة و هذا لأسباب شرعية و قبولية للضريبة ، و القانون بقي لفترة طويلة الوسيلة المفضلة لإنشاء القوانين الجبائية.

و يأخذ القانون الجبائي الفرنسي أحكامه من مصادر نذكرها فيمايلي:

—الاتفاقيات الدولية

—القوانين

—الأنظمة و المراسيم

—الأحكام القضائية.

ب/- مبادئ النظرية في النظام الجبائي الفرنسي

- العدالة : معناه أن تكون هناك عدالة في فرض الضريبة حسب المقدرة التكليفية للأشخاص و حسب مداخيلهم.
- اليقين و التأكد : و هذا ما يعني أن تخصيص أو توزيع الضريبة يجب أن يكون واضح و مؤكد و هذا لإعطاء شفافية يلمسها المكلف بالضريبة و بالتالي تمنحه الثقة في مصالح الضرائب.
- سهولة و فعالية الضريبة : إن تحصيل الضريبة يجب أن يكون سهل و فعال مثل أقتطاع عند المنبع أو الإقتطاع المباشر مكن من تحسين التحصيل و إعطاء مصداقية للضريبة فيجب أن تولي النظم الجبائية أهمية كبيرة لأن يكون تحصيل الضريبة فعال و إقتصادي لأن وجود ضرائب مكلفة و صعبة التحصيل يحرف من مسار الحصيلة الضريبية إلى وجهات منتجة.

ج/- تقنيات الضريبة في النظام الجبائي الفرنسي

- وعاء الضريبة : وعاء الضريبة أو أساس الضريبة يمثل مجموع العوائد أو المداخيل التي تخضع لضرائب خاصة و لتحديد هذا الأساس فإن النظام الفرنسي يأخذ ثلاث مؤشرات للثروة و الإمكانيات التمويلية و هي : ما يملك الشخص ، ما ينفق ، ما يربح.
- واقعة الضريبة : هي الواقعة التي تفرض تطبيق الضريبة هل هي عند التملك أو عند الشراء أو تحويل الملكية أو عند الإستعمال و هذا بالنسبة لرأس المال و هل هذه الضريبة تطبق على سواء بالنسبة للفقير و الغني هل هي ضريبة تصاعدية ؟ هل تمس كل الشرائح بنفس الدرجة حسب القدرة التكليفية لكل فرد ؟ و هل هي ضريبة نسبية و هل هي تراجعية ؟
- و حسب النظام الجبائي الفرنسي فإنه يعتمد التصاعدية للضريبة.

و هذا لسببين رئيسيين:

الأولى : أن النظرية عندما تكون تصاعدية تحقق أكثر عدالة و إنصاف حيث أن الأغنياء الذين لديهم قدرة تمويلية أكبر يدفعون نسبة إلى قدرتهم فلا يدفع الفقير نفس نسبة الغني.

الثانية : عدم المساواة بين الطبقات الإجتماعية تشكل عائق أمام الإستقرار الإقتصادي و بالتالي تصاعدية الضريبة تقلل من الفروقات الإجتماعية

- حساب الضريبة : بمجرد تحديد أساس فرض الضريبة تكون النظرية جاهزة للقيام بحساب مبلغها و في أغلب الأحيان يطبق على أساس جدول مثل جدول حساب الضرائب على الدخل و تكون تصفية الضريبة من طرف المكلف ذاته أو من طرف الإدارة
- تحصيل الضريبة : و هي آخر مرحلة و تتمثل في عملية التحصيل الحقيقي للضريبة و يتم بـ:

- إما أن يستلم المكلف مستخرج من جدول الضرائب أو إشعار بالدفع يحمل مبلغ الضريبة و المدة المحددة للتسديد و هذا الإجراء يخص الضرائب على الأرباح و الضرائب المحلية.

- أو في حالة أخرى أن يتوجه المكلف إلى مصالح الضرائب المحلية بدون إستدعاء منها و يقوم بدفع الضريبة الواجبة عليه و هي طريقة شائعة جدا خاصة عندما يكون المكلف يقوم بتصفية ضرائبه و هذا يتم في حالة الضرائب على الشركات و الضرائب على القيمة المضافة.

- أو بالإقتطاع من المنبع و يتم عن طريق إدارة الضرائب أو العاملين لحسابها حيث يقوم باقتطاع على الدخل و تطبيق هذه الطريقة بالخصوص على المؤسسات الأجنبية التي تحقق عوائد و أرباح في فرنسا.

د/- تقسيمات الضرائب و الرسوم في النظام الجبائي الفرنسي

- التقسيم الإقتصادي : تقسم حسب هذا المعيار إلى ضرائب على الدخل ، الضرائب على الإنفاق ، الضرائب على رأسمال.

- التقسيم إلى ضرائب مباشرة و غير مباشرة

- التقسيمات الأخرى : ضرائب حقيقية ، ضرائب شخصية ، ضرائب توزيعية و ضرائب الحصص.

المطلب الثاني : المقارنة بين السياستين الجبائيتين

من خلال عرضنا للسياستين الجبائيتين للبلدين موضوع المقارنة ، لاحظنا أنهما يتقاطعان في بعض النقاط ، و يبتعدان في أخرى ، و هذه النقاط التي سوف نوردتها في شكل أوجه تشابه و أوجه الاختلاف بين السياستين الجبائيتين.

الفرع الأول : أوجه الشبه

تشابه السياستين الجبائيتين في الأوجه التي نقوم بإبرازها فيمايلي :

أ/- من حيث تقسيم مصادر القانون الجبائي :

حيث تقسم في النظامين إلى قسمين :

• مصادر داخلية وهي :

- الدستور

—القوانين التشريعية و التنظيمية

—الأحكام القضائية

—الفقه

• المصادر الخارجية و التي تنبثق من الإتفاقيات الجبائية الدولية.

ب/- من حيث أنواع الضرائب:

• ضريبة جزائية

• ضريبة تصاعدية

• ضريبة نسبية

ج/- من حيث السلطة الجبائية:

في كلا النظامين تعود السلطة الجبائية إلى الحكومة ، التي لها الحق الوحيد في فرض الضرائب مع سماحها للسلطات المحلية بالتدخل في الجباية المحلية ، أما حصيلة الضرائب فإنها في كلا النظامين تعود إلى الخزينة العامة للدولة أو إلى الخزينة المحلية و هذا بحسب نوع الضريبة.

د -/ من حيث إقليمية الضريبة : كلا النظامين يفرضان الضرائب على كافة الأشخاص و النشاطات الممارسة داخل القطر الوطني مهما كانت جنسية هؤلاء.

الفرع الثاني : أوجه الاختلاف.

تختلف السياستين الجبائيتين في كلا النظامين في النقاط التالية:

أ -/ من حيث مقدار الضغط الجبائي : طغيان الضريبة الغير مباشرة على الضرائب المباشرة ، فنجد الضغط الجبائي في فرنسا بـ 45,6% في سنة 2020 ، أما في الجزائر نجده 13,9% في نفس السنة.

ب -/ من حيث تمويل الميزانية العامة : تعتمد الجزائر في تمويل ميزانيتها العامة على الجباية البترولية حيث تمثل 66,62% من الناتج الداخلي الخام أما في فرنسا فإن الجباية العادية تمثل 46,1% من الناتج الداخلي الخام ، حيث تتكون بالأساس من ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة.

ج -/ من حيث أساس فرض الضريبة : في النظام الجبائي الجزائري تتخذ الأموال كوعاء للضريبة مع غياب الضرائب على الأشخاص ، أما في النظام الجبائي الفرنسي نجد الرسم على العائلات الذي يعتبر جباية محلية.

د -/ من حيث القوانين التي يعتمد عليها النظامين : في الجزائر تعتمد على خمسة قوانين و هي قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، قانون الرسم على القيمة المضافة ، حقوق الطابع ، حقوق التسجيل و قانون رقم الأعمال و نصوص من قانون المالية بالإضافة إلى نصوص قانون الجمارك و قانون المحروقات.

هـ -/ من حيث أنواع الضرائب : ضريبة على الدخل الإجمالي ، ضريبة على الإستهلاك و الضريبة على الأملاك في النظام الجبائي الجزائري أما في النظام الفرنسي نجد ضريبة على المداخل و ضريبة على الإستهلاك و ضريبة على الثروة.

و -/ من حيث التخفيضات المقدمة : في النظام الجزائري تقدم تخفيضات على الإستثمار في ولايات الجنوب ، أما في فرنسا فتقدم تخفيضات عن الأنشطة. المقارنة بين النظامين من حيث الوعاء.

بعد أن أشرنا في المبحث السابق إلى أنواع الضرائب و تقسيماتها في النظامين من خلال عرضنا للسياسة الجبائية للنظامين ، سنقوم في هذا المبحث بالمقارنة بينهما من حيث الوعاء و ذلك بإبراز أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بينهما

2.2.4 أوجه الشبه من حيث الوعاء.

الفرع الأول : أوجه الشبه من حيث الوعاء في الضريبة على المداخل .

أ -/ الشبه من حيث التسمية : لهما نفس التسمية في النظامين ، الجبائي الجزائري و الجبائي الفرنسي ، حيث يطلق عليهما الضرائب على المداخل أو الضرائب على الدخل.

ب -/ الشبه من حيث التعريف : كلا النظامين يعرفها على أساس أنها ضريبة سنوية وحيدة تفرض على دخل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين.

ج -/ الشبه من حيث الفترة أو المدة : المدة التي يتم فيها فرض الضريبة هي كل سنة أي سنوية على مداخل الأشخاص.

د -/ الشبه من حيث مجال التطبيق : تخضع لهذه الضريبة الذين تعتبر الجزائر في النظام الجبائي الجزائري أو فرنسا في النظام الجبائي الفرنسي موطنا جبائيا لهم من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

نلاحظ أن هناك تقسيمين للضريبة على المداخل في كلا النظامين:

في النظام الجبائي الجزائري : تنقسم إلى ضرائب على الدخل الإجمالي و ضرائب على أرباح الشركات.
أما في النظام الجبائي الفرنسي : تنقسم إلى ضرائب على مداخل الأشخاص الطبيعيين و الضرائب على أرباح الشركات.

و بالتالي فإن الضرائب على الدخل الإجمالي في الجزائر تقابله الضرائب على مداخل الأشخاص الطبيعيين في فرنسا ، و الضرائب على أرباح الشركات في الجزائر تقابله الضرائب على الشركات في فرنسا و سنعرض أوجه الشبه الموجودة بينهما:

3.2.4 أوجه الشبه من حيث الوعاء بين الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر و الضريبة على الشركات في فرنسا :

أ -/ من حيث التعريف : هي ضريبة مباشرة تفرض على الأرباح المحققة من طرف الأشخاص المعنويين و تحسب على أساس السنوية ، تحسبها الشركة بنفسها و تظهر الضريبة في نتائجها الأخيرة بعد طرح ضريبة الشركات يحصل على حصتهم بعد فرض الضريبة.

ب-/ من حيث مجال تطبيق الضريبة : يخضع لهذه الضريبة الأشخاص الذين قاموا بوضع العناصر التالية تحت إطار الشراكة:

— الممتلكات أو الأموال و ذلك لمقاسمة الربح.

—الإشتراك في نشاطات إقتصادية ، ثقافية و إجتماعية أو رياضية و تربوية ، و تحقق أرباح من ورائها.

—المجمعات ذات المصلحة الإقتصادية و تشترك في تطوير النشاط و تحقيق نتيجة تعود بالفائدة على أعضائها و كل هذه المصالح تجتمع في:

—الشركات بالأسهم ذات المسؤولية المحدودة.

—شركات الأرباح التي إختارت طوعا الخضوع لنظام الضريبة على أرباح الشركات و الهيآت و المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و إتحادات الشركات التعاونية و الشركات التعاونية ذاتها و شركات التضامن والشركات الغير جماعية و الشركات الفردية ذات المسؤولية المحدودة و شركات المساهمة البسيطة و الشركات المجهولة الإسم و التي نستطيع جمعها في صنفين:
• شركات رؤوس الأموال

• شركات الأشخاص

ج/- الشبه من حيث الوعاء:

يتشكل أساسا من مجموع إجمالي المداخل الصافية بمختلف فئات المداخل و الأرباح السابقة الذكر المحققة من طرف الشركات و الأشخاص الطبيعيين و هذا المجموع تحسم منه الأعباء و التكاليف التي يمكن إسترجاعها مثل خسائر الخمس سنوات الماضية و مساهمات الضمان الإجتماعي و التأمين ضد الشيخوخة المكتسبة بشكل شخصي و المنح الغذائية و فوائد القروض و الديون المتعلقة بغرض مهني ، شراء مسكن أو بناؤه.

كما يجب التفريق بين الملكيات الخاصة للمؤسسة و الملكيات الخاصة بالشركاء.

الفرع الثالث : أوجه الشبه من حيث الوعاء في الضريبة على الدخل الإجمالي في النظام الجبائي الجزائري و الضريبة على مداخل الأشخاص الطبيعيين في النظام الجبائي الفرنسي:

أ -/- الشبه من حيث التعريف : هي ضريبة سنوية وحيدة تفرض على دخل الأشخاص الطبيعيين و هي ضريبة تصريحية ما عدى بعض الحالات الإستثنائية مرتبطة بطبيعة المداخل

ب -/- الشبه من حيث مجال تطبيق الضريبة : تخضع لهذه الضريبة الذين تعتبر الجزائر أو فرنسا موطنًا جبائيا لهم من الأشخاص الطبيعيين و أعضاء الشركات و الشركاء في الشركات المدنية المهنية أو أعضاء في شركات مدنية خاضعة لنفس نظام شركات التضامن

ج/- الشبه من حيث مناسبة فرض الضريبة:

المبدأ بسيط و هو فقط المداخل المتاحة خلال السنة المدنية التي تخضع للضريبة و تعني الإمكانية المادية للمكلف للقيام بقبض دخله.

د/- أساس فرض الضريبة:

تتأسس الضريبة على المداخل التي تأتي من الأجور و التعويضات و الإيرادات و الربوع و المعاشات و المداخل الدائمة و الأرباح الصناعية و التجارية و الأرباح المهنية الغير تجارية و المداخل المشابهة و المداخل العقارية و مداخل رؤوس الأموال المنقولة و علاوة بعض المسيرين للمؤسسات و أرباح الإستغلال الزراعي و زيادة القيمة للتنازل المحقق من بيع دين أو حق من طرف شخص طبيعي .

هـ/- الشبه من حيث الوعاء:

المداخيل التي تخضع لهذه الضريبة هي كل المداخيل المحققة خلال السنة المدنية من طرف الأشخاص الطبيعيين الذين تعتبر الجزائر أو فرنسا موطنًا جبائيا لهم ، هذه المداخيل تظم الأرباح الصناعية و التجارية و الأرباح غير التجارية و المداخيل الزراعية و مداخيل الإجارة و رؤوس الأموال المنقولة و فوائض القيمة عند التنازل عن العقارات المبنية و الغير مبنية و كذلك الأجور و المرتبات.

و/- من حيث الإعفاءات : يعفى في كلا النظامين الأشخاص ذوي الدخل الضعيف و السفراء و الأعوان الديبلوماسيين و القناصل و الأعوان القنصليين عند تلقي نفس المعاملة من طرف البلدان التي يمثلونها.

الفرع الرابع : أوجه الشبه من حيث الوعاء في الرسم على القيمة المضافة.

أ -/ من حيث تعريفها : كلا النظامين يعرفها على أنها ضريبة تفرض على القيمة المضافة لا على القيمة الكلية للسلعة أو الخدمة بل على الإضافات المتتالية في قيمتها ، وهي ضريبة على الإنفاق تمكن من تحقيق هدفين إثنين الحياد الضريبي و الشفافية.

أي الحياد تجاه المؤسسات أو الخاضعين لها ، و الشفافية لأن دافعها ينقلها لتظهر جليا في أسعاره.

ب -/ من حيث مجال تطبيقها : يخضع لهذا الرسم المنتجون و تجار الجملة و المستوردون ، كما تخضع للرسم على القيمة المضافة و تقع في مجال تطبيقها بصفة إلزامية العمليات ذات الطابع التجاري أو الصناعي أو الحرفي أو الحر التي تجري و تتم في البلد سواء الجزائر أو فرنسا سواء بصفة عادية أو إستثنائية ، و قد تم تعميمها لمجمل القطاعات ما عدى تجارة التجزئة و الأنشطة الفلاحية و تشمل عمليات البنوك و التأمين و عمليات تتم في إطار ممارسة عمل حر ما عدى العمليات ذات الطابع الطبي و شبه الطبي و البيطري و كذا عمليات بيع الكحولات و المشروبات الروحية و الخمر و المشروبات المشابهة كما تخضع للرسم على القيمة المضافة و تقع في مجال تطبيقها بصفة إختيارية عمليات التصدير و العمليات الموجهة لشركات بتولية الخاضعين لهذا الرسم هي المؤسسات المستفيدة من نظام المشتريات المعفي أما الإعفاءات فلا تخص حاليا سوى بعض القطاعات و الأنشطة البترولية ووزارة الدفاع أو بعض المنتجات ذات الخصوصية (الأدوية ، الحليب ، السميد) (بوزيدة، 2007)

ج -/ الشبه من حيث أساس فرض الضريبة على القيمة المضافة : إن أغلب العمليات الإقتصادية و التجارية الآن خاضعة للضريبة على القيمة المضافة لكن بعض العمليات لا تدخل في مجال تطبيق القيمة المضافة العمليات الخاضعة للضريبة حسب طبيعتها:

—تسليم أو توزيع الممتلكات أو بيع السلع المنتجة.

—تقديم خدمات.

—عمليات عقد إذعان.

—إقامة نشاط إقتصادي باستحقاق مكلف.

د - /الشبه من حيث الوعاء : هو رقم الأعمال من طرف المؤسسة بمناسبة بيع الممتلكات أو السلع أو تقديم خدمات لكنه توسع ليشمل النشاطات الإقتصادية.

قائمة المراجع :

الكتب :

- حميد بوزيدة، "جباية الملوّسسة"، ديوان الملتبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007.
- سوزي عدلي ناشد، "املالية العامة"، منشورات حلي الحقوقية، دمشق، 2003.
- فروم مُجد الصالح، جباية الملوّسسة: دروس مفصلة ومدعمة بأمثلة و تمارين محلولة، ألفا للوثائق، الجزائر، 2021.
- مُجد إبراهيم الوالي، "علم املاية العامة"، ديوان الملتبوعات الجامعية.
- عبد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات املاية العامة"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.
- عمر يحياوي، "مساهمة في دراسة املاية العامة"، دار هومة، الجزائر، 2003.
- حميد بوزيدة، "التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة"، ديوان الملتبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- خالص ي رضا، " النظام الجبائي في الجزائري الحديث: جباية الأشخاص الطبيعيين واملعنويين"، الجزء الأول، دار همومه، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
- بن اعمارة منصور، أعمال موجهة في تقنيات الجباية، الجزء الثاني مصلحتك أوال، دار هومة، الجزائر، 2009.
- د. شعباني لطفي، جباية الملوّسسة، دروس مع أسئلة و تمارين محلولة، الجزائر، 2017.
- DUVERGER Maurice, « éléments de Fiscalité », Call. Thémis PUE, 1 ère

édition ,1976.

Ainouche, M. c. (1991). la fiscalité instrument de développement
– économique ;. *thèse de doctorat d'état*, 165. Alger: université d'alger

المللتقيات :

- قدي عبد المجديد، النظام الجبائي الجزائري و تحديات ألفية الثالثة، المللتقى الوطني الأول حول الإقتصاد
الجزائري في ألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب ، البليدة، الجزائر 20-21 ماي 2002.

القوانين و المراسيم:

- قانون الضرائب املباشرة و الرسوم املمائلة، وزارة املالية، املديرية العامة للضرائب، الجزائر، نسخة 2022.

- قانون الرسم على رقم الأعمال، وزارة املالية، املديرية العامة للضرائب، نسخة 2022

- قانون الإجراءات الجبائية، وزارة املالية، املديرية العامة للضرائب، الجزائر، نسخة 2022.

- قانون الضرائب املباشرة و الرسوم املمائلة، وزارة املالية، املديرية العامة للضرائب، الجزائر، نسخة 2020.

- القانون التجاري الجزائري، نسخة 2017.

- الأمر رقم 01-22 املتضمن لقانون املالية التكميلي لسنة 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

الشعبية، العدد 53، الصادر بتاريخ 03 أوت 2022. - القانون رقم 10-13 املؤرخ في 29 ديسمبر 2010،

املتضمن لقانون املالية لسنة 2011، الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 80، املؤرخ في 29 ديسمبر 2010.

- القانون رقم 16-21 املتضمن لقانون املالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية،

العدد 100، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2021.

